قاسيون

العدد 501
السبت 7 أيار 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (24.961.336) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

تصوير: فيصل يعقوب

سورية على مفترق طرق... ص ٨ ـ ١١

الافتتاحية

الحراك ضمانة الإصلاح

◄ عبادة بوظو

مع تفاعل الأوضاع الداخلية في سورية، يزداد تصعيد الخارج من ضغوطه وتجليات تدخله بدءاً من تصريحات ساسة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني وليس انتهاءً بتصريحات ساسة تركيا وقطر التي لم تعد ملتبسة بل كشفت عن حقيقة نواياها، والأدوار الطامحة للعبها أو الموكلة لها ولو على حساب الوحدة الوطنية للشعب السوري الذين يدعون الانتصار له.

أما الهدف من هذا التصعيد فهو محاولة التأثير على مسار الأحداث في سورية ورفع منسوب الدم عبر تحريك القوى المتطرفة لكي ترفع من منسوب شعاراتها الاستفزازية للنظام في وقت لا تمتلك فيه تأثيراً كافياً على الأرض، والضغط على النظام بحيث لا يرى سوى انتهاج سلوك يناسب غايات الخارج التقسيمية والتفتيتية لسورية الدولة والمجتمع، عبر رفع وتيرة العقوبات على سورية ونظامها بعد أن يندفع ليس فقط لقمع من يركب موجة الحراك الشعبي من مسلحين ومرتبطين وتكفيريين بل لمواجهة الحراك الشعبي ذاته، رغم أنه تم الإقرار بمشروعيته إن كان سلمياً وذا مطالب إصلاحية واضحة، مثلما تم التوضيح أنه «ليس كل من خرج إلى الشارع هو متآمر»، وأنه لا ينبغي أخذ الغالبية الطامحة للتغيير بجريرة القلة المأجورة التي تريد حرف التغيير وإضاعة الوطن ككل.

وهكذا فإن ما «يميز» الضغط الخارجي يكمن في أن الغاية منه هي «حصر» النظام السوري، إما لكي يقدم التنازلات المطلوبة منه مراراً وتكراراً في الملفات الإقليمية والدولية، أو لإتباع الحسم الأمني كحل وحيد بارز مع إبقاء الإصلاحات بالقطارة. وهنا فإن الاحتمال الأول يحقق غايات وأهداف الضغط الخارجي مباشرة، في حين أن الثاني يمهد لذلك على المدى المنظور والمتوسط لأنه يعيد إنتاج الأزمة ولا يجتثها من الأساس، بمعنى العلاج بالصدمة داخلياً عبر تقديم كامل رزمة الإصلاحات المطلوبة وآجالها الزمنية، بما فيها الآجال الزمنية للعمليات العسكرية والأمنية، والعلاج بالصدمة خارجياً، أي التلويح الجدي بفتح الجبهة عسكرياً والاستباق على الخارج بالانتقال إلى الهجوم لحظة لجوئه لأي عقوبات أو إجراءات عدوانية عسكرية الطابع على سورية، وهذا ليس باحتمال بعيد، لأن الموجة الأولى من العقوبات المبيتة شملت حتى الآن عدداً من الشخصيات في النظام، وتبدو معالم الموجة الثانية مع محاولات إغراق الليرة السورية في الأسواق المجاورة بهدف زيادة انخفاض قيمتها الشرائية لإثارة استياء السوريين والضغط أكثر على مصادر عيشهم المضغوطة أصلاً، ناهيك عن احتمال إغلاق التعاملات الخارجية مع المصرف التجاري السوري وإغلاق منافذ بيع النفط السوري، أي ضرب حركة الاستيراد والتصدير من أجل التأثير بميزان القوى والمزاج الشعبي في الداخل.

بعدها، ومرة أخرى بحجة حماية المدنيين على خلفية ثنائية «ارتفاع منسوب الدم، والتضخيم الإعلامي التحريضي الخارجي» يجري استحضار النموذج الليبي لاستصدار قرار دولي ذي بعد عسكري، في المرحلة الثالثة، تكون غايته في نهاية المطاف شل قدرات الجيش العربي السوري، وإنهاء سورية ودورها والتحضير لتقسيمها، من أجل تحقيق جملة من أهداف المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة ومن بينها ضمان استفراد «إسرائيل» بحزب الله والتفرغ الدولي بعدها لإيران بالمعنى العسكري، أي القضاء على محور المقاومة في المنطقة، ودائماً بعد التلطي بالدفاع عن مطالب الشعوب التي ستكون وقوداً لهذا المشروع.

فإذا كان ذلك كله يثبت أن لا ضمانات بالخارج، أي خارج، بما فيه ذاك الذي انتقلت الآن أدواره من ملتبسة إلى مشبوهة، فإنه يثبت أن الحل الجوهري وفي العمق يكمن في الداخل عبر تثبيت حقيقة تتبلور تباعاً ومفادها أن الحراك الشعبي الوطني، النظيف والواضح ومتعدد المشارب والتعبيرات السياسية والاجتماعية تحت سقف الوطن من دون تخوينه وإدانته وكبحه مسبقاً رغم إعلان إنهاء العمل بحالة الطوارئ، هو الضامن الأساسي والوحيد للإصلاحات الجدية والجذرية المطلوبة، دون أن يشوب ذلك تطرف أو شطط من أحد الأطراف المعنية بهذا الشكل من الحراك، بما يعيد بوصلة الصراع في سورية داخلياً إلى وجهتها الوطنية والاجتماعية الصحيحة، بين أغلبية فقيرة وشبه معدمة تريد لقمتها وكلمتها واستمرار مواقفها الوطنية إقليمياً ودولياً، وأقلية قوامها كبار الفاسدين والنهابين وأنصار الحلول الاقتصادية الليبرالية التدميرية غير المعنيين أساساً لا بالشعب ولا بالمواقف الوطنية ولا بمن يعبر عنها، بل ويشكلون كما نؤكد دائماً بوابات العبور للعدوان الخارجي، ولأدواته الإجرامية في الداخل.

وبناءً عليه على سبيل المثال فإن بدء تناول الإعلام الرسمي لموضوعة الفساد ومكافحته هي خطوة ينبغي استكمالها لفضح مكامن الفساد الكبير، وليس الإداري فحسب، لأنه ما لم تسم الأشياء بمسمياتها فسيبقى الإصلاح ومكافحة الفساد شعاراً لن يجد ترجمة له على أرض الواقع ولن يصل إلى نتائج ملموسة بالنسبة للقضية الوطنية في سورية وللشرائح الشعبية المتضررة من استمرار هذا الفساد، وبالتالي استمرار انعدام عدالة توزيع الثروة والإحساس بالمواطنة المتساوية بالحقوق والواجبات وأمام القانون، واستمرار أي ضبابية تم قذفها مؤخراً في الشارع السوري بخصوص صوابية تحديد الخصم الأساسي، بالمعنى الوطني، وليس على أساس مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وما قبل المواقف الوطنية.

إن التصدي لمجمل هموم المواطن السوري ومعالجة شجونه والإجابة على كل تساؤلاته بشجاعة ومسؤولية وطنية عليا، ولاسيما في هذه المرحلة الحساسة، هو الكفيل بإعلان انتصار الوطن، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

الأربعاء ٢٠١١/٥/٤

تنويه من لجنة محافظة طرطوس لوحدة الشيوعيين السوريين

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

ادّعى محافظ طرطوس في اجتماع فرع الجبهة الوطنية التقدمية بطرطوس، الذي عقد يوم الثلاثاء ٢٠١١/٤/٢٦، أن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «ضالعة في إدارة وتوجيه الاحتجاجات الجارية في محافظة طرطوس بالشكل والشعارات والأساليب التي ظهرت فيها حتى اليوم، مع كل من حزب العمل وحزب الشعب وحركة الإخوان المسلمين وممثلي المجتمع المدني»..إلخ..

إن لجنة محافظة طرطوس لوحدة الشيوعيين السورين تستغرب هذا التصريح لمصدر أقل ما يقال فيه إنه يجب أن يكون مطّلعاً على المجريات الحقيقية للأمور، فهو في تصريحه هذا لا يستند إلى أية معطيات حقيقية على الأرض.

إن موقف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بشكل عام، معروف عبر بلاغاتها الرسمية، كما أن لجنة محافظة طرطوس كانت قد أصدرت بلاغاً في ٢٠١١/٤/١١ حول الأوضاع في طرطوس كان سبّاقاً في توضيح ما يجري في المحافظة بجرأة وموضوعية.. وفي العموم فإن موقفنا يتلخّص بالتالي:

نحن مع الإصلاحات، ومع الحراك الشعبي السلمي كونه الداعم الأساسي لها، وضد تلويث هذا الحراك بأي نوع من أنواع التطرف، وإذا قررنا في يوم ما أن نعلن عن موقفنا بغير طريقة التعبير الحالية، فسنعلن ذلك قبل القيام بأي نشاط، لأن نشاطنا وسلوكنا علني وشفّاف، ولا نخشى لومة لائم في قول الحق.

إن تصريح محافظ طرطوس هو مجرد افتراء نعلن استهجاننا له، ونطالب بتصحيحه فوراً..

٢٠١١/٥/٢

لجنة محافظة طرطوس
لوحدة الشيوعيين السوريين

نتنياهو في لندن بدون ملحقه العسكري خشية توقيفه

أعلن التلفزيون العام للكيان الصهيوني مساء الأربعاء أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو توجه إلى بريطانيا في زيارة رسمية دون أن يرافقه ملحقه العسكري لأن الأخير يخشى أن يتم توقيفه وملاحقته بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

وأوضح التلفزيون حسب موقع المنار أن الجنرال يوهنان لوكر فضل البقاء في «إسرائيل» وعدم التعرض لملاحقات محتملة في بريطانيا بسبب دوره خلال عملية «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة وهي التسمية الإسرائيلية للعدوان الصهيوني المدمر ضد قطاع غزة.

ويجيز التشريع البريطاني لقاض تسلم دعوى من جهة مدعية إصدار مذكرة توقيف بحق شخصية أجنبية تزور بريطانيا إن رأى أن هذه الشخصية يمكن أن تكون شاركت في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية حتى وإن كانت هذه الجرائم لم ترتكب على الأراضي البريطانية. والقاضي ليس مضطراً لإحالة قراره إلى النيابة العامة للموافقة.

وكانت جمعيات فلسطينية استخدمت في الماضي هذا التشريع للجوء إلى المحاكم البريطانية متهمة مسؤولين سياسيين أو عسكريين إسرائيليين بارتكاب جرائم حرب.

وفي السنوات الأخيرة دفع هذا التهديد شخصيات إسرائيلية مختلفة لإلغاء زياراتها إلى لندن وخصوصا نائب رئيس الوزراء موشي يعالون في ٢٠٠٩.

وقدمت الحكومة البريطانية إلى البرلمان اقتراحاً بتعديل هذا القانون ينص على وجوب موافقة المدعي العام على صدور مذكرة توقيف في هذا النوع من الإجراءات.

بصراحة

الطبقة العاملة السورية حاضنة الوحدة الوطنية

◄ عادل ياسين

عبر التاريخ الوطني المجيد للطبقة العاملة السورية الذي صنعته بجدارة وجسارة عاليتين، انخرطت مبكراً في النضال الوطني العام الذي كان يخوضه شعبنا السوري العظيم من أجل حريته واستقلاله التام عن المستعمر، وفي مواجهة الأحلاف والمشاريع الاستعمارية التي طُرحت لإعادة سورية مرة أخرى إلى الهيمنة والسيطرة عليها، هذا النضال قد أكسب الطبقة العاملة الحصانة والمناعة في مواجهة دعوات التفتيت المختلفة، بحيث أصبحت حقيقةً حاضنةً ومعززةً للوحدة الوطنية، وهذا التكون التاريخي ليس شيئاً عابراً أو مؤقتاً أو تكتيكياً، بل هو جزء أصيل من مكونها الفكري والسياسي والثقافي والطبقي، وبهذا تكون الطبقة العاملة مدافعاً حقيقياً عن الوحدة الوطنية، لأن في ذلك مصلحة عميقة مرتبطة بالمصلحة العليا للوطن، التي هي مصلحتها ولا يمكن أن تنحاز عنها، بل ستدافع عنها بكل ما تملكه من قوى وإمكانيات، وما تملكه شيء كثير تستطيع من خلاله حماية القضية الوطنية والدفاع عنها، وتدفع بها إلى نهاياتها المنطقية التي تؤمّن المصالح العامة للوطن، والمصالح الخاصة للطبقة العاملة، وهما لا انفصال بينهما من حيث الجوهر والمضمون.

لقد أكدت الطبقة العاملة كما تؤكد دائماً في المنعطفات المصيرية، على موقعها الأصيل الذي تميزت به بحفاظها على الوحدة الوطنية، والتي جزء منها وحدتها التنظيمية، التي دافعت عنها بجهدها ودمها منذ اللحظات الأولى لتشكلها ككيان مستقل، وبروز دورها كقوة وطنية أساسية لها وزنها السياسي والاجتماعي، وما كانت تستطيع أن تقوم بدورها الوطني الذي قامت به لولا وحدتها واستقلالية قرارتها وهذا مكنها من المشاركة الفعالة في النضال الوطني العام والنضال الطبقي من أجل حقوقها ومصالحها، وبهذا تكون الطبقة العاملة السورية هي الحاضن الحقيقي للوحدة الوطنية للمجتمع، في مواجهة المشاريع الاستعمارية الأمريكية الصهيونية التي تحاول الآن اللعب على المكشوف مستندة في عملها العدواني هذا إلى نقاط ارتكاز داخلية منها ما هو متكون تاريخياً، ومنها ما هو مصنوع حديثاً، بفعل السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي لعبت الدور الأساسي في نشوء وتكون وتطور الاستياء الشعبي من تلك السياسات التي جرى تطبيقها على مدار السنوات الماضية، حيث فعلت فعلها داخل المجتمع وعمقت الفوارق والتمايزات الطبقية، من خلال النهب والفساد الواسعين، لدرجة أنه لم يعد بإمكان المجتمع التعايش مع هذه السياسات ولابد من إزالتها وإزالة ما أحدثته من أضرار مادية ونفسية، وهذه المهمة الوطنية الكبرى تحتاج إلى قوى لها مصلحة حقيقية في إزالة آثار الدمار الذي أحدثته تلك السياسات الاقتصادية الاجتماعية.

إن الطبقة العاملة السورية كانت أكثر المتضررين منها بسبب الهجوم الواسع الذي شنته الليبرالية على حقوق ومكاسب العمال، وأهم ما في ذلك حقهم بأجر عادل يؤمن كرامتهم، وحقهم بمكان العمل الذي يؤمن استمرارهم واستقرارهم ويمنع عنهم شبح البطالة المخيم على رؤوس العمال ويتهددهم بالتسريح في أية لحظة، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين فُرض عليهم قانون عمل غير عادل وغير منصف ومنحاز لأرباب العمل وقوى السوق، وهنا لابد من الإشارة إلى أن قطاعاً واسعاً من القوى الوطنية بما فيها الكثير من الكوادر النقابية قد رفضوا ما جاء في القانون من مواد جائرة بحق العمال في القطاع الخاص.

إن الحركة النقابية الآن وفي ظل هذه الظروف تتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه الانعطاف نحو محاربة الفساد بكل أشكاله، والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها المشروعة، والدفاع عن الاقتصاد الوطني والقطاع العام الصناعي والزراعي من خلال تبني برنامج إصلاحي حقيقي يجري العمل على تحقيقه لأن هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة منعة الوطن ولتطوير قدرته على مقاومة المشاريع الاستعمارية التي تريد إعادة سورية إلى ما قبل الدولة الوطنية، مستفيدة من كل بؤر التوتر التي نبشتها من قبورها السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الطريق إلى ذلك واضح، ولا خيار لنا نحن العمال (صُناع الحياة) إلا طريق تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز وحدة الطبقة العاملة، اللتين هما الصخرة التي ستتحطم عليهما القوى المعادية لوطننا في الداخل والخارج.

■■

في المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال

ضرورة فتح حوار وطني لمعالجة الأزمة الراهنة

أكد النقابيون في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال على أن الطبقة العاملة السورية ستبقى الحصن المنيع والرافد لنضال الشعب في سورية ضد أية مؤامرة تستهدف المساس بوحدته الوطنية وبأمنه واستقراره.

وعلى الرغم من إعلان بعض القيادات النقابية عدم طرح القضايا المطلبية، وجعل اجتماع المجلس مخصصاً للدفاع عن الوطن إلى حين الخروج من الأزمة، أصر بعض النقابيين على طرح وقراءة مداخلاتهم التي حضرت أصلا للمجلس.

نحن في «قاسيون» نعتذر عن نشر كامل نقاشات المجلس، تضامناً مع مقترحات المجتمعين، باستثناء بعض المداخلات التي لامست الصميم في الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الحالية.

تحالف قوى السوق والسوء

وكان من أبرز المداخلات التي تناولت ما حدث في سورية المداخلة التي ألقاها نزار ديب عندما أكد إن «ما يجري في البلاد من تظاهرات شعبيه محقة، ما كان لها أن تصل إلى ما هي عليه، لولا انتهاج سياسة قوى السوق بتحالفها مع قوى السوء، ونهج الاقتصاد الحر الذي قاده الفريق الاقتصادي، والذي جلب لهذا البلد الفقر والبطالة وعمق الهوة بين الفقراء والأغنياء، وبتخليه عن الدور الرعائي للقطاع العام».

وأضاف ديب أن «هناك قوى تتآمر على هذا الوطن من الداخل والخارج، ولا تريد لهذا الوطن الاستقرار، وتريد أن تقوض موقف الممانعة، فأرادت أن تأخذ البلاد من الداخل، ولجأت إلى مشروع تنمية العنف والفتنة لخلق شرخ في نسيج الوطن»، وأشار ديب إلى إن «المطالبة بالحرية هي حق ضمنه الدستور، وخاصة حرية الإعلام والصحافة، لما لها من دور رقيب لمكافحة الفساد، ولتسليط الضوء على الفاسدين، ولكن كان التعامل مع الصحف التي لم ترق لبعض الفاسدين الإغلاق».

وكان من أهم ما قاله ديب حين أكد على أن «الشعب السوري لم يأسف كثيراً على رحيل الحكومة وفريقها الاقتصادي، بقدر ما قدمت له من صعوبات وأسى حيال حياته اليومية، وساهمت في إفقاره، بتهديمها للقطاع العام، وإضافة جيش من العاطلين عن العمل، ورفع الدعم عن المازوت، وضرب الزراعة والحلم المظلم في دخول الجامعات السورية الرسمية، لتفتح المجال للتجارة في الجامعات الخاصة».

وأشار ديب إلى أن «المراسيم التي صدرت هامة جداً، ومطلب شعبي كبير وتشكل خطوة جدية في مسيرة الإصلاح، ولكن التأخير في الإصلاح هو العدو الأساسي للاستقرار والوحدة الوطنية، وهذا يتطلب من الحكومة الجديدة أن تكون منحازة إلى مطالب الشعب والفقراء، ومعرفة ماذا يريد الشعب، وملاقاته وإدماجه بعملية الإصلاح، وضرورة البحث عن موارد داخلية موجوده في مكامن الفساد، وإن هذا الأمر يتطلب فتح ملفات الفاسدين ومحاسبتهم». وطالب ديب بضرورة فتح حوار وطني لمعالجة الأزمة الراهنة، على أن يجمع جميع أطياف المجتمع من الشرفاء والاقتصاديين والمثقفين، وهم كثر تحت سقف الوطن والموقف الوطني المقاوم».

وفي ختام مداخلته قال ديب: «نأمل من الحكومة الجديدة أن توقف إجراءات الخصخصة في سورية تحت أي اسم كان، وتعطي الاهتمام الأول لدعم القطاع العام، وإعطائه الدور الرعائي، لأن هدف القطاع العام ليس الربح فقط، وإنما تحقيق حاجات المواطنين، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والقضاء على البطالة في المجتمع، وتخفيض سعر المازوت لما له دور هام في الزراعة والصناعة والنقل، والعمل على إصدار الملاكات للمديريات التي أحدثت، مثل مديريات النفايات الصلبة، وتوسيع الملاكات العددية بالمعامل والمؤسسات، وإصدار مرسوم تثبيت جميع العاملين المؤقتين في الدولة، وعلى أساس الشهادات التي يحملونها».

فتح ملفات محمد إياد غزال الفاسد

نزار العلي عضو المجلس العام قال: «لقد قلتها سابقاً وأقولها اليوم إن كل من يؤخر تطبيق القوانين والأنظمة هو مشارك بشكل أو بآخر بالفساد». وطالب العلي «بفتح ملفات محمد إياد غزال محافظ حمص المخلوع الذي ابكى شعب المحافظة وأهلها دماً، وان يفتح ملفات الفساد لمدير مؤسسة مياه حمص السابق، ومدير النقل الداخلي السابق، والتي طرحها أكثر من مره في المجلس»، كما طالب العلي رئيس الحكومة الجديدة بتغيير إدارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، والجهاز المركزي للرقابة المالية على مستوى القطر، وأن تكون عائدية الجهازين لرئاسة الجمهورية بدلاً من رئاسة الحكومة»، وطالب أيضاً من وزير الكهرباء «بإعادة تغيير الإدارات التي عينها الوزير السابق أحمد خالد العلي، وتغيير مدراء الرقابة الداخلية على مستوى الوزارة ومؤسساتها وشركاتها، وفتح ملف الوزير السابق أحمد خالد العلي والتدقيق بعقود، محطات التوليد وسؤاله: من أين لك هذا؟؟ بعد أن أمتلك المئات من الملايين، فمن أين جمعها؟ ومطالبة الوزير بتحقيق العدالة عند اعتماده البعثات الخارجية لعقود الإنشاء».

تخفيض نسبة الاشتراك بالتأمينات

حسين الهكل عضو المجلس قال: إن «العقود التي تبرم بين نقابات العتالة والمؤسسات هي عقود إذعان، لأن المؤسسة هي التي تقوم بوضع دفتر الشروط دون مشاركة نقابات العتالة»، وطالب الهكل قيادة الاتحاد التوسط لدى الجهات المعنية من أجل مشاركة نقابات العتالة مع المؤسسات، والشركات التي لديها عقود عتالة عند وضعها لدفتر الشروط الخاصة، بعمليات العتالة».

وأكد الهكل أن «نسبة الاشتراك لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي٥٪، من قيمة الأجور، وهذه نسبة كبيرة جداً، في حين أن النسبة الأساسية هي٣٪، وقد ورد في قانون التأمينات الاجتماعية في المادتين (٢٢ ـ ٢٣) صلاحية مجلس إدارة المؤسسة بتخفيض نسبة الاشتراك أو رفعها، وقد تم وضع أعلى نسبة وهي٥٪»، وطالب الاتحاد العام بان «يتدخل للتوسط مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل تخفيض نسبة الاشتراك من٥٪، إلى النسبة الحقيقية٣٪، لأن هذا النفع يعود لمصلحة العمال جميعاً».

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الجديدة التي كان من المفترض أن تحضر اجتماع المجلس، اعتذرت في آخر لحظة، لارتباطها باجتماع مع القيادة، باستثناء وزير شؤون الاجتماعية والعمل رضوان الحبيب الذي انضم للاجتماع بآخر الجلسة وتحدث عن مواضيع وقرارات هامة ستتخذها الوزارة، بالإضافة إلى تأكيده على إلغاء كل القرارات والقوانين التي اتخذتها الوزيرة السابقة ونالت من بعض حقوق العمال ومكتسباتهم.

■■

القطاع الخاص والتشريعات التي تُنتهَك

◄ نزار عادلة

لم يسعف الوقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السابقة لكي تُتم تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والعمل حسب توصيات البنك الدولي في الدراسة الإكتوارية التي قُدمت إلى الوزارة، ولكن قانون العمل ٩١ لعام ١٩٥٩ تم تعديله، وصدر قانون جديد كما يتمناه أصحاب العمل والليبرالية الجديدة، وقد وضعت في القانون مواد ألغَت مكتسبات هامة للطبقة العاملة تراكمت خلال ٥٠ عاماً، منها:

المادة ٦٥ التي تجيز لصاحب العمل في أي حال من الأحوال إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة، والتي تلغي لجان قضايا التسريح والموافقة المسبقة، وتعطي رب العمل الحق وبمطلقه في أي وقت لتسريح العامل من عمله ودون تقديم أي مبرر، وبالإضافة إلى مواد أخرى عديدة.

وقد جاء التعديل وفق «العقد شريعة المتعاقدين» والتي تحمل في طياتها مخاطر كبيرة على استقرار علاقات العمل وحقوق ومكتسبات عمال القطاع الخاص، وأضعفت الالتزام بالواجبات من جانب رب العمل تجاه العمال، وخاصة الاتجاه لإحداث مكاتب خاصة لتوريد العمال الذي أضعف وشتت علاقات العمل، وعرض العمال لمخاطر عديدة، وحوَّل علاقة العمل إلى علاقة استخدام مستترة لا تخضع لأحكام أي قانون، وبالتالي أعطت رب العمل الإمكانية والمبرّر لعدم الالتزام بأي من الحقوق والواجبات تجاه العامل، باعتبار أن هذه العلاقة تتم من خلال مكاتب التوريد. ورغم صدور قانون العمل منذ أكثر من عام إلا أن القطاع الخاص لم يلتزم بأي بند من بنوده، إلا فيما يضر مصالح العمال، من ناحية التسريح التعسفي وعدم تسجيل العمال في مؤسسة التأمينات وعدم منح العمال الزيادات الدورية وحرمانهم من الطبابة، وغيرها من المكتسبات التي كانت موجودة في القانون السابق.

اتحاد العمال وافق على القانون بعد حوارات مطولة وبعد اعتراضه على مواد عديدة، ونبه لانعكاساتها السلبية الشديدة على واقع العمل والعمال وحقوقهم المكتسبة، وأن يعتبر باطلاً كل وثيقه يوقعها العامل، مهما كانت: (براءة ذمة. استقالة إلخ..).

أيضاً لم ينفَّذ أو يطبَّق الصك النموذجي، وفي حين تنبهت نقابات عديدة إلى أنه لا يمكن لقانون الاستثمار ومن أجل تشجيع الاستثمار أن ينتقص من حقوق العمال ومكتسباتهم. ومع ذلك صدر القانون.

تعديل قانون التأمينات الاجتماعية جوبه برفض قاطع من القيادات النقابية ومن القواعد، وذلك في اجتماع عقدته وزيرة الشؤون السابقة مع هذه القيادات وقالت حرفياً إن خبيرة اكتوارية من البنك الدولي أجرت دراسة لقانون التأمينات، وظهر لديها أن المؤسسة سوف تكون مفلسة عام ٢٠١٦ لذلك لابد من الانتقاص من الرواتب التقاعدية، وجوبهت برفض كامل من قبل كافة القيادات.

في كل الأحوال يعاني العمال في القطاع الخاص من شروط وعلاقات عمل لا تضمن لهم الحماية اللازمة في العمل، إضافة إلى حرمانهم من أبسط الحقوق كالاشتراك في التأمينات الاجتماعية وتأمين بيئة عمل نظيفة وغياب مقومات الصحة والسلامة المهنية.

في الثاني من أيار الحالي أضرب ١٠٠ سائق في شركة مملوك وذلك لأن صاحب العمل أجبر العمال على التوقيع على إيصالات أن له بذمة كل عامل مليون ل.س، بالإضافة إلى عدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وساعات العمل الطويلة، وحرمانهم من أبسط الحقوق.

مستثمر باكستاني أقام معملاً لتصنيع الألبسة بهدف التصدير، ويعمل في منشأته ٢٠٠ عامل برواتب لا تتجاوز الـ٢٠٠٠ ل.س شهرياً، وساعات عمل طويلة، ولم يسجل أية عاملة في التأمينات، وبعد جهد زارت النقابة هذه المنشأة، وهي في محافظة حماة، فمباشرة أغلق المستثمر المعمل وسرح العاملات.

السؤال هنا: أين قانون العمل؟ وأين أجهزة التفتيش؟ وأين وزارة الشؤون أيضاً؟ أين النقابات العمالية؟

■■

بيـان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

السياسات الحكومية الخاطئة أنتجت الحركات الاحتجاجية

أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بيانا، بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨، بمناسبة الأول من أيار/ مايو، عيد العمال العمالي، ننشر مقتطفات منه:

يعود الأول من أيار عيد العمال العالمي في كل عام ليشكل مناسبة للعمال في العالم للاحتفاء به، وللتذكير بأن نضالات الطبقة العاملة لم تنته، وأن النضال مستمر طالما استمر الظلم والقهر، وطالما استمرت السياسات الليبرالية المتوحشة في نهب خيرات الشعوب، وإفقار الطبقة العاملة.

احتفاء العمال العرب بذكرى الأول من أيار هذا العام له طعم ومذاق مختلفان، لأن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات العربية في معالجة القضايا الحياتية للمواطنين كانت إحدى أهم الأسباب لتفجر الحركات الاحتجاجية، ولعله من الأهمية بمكان التذكير بأن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كان له السبق في التنبه والتحذير من خطورة الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية ، ودعا إلى البحث عن آليات لتشغيل الشباب العاطل عن العمل، وإلى إحداث انفراجات ديمقراطية عادلة وفق مقولة الحكم الرشيد يستولد الحكم العادل، بيد أن كل دعواته لم تجد آذانا صاغية من قبل أصحاب القرار، فكان ما كان، وعمت الثورات في العديد من بلدان وطننا العربي، بيد أننا وفي سياق تناولنا لهذا الحدث لا بد من التمييز بين اضطرابات داخلية ومطالب شعبية محقة، وبين تدخلات خارجية استثمرت الأوضاع السلبية في بلداننا العربية وسعت لتمرير أجنداتها الخاصة، وباتت الفوضى وخطر التقسيم يسيطران على بعض البلدان العربية، لهذا فإننا وإذ نشدد على ضرورة أن يكون الاحتفاء بعيد العمال العالمي مناسبة هامة لانتزاع حقوق العمال والشغيلة، لا بد من التنبه إلى عدم الانجراف إلى خطر الفوضى والارتهان إلى أجندات خارجية، وأن بالإمكان إحداث طفرات إصلاحية اقتصادية وسياسية بوجود استقرار سياسي، لكن في حال التدخل الخارجي، فإن أي إصلاحات لن تكون أفضل حالا مما حصل في العراق.

كما يحيي الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب القادة النقابيين الذين قادوا حركات التغيير، ويترحم على شهداء الحركة النقابية، وعلى شهداء الثورات والحركات الاحتجاجية العربية، ولنجعل من هذه المناسبة انطلاقة حقيقية نحو آفاق تبشر بالخير لأوطاننا العربية، وبما يحقق حالة من الاستقرار والعدالة والتنمية والحكم الرشيد .

■■

ندوة الثلاثاء الاقتصادية تتصدى لـ«تعرية» الفقر

نصر: لم تتحسن المؤشرات الصحية منذ العام 2001

قاسيون

عقدت جمعية العلوم الاقتصادية ندوتها الأسبوعية الثالثة عشرة بتاريخ ٢٠١١/٥/٣ تحت عنوان «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية»، وتصدى خلالها المحاضر الأستاذ ربيع نصر لتعرية مفهوم الفقر واضعاً مفاهيم بديلة له..

وأوضح نصر أن الأدبيات التنموية ركزت لوقت قريب على الفقر كظاهرة مالية، فنقص الدخل عن الحد الأدنى اللازم للحصول على السلع والخدمات الأساسية يشكل حالة من الفقر، بينما يشكل الفقر المطلق نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر المادي المحدد (دولار أو دولارين كخط دولي)، أو خط فقر وطني، ويعتبر الفقر النسبي للأفراد الذين يقل دخلهم عن نسبة معينة من الدخل، إلا أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن حصرها بالجانب المالي على أهميته، فالجانب غير المادي يتضمن الحرمان من القدرات، والفرص، ويقاس الجانب غير المادي بطريقتين الأولى طريقة تقدير الاحتياجات الأساسية، والطريقة الثانية هي طريقة قياس القدرات والحريات، والتي تبدأ من تأمين التغذية الكافية، والصحة الجيدة، والحياة المديدة، والسعادة، واحترام الذات، والمشاركة الفعالية في الحياة المجتمعة.

وأشار المحاضر إلى أن الدخل منخفض قياساً بدول الجوار، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة، والاقتصاد غير قادر على توفير فرص العمل الكافية للداخلين إلى سوق، بالمقابل بعض مؤشرات التعليم مرتفعة، وتوزيع معتدل للإنفاق بين الأسر، وبنية تحتية مناسبة، لكن حلقة الاختناق الرئيسية هي في المؤسسات، والمشاركة، والحريات السياسية.

وتابع نصر بالقول إن وسطي معدل النمو ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩ بلغ نحو /٥,٧٪/، ونمت حصة الفرد /٣,٣٪/ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يسمح بمضاعفة حصة الفرد كل /٢١/ سنة إذا استمر معدل النمو الاقتصادي والسكاني على حاله، وبالانتقال إلى وسطي معدل النمو على الأجل الطويل – بحسب نصر– فقد بلغ نحو /٣,٠٦٪/ بين ١٩٧٠ و٢٠٠٩، كما نما الاستهلاك الخاص الحقيقي بمعدل /٦٪/ سنوياً في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩، لكن البيانات الفعلية لمسحي دخل ونفقات الأسرة تشير إلى أن نمو الإنفاق الحقيقي للأسر كان بمعدل /-١,٢٪/، وهذا المؤشر يعكس سبب عدم شعور الأفراد بالنمو الاقتصادي الذي تتحدث عنه الأرقام القومية، لأنه لم ينعكس على الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، بالإضافة لارتفاع مؤشر الأسعار بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ بمقدار /٦٧٪/، والذي يعود لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، وسياسات تحرير الأسعار الداخلية للمحروقات والأسمدة، وضعف كفاءة الأسواق مما يزيد من مقاومة انخفاض الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار يفوق التضخم المحسوب طبقاً لمؤشر أسعار المستهلك الذي يعتمد على جميع أسعار السلع والخدمات الرئيسية من مراكز المدن.

يواجه الاقتصاد الوطني تحدياً مزدوجاً في الحرمان من فرص العمل، هذا ما أكده نصر، والذي أوضح أنه رغم معدلات النمو العالية للقوة البشرية، إلا أن قوة العمل بقيت ثابتة تقريباً منذ عام ٢٠٠١، مما أدى إلى زيادة السكان خارج قوة العمل، وتراجع معدلات المشاركة، فخلال ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ تمكن الاقتصاد الوطني من خلق /٩٠٠٠٠/ فرصة عمل صافية، وبذلك يكون وسطي معدل للمشتغلين قد نما بمقدار /٠,٥٪/، بينما وفق تقديرات نمو القوة البشرية فأن الاقتصاد بحاجة إلى معدل نمو /٣ ـ ٤٪/ سنوياً، كما حافظ معدل البطالة على استقراره عند /٨٪/، ومن مظاهر الحرمان أيضاً انتشار العمل في القطاع غير المنظم والموسمي بظروف غير لائقة.

بيّن نصر أن الاحتكارات لا تزال صفة ملازمة للاقتصاد الوطني مما يصعب على المواطنين الدخول للأسواق في مختلف القطاعات، حيث تعاني البيئة التنافسية من تحديات البيروقراطية، والفساد، والصعوبة في الحصول على التمويل، ويدعم هذا تراجع سورية على مؤشر التنافسية العالمي من /٧٨/ (من أصل ١٣٤ دولة) في ٢٠٠٨ إلى /٩٧/ (من أصل ١٣٩ دولة) في عام ٢٠١٠.

أما بالنسبة للتعليم، فقد أوضح نصر أن معدلات عدم الالتحاق مرتفعة خاصة للحلقة الثانية. كما أن الأمية لا تزال تمثل تحدياً رغم تراجع نسبتها للأفراد فوق /١٥/ سنة من /٢٠٪/ إلى /١٦,٨٪/ بين ٢٠٠١ و٢٠٠٩. والأمية عند الإناث تبلغ /٢,٤/ مرة مقارنة بين الذكور.

واستطرد الباحث الاقتصادي بالقول إن الإنفاق العام على الصحة لا يتجاوز /٢٪/ من الناتج المحلي مما جعل المواطن يتحمل العبء الأكبر من الإنفاق الصحي، وترتيب سورية يبلغ /٥٨/ من /١٦٩/ دولة في مقياس التنمية البشرية، كما أن المؤشرات الصحية لم تتحسن بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠١، حيث ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من /١٩,٣/ وفاة لكل ألف ولادة حية عام ٢٠٠٤ إلى /٢١,٤/ وفاة في عام ٢٠٠٩، أما معدل وفيات الرضع فقد استقر عند /١٨/ بالألف عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٩، وتعد نسبة الأفراد المصابين بمرض مزمن للعام ٢٠٠٩ كأمراض القلب /١٠٪/، مرتفعة مقارنة بـ/٧,٩٪/ للعام ٢٠٠١ وهو مؤشر خطير على انتشار أمراض مكلفة، وصعبة الاكتشاف والعلاج، مما يشير إلى تدهور في الأثر النهائي للخدمات الصحية على قدرات الأفراد اللازمة لتخلصهم من الحرمان.

وأردف نصر القول أن نسبة فقر السعرات الحرارية في سورية يبلغ /١٨,٢/٪ من مجموع السكان للعام ٢٠٠٩، موضحاً في الوقت عينه أن مقياس الفقر متعدد الأبعاد صمم لتوصيف حالات الحرمان الشديد التي تعاني منها الأسر في مجال الصحة، والتعليم، ومستويات المعيشة، فإذا حرمت الأسرة من /٣/ من بين /١٠/ أبعاد، فهذا يعني أنها تعيش حالة الفقر متعدد الأبعاد، وتأتي سورية في المرتبة /٣٤/ من أصل /١٠٤/ عالمياً، وبالنظر إلى مكونات المؤشر نلاحظ أن /٢٠,٤٪/ من السكان يعيشون حرماناً تعليمياً، بينما /١٣,٦٪/ يعيشون حرماناً صحياً، و/١,٣٪/ يعيشون حرماناً في مستوى المعيشة.

وبيّن الباحث الاقتصادي ربيع نصر في ختام محاضرته أن برامج ومشاريع الاستهداف الاجتماعية في الخطة الخمسية العاشرة قد أخفقت، كاستهداف المنطقة الشرقية، كما أن المؤشرات التنموية لا تعكس تحسناً، بالإضافة إلى فشل مشروع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي اعتمد الاستهداف النقدي المباشر، وهذا ما أثبتته تجارب الدول.. مضيفاً أن توفر المؤسسات الشفافة، والمساءلة، والموجهة لخدمة المصالح العامة يعد عنصراً جوهرياً لنجاح الاستهداف، وإلا فإنه سيفقد الميزة الرئيسية له، وهي توفير التكاليف، والوصول إلى الفقراء. ■■

لماذا يا وزارة التربية؟!

١- لماذا المدرس المساعد- قسم اللغة الإنكليزية- والحاصل على شهادة كلية الترجمة يحول إلى عمل إداري عند تعديل شهادته، مع العلم أن هنالك وكلاء معهم شهادات لا تمت إلى اللغة الانكليزية بصلة ويدرسون هذه المادة في المدارس، وأن المعلمين الذين أكملوا سنتين دراسيتين يعدلون شهاداتهم دون أن يسمح لهم القيام بأي عمل إداري، فما هذا التناقض؟

٢- لماذا نصاب المدرس المساعد /٢٢/ ساعة والمدرس والمعلم ١٩ ساعة؟

٣- لماذا أجور الساعات الإضافية للمدرسين ١٢٠ ل.س، والمدرسين المساعدين ٨٠ ل.س، حتى وإن كان التدريس في الصف نفسه، مع العلم أن الجهد المبذول واحد؟

٤- لماذا التأخير في عملية صرف أجور الساعات الإضافية وأجور المراقبة والتصحيح؟

٥- لماذا لم تصرف جولات المراقبة والتصحيح لعام ٢٠٠٩ في محافظة حماة، ولا نعلم إذا حصل الشيء نفسه ببقية المحافظات؟!

٦- لماذا لم يتقاضَ المدرسون كامل تعويضات أذونات السفر لعام ٢٠١٠، حيث تم حسم أجور بعض الأيام عنهم بدلاً من صرف مكافأة لهم؟!

٧- لماذا يتقاضى الوزير ومعاونوه ومدراء التربية ومعاونوهم والموجهون الاختصاصيون، أجور أعمال امتحانية أضعافاً مضاعفة عن أصحابها الحقيقيين وهم المدرسون والمعلمون؟

٨- لماذا يتقاضى المدرسون الذين صححوا الأوراق الامتحانية حتى الساعة الثالثة ليلاً مثلهم مثل الذين صححوا حتى الساعة ١١، والذي صحح ١٠٠٠ ورقة مثل الذي صحح ٢٠ ورقة؟

٩- لماذا لم يؤخذ رأي المعلمين بالمنهاج الجديد، ولماذا طبق المنهاج الجديد قبل استكمال البنى التحتية؟

١٠- لماذا عدد طلاب الصف الواحد يصل إلى ٤٠ طالباً؟

١١- لماذا ضخامة منهاج اللغة الإنكليزية وعدد ساعات تدريسه قليلة جداً؟

إن كل هذه «اللماذات» تؤثر سلباً على العملية التربوية وهذا غيض من فيض!!

● المدرس المساعد غسان الجرجس

الرقة.. حزمة بلديات دون صرف صحيّ!

من أولويات التخطيط والبناء العمراني القديم منذ حضارات أجدادنا أو الحديث على المستوى العالمي والمحلي هو تجهيز البنية التحتية ولحظ التوسع المستقبلي نتيجة تزايد عدد السكان والاحتياجات، وضمان أمن المواطن وراحته وهذا حقّ له.. وخاصةً إذا كانت هناك خطط نموذجية..

لكن التنفيذ على أرض الواقع لا يتطابق مع ذلك بسبب الهيمنة والفساد والإهمال وتغييب الحريات التي هي الرقيب الحي والحريص على مصلحة الشعب والوطن.. لذا لا يتم الحصول على بعض الحقوق إلاّ بعد مطالبات عديدة ولسنوات طويلة دون أن يحاسب أحدٌ على إهماله أو تقصيره..

ومنذ أكثر من أربعة عقود أنشئت مدينة الطبقة (الثورة) والمزارع في محافظة الرقة مترافقةً مع إنشاء سد الفرات بمساعدة الاتحاد السوفيتي آنذاك وفق مخططات نموذجية، وكانت كلها تابعةً للدولة: شوارع عريضة ومنشآت عامة كالحدائق والمستوصفات والمدارس والمراكز الثقافية.. لتخديم الفلاحين والعمال الزراعيين الذين همهم الكدح ليلاً ونهاراً ليقدموا للوطن وبقية أبنائه ما يحتاجونه، رغم معاناتهم الكبيرة في السنوات الأخيرة من الغلاء الفاحش والفساد المستشري في كلّ مفاصل الدولة بسبب السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من تهميش وكمّ للأفواه.

لكن المزارع أغفلت من قضيتين مهمتين وهما؛ وسائل الاتصال (الهاتف)، والمياه والصرف الصحي، علماً أنّ الإمكانات متوفرة منذ البداية..

فالأولى بقيت المطالبات بها مستمرةً منذ ربع قرن ولم تنجز إلاّ بشكل محدود ولبعض المتنفذين.. وكان لقاسيون دور أساس في فضحها وكشفها وتحقيقها للمواطنين كافة في السنة الماضية بعيداً عن التطبيل والتزمير والشكل والخداع الذي يكون في المناسبات للتقرب زلفى من المسؤولين..

أمّا الثانية: فالمواطنون من سكان المزارع رغم المطالب المتكررة منذ عقود ما زالوا يحفرون جوراً فنية للصرف الصحي بمحاذاة مساكنهم وما لهذه الجور من مخاطر التلوث على الإنسان من أمراض وجراثيم وغيرها وخاصةً في فصل الصيف وعلى التربة ناهيك عن الانخفاسات المباشرة التي تهدد حياتهم.. وبعد عقود ومطالبات مستمرة عقد في العام الماضي اجتماع في المحافظة حضرته كثير من الفعاليات وبحث موضوع الصرف الصحي في المزارع مع الجهة المسؤولة وجرى التأكيد في الردود على:

● بعد مضي أربعة عقود سيتم تنفيذ الصرف الصحي بالمزارع بدءا من مزرعة ربيعة في ١ نيسان ٢٠١١

● العقد هو لمؤسسة الإسكان العسكري من مؤسسات القطاع العام(قطاع الدولة)، وبناء محطات المعالجة لشركة كورية.

واستبشر الأهالي خيراً وعاشوا على هذا الأمل.. لكن نيسان عدّا بكذبته وبدأت بوادر الخيبة تظهر لعدم الوفاء بالوعود.. وقبل أن نفقد بصيص الأمل نعيد التذكير بها ونتساءل:

لماذا هذا التأخير؟ فالمزارع لها بلديات كبيرة وميزانيات مقرة ومنها للصرف الصحي.. والمزارع تضم آلافاً من العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين المنتجين الذين هم أولى بتوفير الخدمات لهم من فنادق النجوم الخمسة وغيرها.. وهم أحقّ بالأموال المنهوبة بسبب الفساد الذي طمى الرُكَب وملأ جيوب الفاسدين وأتخم كروشهم.. وهل هناك من يعرقل التنفيذ لمآرب أخرى وخاصةً أن العقد لمؤسسة حكومية وهناك من يتربص بها أو يريد إفشالها.. بينما يبقى المواطنون على الوعد يا كمون؟.

إنّنا في قاسيون نؤكد :الوعود الوهمية والتأجيل والمماطلة والسياسات الليبرالية الخاطئة ستكون نتائجها سلبية وتراكم الاستياء والاحتقان.. والاستجابة الحقيقية والسريعة لمطالب المواطنين والمحافظة على حقوقهم ككل، وخاصةً المنتجين من عمال وفلاحين وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم وتعزيز الحريات الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات، هي الكفيلة بقطع الطريق على القوى الفاسدة والمعادية.. وكذلك كفيلة بتعزيز الوحدة الوطنية وزيادة الإنتاج وضمان تطور سورية بجهود أبنائها.

■ محمد الفياض - الرقة

هل هو قطعٌ للأرزاق.. أم للأعناق؟

يقول المثل: قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق.. ونحن لسنا مع قطع الاثنين تحت أي مبررات، فكيف إذا كانت المبررات واهية أو غير صحيحة؟!

مناسبة هذا الكلام أن الكثير من المسؤولين الكبار والصغار وأغلب المدراء بكافة مستوياتهم، مازالوا يتعاملون ويتصرفون في أماكن عملهم وكأنها إقطاعات أو أملاك لهم، أو أنهم الحاكم المطلق فيها، ويتعاملون مع العاملين والمواطنين على السواء بأنهم مدانون حتى تثبت براءتهم، فيصولون ويجولون متجاوزين بذلك الأنظمة والقوانين والدستور، بل وحتى القضاء.. أو يعاملون الناس وكأنهم ضعفاء وليس بيدهم حيلة لما يأتيهم من الجهات المتنفذة ويستجيبون لها دون دراية وذلك أضعف الإيمان..!؟

ومثالٌ على ذلك الكتاب الصادر عن مديرية التربية بدير الزور ذو الرقم ٣/١٥٥٥ ص تاريخ ٢٠١١/٤/٢٧ إلى إدارات المدارس كافة (الأساسي والثانوي والمهني والمعاهد والمدارس الخاصة في المدينة والريف) ع/ط المجمعات الإدارية والمتضمن:

«يطلب إليكم عدم مباشرة أي عامل موقوف لدى بعض الأجهزة الأمنية إلاّ بعد الحصول على موافقة السيد محافظ دير الزور على عودته إلى العمل.. للاطلاع والتقيد بمضمونه..مدير التربية بدير الزور».

لا شكّ أنّ ذلك جاء على خلفية الحراك الشعبي الذي حدث خلال الفترة الحالية، ولا ندري هل هو على مستوى البلاد أم على صعيد المحافظة ومديرية التربية بدير الزور فقط؟.

وهنا نتساءل: من المسؤول عن مثل هذا الكتاب..؟ هل هو مدير التربية، أم المحافظ كما يبدو من الكتاب..أم أنّ هناك جهة أو جهات أخرى..!؟

ومن يملك الصلاحية في ذلك طالما أن القضاء أو حتى الجهات الأمنية أخذت سبيل الموقوفين دون تحريك أي اتهام أو دعوى قضائية..!؟ وهل كلّ موقوف مدان حتى تثبت براءته وخاصةً أن جميع التوقيفات تمت دون مذكرات قضائية بالأصل ولم تصدر أية أحكام..!؟ ولعل الأهم ما هو الثمن المطلوب من الموقوف أن يدفعه: هل هو مادي.. أم التوقيع على تعهد أو صك براءة وغفران وتوبة وخنوع كمحاكم التفتيش لكي يعود إلى عمله ويحصل رزقه ورزق أسرته..!؟

وأخيراً هل ذلك سيزيل الأسباب أم سيزيد الاحتقان والتوتر.. وبالتالي ستكون له انعكاسات أكثر خطورة..؟ إنّ مثل هذه الحلول الأمنية والقمعية والمعالجات الخاطئة ستكون نتائجها أكثر سلبية.. لأنّ الحراك الشعبي هو نتيجة السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي طُبقت في السنوات الأخيرة وما رافقها من فساد ونهب وتهميش وهضم للحقوق وتراجع عن المكتسبات وبطالة وإفقار للمواطنين..

والحلول الحقيقية هي التي تلاقي مطالب الجماهير بالإصلاح الحقيقي الفوري بالقطع النهائي مع السياسات الليبرالية وضرب الفساد كبيره قبل صغيره، وتفعيل دور القضاء النزيه والمستقل وسيادة القانون ليكون هو الضامن لحقوق المواطنين.. ■■

تصحيح

حذفت بالغلط «فقرة» من مقال للزميل وسيم الدهان نشر في «قاسيون» العدد الماضي ٥٠٠ تحت عنوان «عندما يضع الإعلام شجرةً بين المواطن ورغيف الخبز!» ما أفقد المقال جزءاً هاماً من معناه..

لذلك وجب التنويه مع وعد بعدم تكرار الخطأ.

ويمكن الرجوع إلى المقال الكامل على موقع قاسيون.

ليبرالية الفريق الاقتصادي.. والحل المركب

حذرت قاسيون طوال سنوات من مغبة الانقياد وراء السياسات الليبرالية، ووضعتها في خانة واحدة مع الضغوط الخارجية الساعية لاقتلاع سورية من صلب المشروع المقاوم للمخطط الرأسمالي العالمي في المنطقة، وهذا ما أثبتت الأيام صحته مبرهنة على أن أهم أدوات التفتيت الداخلي التي ارتكزت إليها القوى المعادية هي ضرب الوضع الاقتصادي- الاجتماعي السوري بتطبيق السياسات الليبرالية على الأرض وتسريع تطبيقها لزيادة الاحتقان وفتح الباب أمام إمكانيات الاختراق تمهيداً للضربة الخارجية..

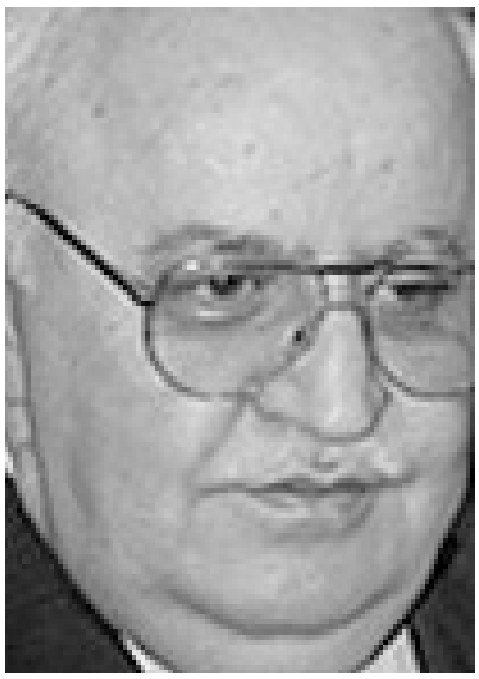

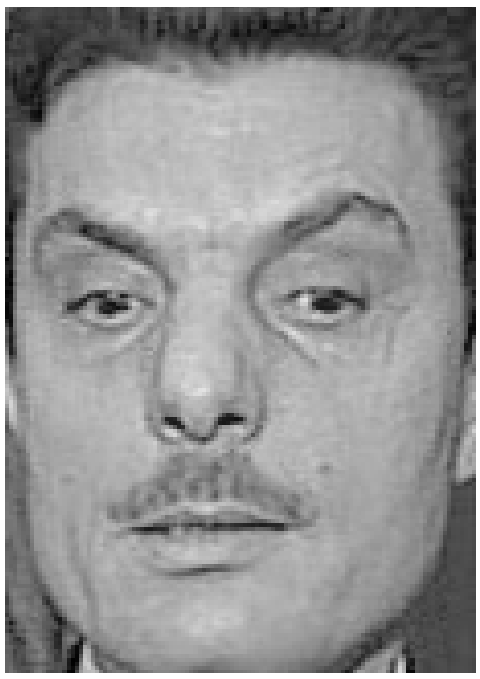

(العدد ١٥٤ في ٢٠٠١١٥٤/٧/١٢)

كيف نُقيّد الليبرالية المنفلتة؟

في ظل المعركة الوطنية الكبرى التي تخوضها سورية اليوم لمنع تنفيذ مخططات إسرائيل الصهيونية في المنطقة ترتدي أهمية كبرى قضية مواجهة الليبرالية الجديدة داخلياً لما تحمل من مخاطر كبرى على مستقبل النضال الوطني كله. وتستند هذه الموجة في هجومها على عمقها العالمي الذي تمثله قوى الرأسمال المالي، وهي تهدف إلى إعادة سيطرتها على المواقع المفتاحية في الاقتصاد الوطني من أجل السيطرة اللاحقة على القرار السياسي..

(العدد ١٧٦ في ٢٠٠٢/٥/٣٠)

إرضاء قوى السوق أصعب من إغضابها

في ظل العولمة المتوحشة تقوم قوى السوق العالمية بمحاولة فرض شروطها الاقتصادية على العالم بأجمعه.

وهذه القوى لها امتداداتها المحلية التي تسعى ليس فقط للهيمنة الاقتصادية وإنما أيضاً من خلالها إلى الهيمنة السياسية. وهي حين لا تستطيع الوصول إلى أهدافها السياسية مباشرة، تضغط بكل قواها اقتصادياً كي تمهد السبيل لأهدافها النهائية.

وأهدافها الاقتصادية معروفة، وهي بنهاية المطاف إزاحة الدولة عن مقاليد التأثير على القرار الاقتصادي ونقل مركز الثقل في هذا المجال إلى أيديها من أجل الاستيلاء لاحقاً على جهاز الدولة نفسه.

والطريق إلى ذلك معلنة وهي: إلغاء دعم السلع الأساسية من أجل إلغاء أي دور اجتماعي للدولة أي من أجل تخفيض دور الدولة في المجتمع ومن ثم الانتقال للسيطرة على العملة المحلية عبر ما يسمى تحريرها أو تعويمها أي بكلام آخر إغراقها وتخليصها من حماية الدولة، بحجة فتح الطريق لإنشاء بنوك خاصة وأسواق مالية، وصولاً إلى خصخصة قطاع الدولة أي نهبه النهائي بشكل مشروع وعلني.

وكل ذلك ليس هدفاً بحد ذاته في مخططات قوى السوق بل مرحلة وسيطة تمهيدية، تطبيقاً لحقيقة معروفة وهي: من يملك يحكم ومن لا يملك لا يحكم، وهي تريد أن تمتلك الأخضر واليابس من أجل فتح الطريق واسعة للسيطرة على كل القرارات التي ستسخرها لخدمة قوى السوق الدولية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن إرضاء قوى السوق مستحيل، لذلك يجب أن لا يهاب أي وطني إغضابها، وهي أصلاً لم تترك للآخرين إلا هذا الخيار، خيار المقاومة الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

(العدد ٢٠٢ في ٢٠٠٣/٨/٧)

الليبرالية الاقتصادية لن تجلب الديمقراطية

يشتد هجوم قوى السوق التي تمثل مصالح البرجوازية الطفيلية، والتي هي ليست إلا امتداداً لقوى العولمة المتوحشة التي تسير في مقدمتها الإمبريالية الأمريكية، ويحقق هذا الهجوم، مستفيدة من الأوضاع المستجدة إقليمياً بعد الحرب الأمريكية على العراق، تقدماً ملموساً وتحاول إنهاء هجومها بتحقيق انتصار سياسي، ويتحقق التقدم الملموس في مجال البرنامج الاقتصادي خطوة بعد أخرى.

ومن الواضح أن هذا البرنامج، في حال استكماله، يشكل الوجه الآخر للهجوم الأمريكي المتوحش، أي الشكل غير العسكري والمؤسس للعسكري إذا لزم الأمر.

(العدد ٢٠٨ في ٢٠٠٣/١٠/٣٠)

كي يكون كل مواطن سوري مقاوماً..

نقل مركز ثقل المعركة ضد العدو الأمريكي - الإسرائيلي إلى الشارع، إلى المجتمع، مما يتطلب ملاقاة مطالبه وتحقيقها بسرعة، وفي ذلك أهم تحصين وتصليب للوطن، ونعتقد أن أهم الأهم في هذه المطالب والاستحقاقات هو:

- كسر آليات النهب البرجوازي الطفيلي والبرجوازي البيروقراطي الذي تمارسه قوى السوق الكبرى وقوى السوء، ومحاسبة الفاسدين الحقيقيين أمام القضاء وعلناً، مع ما يتطلبه ذلك من مصادرة أملاكهم وملكياتهم التي نهبوها من أموال الدولة وعرق الشعب وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين الذين صنعوها خلال العشرات من السنين.
- الإعلان عن خطة واضحة المعالم ومحددة زمنياً لردم الهوة بين الأجور ومتطلبات مستوى المعيشة والبدء بتنفيذها فوراً.
- إطلاق الحريات السياسية العامة من حق التعبير والتنظيم ورفع الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وذلك كله من أجل إطلاق طاقات الشعب الجبارة في المواجهة القادمة مع العدو الأمريكي - الإسرائيلي.

إن كل ذلك سيؤمن الأرضية الضرورية للانتصار في المعركة الوطنية الكبرى التي عنوانها اليوم: تأمين كرامة المواطن، يحقق كرامة الوطن.

(العدد ٢٥٤ في ٢٠٠٥/٩/١)

الخصخصة أعلى مراحل الفساد

الخصخصة هي أداة تفتيتية للمجتمع والدولة والبلاد، وهي أداة ناجحة لزيادة التوتر الاجتماعي وخلق الأساس للفوضى السياسية، فإلى ماذا يسعى أصلاً المخطط الأمريكي المشبوه المسمى بالشرق الأوسط الكبير، هل يسعى إلى غير ذلك؟

(العدد ٢٥٥ في ٢٠٠٥/٩/١٥)

العدوان يطرق الأبواب.... الوقت المتناقص ينتهي!

إن النظام في سورية أمام استحقاق تاريخي داهم، فإما أن يجد في نفسه القدرة والقوة على الدفاع عن بنية الدولة والمجتمع بالاعتماد على القوى الحية والنظيفة فيهما، وإما أن يترك الأمور للأقدار وهذا أسوأ الحلول وأخطرها على الإطلاق.

مازالت في الوقت المتناقص المتبقي الذي يشرف على نهايته الإمكانية، كل الإمكانية، لاستنهاض قوى المجتمع على الأرض وهذا يتطلب شيئاً واحداً فقط كأولوية الأولويات، وهو ضرب مراكز الفساد الكبرى لأنها كما أكدنا على الدوام، هي نقطة الاستناد الأساسية للعدوان الخارجي المرتقب.

(العدد ٢٦٠ في ٢٠٠٥/١١/٢٥)

اقتصاد المواجهة

تتحول الجبهة الاقتصادية في البلاد وبخاصة من خلال محاولة زعزعة استقرار الليرة السورية إلى عنصر أساسي من عناصر الهجوم المركب الذي تعتمده الإدارة الأمريكية في هجومها الشامل على سورية، استكمالاً لمخطط الشرق الأوسط الكبير، هذا الهجوم الذي يستخدم – في آن واحد – أدوات عديدة: إعلامية، دبلوماسية، سياسية وحتى عسكرية إذا لزم الأمر.

ولمواجهة ذلك لابد من إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية المتبعة، والواضح أن القضية الاقتصادية هي قضية جدية إلى درجة أنه لا يجوز تركها للاقتصاديين وحدهم كي يقرروا مصيرها، وخاصة إذا كان هؤلاء الاقتصاديون يغلب عليهم الطابع الليبرالي، مما سيجعل الاقتصاد الخاصرة الرخوة في المواجهة القادمة.

إن اقتصاد المواجهة يتطلب السير بالإصلاح الاقتصادي سريعاً بالاتجاه الذي يخدم مصلحة الصمود الوطني ومصلحة الجماهير الشعبية.

(العدد ٢٧٠ في ٢٠٠٦/٤/١٤)

الإصلاح بين الممكن والضروري

إن ما يجري حتى الآن ليس إصلاحاً، وهو يدخل في أحسن الأحوال في إطار بعض الحلول التجريبية والمترددة التي تجري في الوقت الضائع انتظاراً لتبلور اتجاهات وحوامل الإصلاح المنشود ومنظومته، هذه المنظومة التي يجري حولها نقاش وأخذ ورد شديدان، ويدخل في أسوأ الأحوال في إطار التنفيذ الخجول للبرنامج الليبرالي الذي تطالب به قوى السوق الكبرى.

وما يسبب القلق والخوف المشروعين، هو أن هذا التأخير والانحراف عن المسار أحياناً إلى جانب ما يسببه من تأخير لتعبئة وتجنيد قوى المجتمع ضمن إستراتيجية مقاومة المشاريع الأمريكية - الصهيونية في المنطقة، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى استفحال المشاكل التي يجب أن يحلها الإصلاح نفسه، بحيث تصبح عصية على الحل، ولا تنفع معها الحلول المقترحة، لأن المشاكل المطلوب حلها من بطالة وفقر وقصور في النمو وجراء التأخير في معالجتها، ستنتقل من صف المشاكل المؤقتة إلى صف المشاكل المزمنة التي مآلها حتماً إلى أحد اتجاهين: إما أن تصبح سبباً لانهيار شامل بالتزامن مع ضغوط خارجية معينة، وإما أن تصبح سبباً لهزة عميقة ومؤلمة وتغيير جذري في منحى التطور العام، لا يمكن الآن تقدير آفاقه ونتائجه وعواقبه.

(العدد ٢٧٤ في ٢٠٠٦/٦/٩)

كي لا نخدم أعداءنا.. مجاناً

.. واضح أن المخطط الأمريكي- الصهيوني سيستخدم كل الثغرات ونقاط الضعف في الوضع الداخلي فيما يتصل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية من أجل الوصول إلى هدفه المنشود.

فارتفاعات الأسعار واستمرار البطالة وعدم حدوث الانفراج الديمقراطي الداخلي المطلوب تجاه الجماهير الشعبية، كلها عوامل موضوعية يستفيد منها العامل الخارجي لتمرير مخططه اللئيم.

(العدد ٢٨٥ في ٢٠٠٦/١١/٨)

حاصر حصارك

إن الوطن الحر من ارتفاعات الأسعار التي تمتهن كرامة المواطن، والحر من قوى الفساد التي تهين كرامة الوطن، والحر من السياسات الليبرالية الجديدة التي تفرط بمكتسبات البلد والشعب، هو القادر على استيلاد الشعب المقاوم وصولاً إلى الانعطاف الوطني الاجتماعي الديمقراطي المقاوم المطلوب الآن.. الآن.. وليس غداً.

(العدد ٢٨٧ في ٢٠٠٦/١٢/٦)

عام ٢٠٠٦ من الدفاع إلى الهجوم المعاكس

الانتقال إلى الهجوم المعاكس على الجبهة الاقتصادية. الاجتماعية يعني خلق اقتصاد مقاومة، وتكنيس أوهام ومخططات الليبرالية الجديدة التي تحولت إلى أداة إضعاف للوحدة الوطنية.

(العدد ٢٩٣ في ٢٠٠٧/٢/١٥)

هل ما يجري في اقتصادنا فوضى «خلاقة»؟

.. وإذا كان البعض يظن أن الأداة الوحيدة لتنفيذ هذه الفكرة الإجرامية هي الأداة العسكرية فهو مخطئ، فهذه الأداة هي الأداة النهائية حينما تعجز الوسائل الأخرى عن الوصول إلى الهدف.

لذلك لا يمكن إلا أن يتبادر إلى ذهن كل وطني غيور على مصلحة الوطن في هذه الظروف المعقدة والخطيرة التي تمرّ بها بلادنا ومنطقتنا سؤال بسيط: هل ما جرى ويجري داخلياً من صعوبات وتعقيدات لا علاقة له بمخططات الفوضى الخلاقة في المنطقة؟!

-لقد حاولت قوى العدو في الخارج أن تستنبت نقاط توتر داخلية في مختلف المناطق السورية للتفجير اللاحق بالتواطؤ مع قوى داخل جهاز الدولة وخارجه، وأن تجعل هذا الموضوع مدخلاً أساسياً للفوضى الخلاقة في البلاد ففشلت حتى الآن.

لذلك، وعلى ضوء كل ما تقدم، يجب أن يطرح سؤال: هل نحن عاجزون عن مواجهة المشاكل الاقتصادية الكبرى والبدء بحل المشاكل الاجتماعية الحادة؟ أم أن هنالك من يريد أن تتحول هذه القضايا إلى مدخل للفوضى الخلاقة داخلياً عبر رفع درجة حرارة المجتمع واستفزازه لدرجة أن يكون على الأقل مشلول الإرادة في لحظة الحسم الكبرى؟

(العدد ٣٢٠ في ٢٠٠٧/٩/١)

خياران لا ثالث لهما

إن الحالة الراهنة، وتطور الوضع الحالي تضع القوى الوطنية الشريفة داخل النظام وخارجه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما رفع الدعم مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية، وإما إعادة النظر بهذه الحكومة، وخاصة فريقها الاقتصادي الذي فقد كل مصداقيته أمام الشارع، وخسر ثقة الجمهور الواسع، والمجيء بحكومة قادرة على تأمين متطلبات المواجهة

(العدد ٣٦٤ في ٢٠٠٨/٧/١٣)

ماذا يريد المنبطحون؟

إن حماية البلاد من موجة التدمير الشامل الاقتصادية التي تجتاح العالم الرأسمالي، تتطلب وبأسرع ما يمكن، أن ننأى بأنفسنا عن تلك السياسات التي فُرضت علينا، وأن نقوم ببناء نموذجنا الذي سيسمح لنا أن نصمد في وجه العواصف المتصاعدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.. وفي حال لم يحدث ذلك سيصبح مشكوكاً بإمكانية استمرار الدور السوري في المنطقة على أساس ممانعته للمخططات الأمريكية - الإسرائيلية. والسؤال الجاد هو: أوليس هذا ما يريده تماماً المنبطحون أمام الوصفات الخارجية، حتى ولو غلّفوا سياساتهم بآلاف الشعارات الطنانة الرنانة عن نياتهم الافتراضية؟.. إن الوقائع قد دحضت كل هذا التوجه.. وإنقاذ الاقتصاد السوري والمجتمع السوري الذي يئنُ بأكثريته تحت أثقال ارتفاعات الأسعار المستمرة، يتطلب إعادة التوجه السريع نحو سياسات اقتصادية تؤمّن أرضية المقاومة، ونحو سياسات اجتماعية تكفل الاستقرار الاجتماعي حمايةً للوحدة الوطنية..

(العدد ٤٠٢ في ٢٠٠٩/٤/٢٦)

الليبرالية الاقتصادية تنسف الأمن الوطني

حاولت المخططات الأمريكية- الصهيونية أخذ البلاد سياسياً من الداخل، ففشلت بفضل الحس الوطني الرفيع الذي يتمتع به شعبنا، والذي أمّن الحد الضروري من الوحدة الوطنية التي تتطلب المزيد من التعزيز والتصليب..

فبقي الحل الوحيد أمام أصحاب هذه المخططات، وهو تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على أمل أن يخلق ذلك مع الوقت تلك الأرضية الضرورية لإحداث حالة من عدم استقرار اقتصادي واجتماعي يسمح في نهاية المطاف بجني ثماره السياسية.. أي أنهم يريدون الحصول على النتائج نفسها التي لم يستطيعوا الوصول إليها بالوسائل القاسية سابقاً..

من هنا، لابد من الوصول لاستنتاج أن الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد هما جزء أساسي من أمنها الوطني، ويتم استهدافهما اليوم لخلخلة الأمن الوطني بالمعنى الواسع للكلمة..

لذلك لابد من القول إن السياسات الليبرالية في الاقتصاد قد دخلت في تناقض مباشر ومستعص مع الأمن الوطني للبلاد، وهي بالنتيجة، وبغضّ النظر عن النوايا تؤدي إلى نقل الصراع إلى داخل البلاد، ورفع حدته في المجتمع، وهذا الأمر هو نتيجة موضوعية لهذه السياسات التي أثبتت بالنتائج هذه الحقيقة المعروفة سابقاً..

(العدد ٤٤٠ في ٢٠١٠/٢/١٢)

المواجهة على جبهتين

نتائج السياسات الليبرالية الضاغطة على المستوى المعيشي للجماهير الشعبية، والتراجع المستمر له والمترافق مع أزمات نوعية في كل المجالات، يضعف موضوعياً لحمة المجتمع، ويضر الوحدة الوطنية السلاح الأهم في المواجهة.. إن الشعب السوري الذي يدعم سياسات بلاده الوطنية لا يستحق أن يُعامَل على المستوى الاجتماعي بالشكل الذي يجري في السنوات الأخيرة.. والأكيد كما تثبت تجربة البلاد التاريخية، أن موقف الشعب الوطني غير مشروط، ولكن النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية تنهك وترهق قطاعات واسعة من الناس.. ويزداد الاستياء بينهم في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى تعبئة كل القوى باتجاه المعركة الوطنية الكبرى

(العدد ٤٤٥ في ٢٠١٠/٣/١٧)

الصبر جميل.. ولكن له حدود!

... الإجراءات والتصريحات المختلفة التي تدخل في السياق العام للمنطق الليبرالي الجديد تستفز الشعب السوري، ولكن الشعب السوري صبور.. ونذكّر الذي قال إن «صبره جميل»، أن للصبر حدوداً..

(العدد ٤٩٢ في ٢٠١١/٣/٤)

بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

اقتصادياً واجتماعياً:

إن انسحاب الدولة التدريجي من دورها الاقتصادي الاجتماعي، وتمركز الثروة بأيدي قلة قليلة من طواغيت المال وتوسع الفقر، ورفع الأسعار وازدياد معدلات البطالة، وتدنّي معدلات النمو وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الاستثمار الحقيقي، كل ذلك يفضي إلى ما لا تُحمد عقباه.

ولمواجهة ذلك لابد من:

١. القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية، وترحيل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي، ومحاسبتهم على مخالفة الدستور. لأن استمرار تلك السياسات سيكون كارثياً على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، خصوصاً أن عمليات الخصخصة بدأت تقترب من المرافق السيادية (الكهرباء والمرافئ والمطارات وغيرها)، وهذا يتناقض مع الدستور ولاسيما المادة ١٤ منه. كما أن تلك السياسيات أدت إلى تدمير الزراعة والصناعة معاً والإجهاز بشكل متعمّد على القطاع العام.

٢. صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى سورية إمكانيات هائلة من الكادر والطاقة البشرية والموارد المادية لتحقيق ذلك.

٣. الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل جهة شعبية - قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملاكهم المعلنة والمخفية وتحويل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة.. وهذا يتطلب تفعيل دور المجتمع والإعلام، وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة «من أين لك هذا؟» ونعتبر ذلك بمثابة إبلاغ للنائب العام في البلاد، خاصة أن الحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة من التشريعات والقوانين تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار.

٤. تأميم قطاعات الاتصالات الخليوية وتحويل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية الاجتماعية اللاحقة والتي سيتضمنها النموذج الاقتصادي الجديد للبلاد.

■■

الإصلاح كما طالبت به قاسيون..

لم يفت الأوان بعد على إصلاح فوري جذري وشامل

عملت قاسيون منذ انطلاقتها الجديدة عام ٢٠٠١ على صياغة رؤية وطنية متكاملة قدمت من خلالها حلولاً ملموسة للمشكلات الكبرى التي تعيق تطور وارتقاء سورية وقدمت برنامجاً عملياً للقوى الوطنية وقوى المجتمع الحية يخولها الحفاظ على موقع سورية التاريخي المانع ويعززه ويطلقه نحو المقاومة الحقيقية استعداداً للانتقال من الدفاع إلى الهجوم.. وفي ما يلي مرور سريع على أبجدية الإصلاح التي اقترحتها قاسيون ودافعت عنها اللجنة الوطنية من خلال عملها الحزبي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا..

(العدد ١٥٥ في ٢٠٠١/٧/٢٦)

أي إصلاح اقتصادي نريد؟

الإصلاح الاقتصادي الذي تريده الجماهير الشعبية الواسعة والذي يعبر عن مصالحها هو ذلك الإصلاح الذي يقضي على النهب والفساد ويجتثهما من جذورهما، وفي ذلك المصلحة الحقيقية للدولة، من أجل استمرارها في تأدية وظائفها الوطنية والاجتماعية.

(العدد ١٧٤ في ٢٠٠٢/٥/٢)

المطلوب إصلاح جذري شامل

الإصلاح الحقيقي المنشود هو إصلاح متعدد الإحداثيات ولا يمكن أن يكون أحادي الجانب. وأحاديته ترسي أساس فشله، لذلك فإن الإصلاح المطلوب هو إصلاح سياسي، اقتصادي، اجتماعي وإداري بآن واحد، أي إصلاح جذري شامل، وأية محاولة لاجتزائه سيكتب لها الفشل وستؤخر جني ثمار الإصلاح الذي تريده الجماهير الشعبية.

(العدد ١٧٨ في ٢٠٠٢/٦/٢٧)

ضمانة تحقيق أي إصلاح

أثبتت التجارب أن الشرط الضروري لنجاح أي إصلاح هو تلبية مصالح أكثرية الناس والاعتماد عليها بالدرجة الأولى في عملية التنفيذ نفسها، إذ أن إبقاء الأمر محصوراً بجهاز الدولة فقط محفوف بمخاطر جدية. فالحياة تؤكد أن أي جهاز للدولة لديه ميل دائم لتحقيق مصالحه الخاصة، وعلى حساب المجتمع وخاصة إذا كان خارج إطار الرقابة الصارمة للمجتمع التي لا يمكن أن يوفرها إلا التوسيع المطرد للديمقراطية فيه (..)

إن توسيع الديمقراطية في المجتمع اليوم، هو الضمانة الرئيسية لتحقيق أي نجاح لأية خطوة إصلاحية، وهذا التوسيع له عناوينه الأساسية وهي:

- إصدار قانون الأحزاب – تفعيل قانون المطبوعات – إعادة النظر بنظام الانتخابات لمجلس الشعب – رفع الأحكام العرفية – حل قضية جميع المعتقلين السياسيين.

إن خطوات كهذه ستخلق أجواء إيجابية تسمح بالتغيير اللاحق لميزان القوى في المجتمع والدولة لمصلحة الإصلاح الاقتصادي المطلوب الذي يلبي مصالح الأكثرية الساحقة من الشعب، ويدّعم الموقف الوطني للبلاد.

(العدد ١٨٦ في ٢٠٠٢/١١/٢١)

شروط الإصلاح: تكامله وشموله

إن توسيع إطلاق الحريات الديمقراطية هو شرط لا بد منه لدفع المجتمع للعب دوره المطلوب منه في مواجهة النهب البرجوازي- الطفيلي والبرجوازي- البيروقراطي الذي دون اجتثاثه من جذوره لا يمكن التفكير بأي حال من الأحوال بأي نمو اقتصادي لاحق فما أدراك بإيقاف تدهور مستوى معيشة الجماهير الشعبية والسير نحو تحسينه لاحقاً، هذا الأمر هو بحد ذاته شرط ضروري لتعميق الوحدة الوطنية في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التي تتعرض لها منطقتنا وبلادنا.

وبكلمة أخرى فإن القضية الوطنية هي قضية اقتصادية- اجتماعية وديمقراطية بآن واحد.

والقضية الاقتصادية- الاجتماعية هي قضية وطنية وديمقراطية بآن واحد.

والقضية الديمقراطية هي قضية وطنية واقتصادية- اجتماعية بآن واحد.

وأي تناول آخر لهذه القضايا، وتأجيل أي موضوع على حساب الآخر هو ليس فقط تأجيل للمواضيع الأخرى بل هو وأد لها كلها.

(العدد ٢١٦ في ٢٠٠٤/٢/٢٦)

سياسة الإصلاح... إلى أين؟

إن الوضع السياسي في المنطقة يتطلب إجراءات داخلية سريعة تساهم في تصليب الوحدة الوطنية لمواجهة المخاطر المختلفة التي تقترب في ظل وقت متناقص يوماً بعد يوم.

وهذه الإجراءات يجب أن يكون لها رؤيتها الواضحة التي ستحدد وجه الإصلاح المطلوب وجدوله الزمني المفترض، كي يؤدي الدور المطلوب منه وطنياً، ومقومات هذه الرؤية يجب أن تكون:

١ التحديد الواضح لمنحى الإصلاح دون تردد، أي خدمته لمصالح الجماهير الشعبية معاشياً وبالتالي تأمين أحد المقومات الضرورية للوحدة الوطنية.

٢ التأكيد على شمولية الإصلاح دون تقديم من حيث الرؤية لأحد جوانبه على الجوانب الأخرى. وفي هذا الإطار ترتدي أهمية محورية قضية ترابط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي، فدون اجتثاث جذور النهب الكبير لا إصلاح اقتصادي، ودون ديمقراطية واسعة للمجتمع لا يمكن مواجهة قوى النهب والفساد، والتي دونها، أي الديمقراطية، لا مكان للإصلاح السياسي.

٣ الالتزام بجذرية الإصلاح بمختلف مناحيه، فقد أثبتت التجربة أن الحلول الترقيعية الانتقائية، لا تؤدي إلاّ إلى زيادة الطين بلة، وإلى زيادة تعقيد الأوضاع تعقيداً وهي تسير في نهاية المطاف باتجاه عرقلة الإصلاح المطلوب عملياً، وهذا ما يتطلب الاستناد إلى الجماهير الشعبية الواسعة وتلبية مصالحها وليس العكس، فجهاز الدولة، بغض النظر عن حجمه وقوته، غير قادر على حل هذه المهمة وحده، بل أنه بعزله عن المجتمع و((قواه النظيفة)) سيشل هذه القوى نفسها داخله ويجبرها على اللجوء إلى مواقع الدفاع، من أجل الإجهاز عليها لاحقاً.

والسؤال الأهم هو: هل يمكن في ظل الوقت المتناقص تحقيق هذه المهام الكبرى والصعبة والوصول إلى الإصلاح المطلوب؟، والجواب هو نعم يمكن، إذا توفرت الرؤية الصحيحة، والنية الصادقة والإرادة الشجاعة، وفي ذلك الحل الوحيد في ظروفنا لتأمين كرامة الوطن والمواطن في مواجهة كل الأخطار والاحتمالات المعقدة لتطور الأحداث لاحقاً في منطقتنا.

(العدد ٢٦٦ في ٢٠٠٦/٢/٢)

من الذي يعيق عملية الإصلاح؟

(..) إذا انطلقنا من حسن النية لقلنا أن هنالك من يدير العملية الاقتصادية- الاجتماعية بلا كفاءة منقطعة النظير.

وإذا أسأنا الظن لقلنا إن في بنية النظام ألغاماً موقوتة تعمل بالتزامن والتواتر مع الضغوطات الخارجية، لخلق الأرضية وتوسيعها لبعض المعارضات المرتبطة بالخارج، وخاصة تلك التي كانت جزءاً من النظام حتى الأمس القريب.

(العدد ٢٦٩ في ٢٠٠٦/٣/٣٠)

الإصلاح المطلوب وإستراتيجية المقاومة

إن الذين يعملون على تأخير الإصلاح الشامل، إنما يعملون على تأخير تطبيق إستراتيجية المقاومة من أجل إبقاء البلاد مكشوفةً أمام المخاطر حينما تصل لحظة المواجهة الكبرى..

إن الإصلاح إذا سار في طريقه الصحيح (..) ستكون مفرداته:

- ضرب مراكز الفساد الكبرى.
- تحسين الأوضاع المعاشية للشغيلة بسواعدهم وأدمغتهم.
- تأمين النمو الاقتصادي المطلوب، بالاعتماد بالدرجة الأولى على الإمكانات الوطنية.
- تأمين قانوني أحزاب وانتخاب يضمنان استمرار كيان الدولة الوطنية، ويعكسان مستوى الديمقراطية المنشود، كما يضمنان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تؤمن الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه خلال فترة زمنية سريعة وقياسية.

إن الوضع الداخلي بحاجة إلى حلول إسعافية لضمان تحصين البلاد وتأمين إستراتيجية المقاومة..

(العدد ٢٩٦ في ٢٠٠٧/٣/١١)

ضدان لا يجتمعان.. الفساد والإصلاح

(..) إن المعركة اليوم هي معركة حياة أو موت بين الفساد والإصلاح الشامل الجذري الذي إذا قيض لقوى المجتمع أن تنهض لدعمه، فلن تبقي من الفساد الكبير المنتج بالطول والعرض للفساد الصغير حجراً على حجر..

(العدد ٣٤١ في ٢٠٠٨/٢/٣)

لكي لا يطفح الكيل

.. لذلك الآن.. الآن.. وليس غداً، ولقطع الطريق على المؤامرات والفتنة، يجب ترحيل الفريق الاقتصادي مع سياساته.

(العدد ٣٤٥ في ٢٠٠٨/٣/٢)

رأس وقاعدة جبل الجليد

إن الحياة والضرورات الوطنية تطرح علينا سؤالاً كبيراً: هل يمكن خوض المواجهة المفروضة علينا من العدو الأمريكي- الصهيوني بنجاح قبل ضرب مراكز الفساد الرئيسية، التي بضربها تتم إزالة خطر قاعدة جبل الجليد أمام الباخرة الوطنية التي تمخر عباب الأحداث العاصفة التي تضرب المنطقة، أم أن تأجيل المعركة الحاسمة ضدّ الفساد هو ضرب من الواقعية لتركيز القوى على المعركة الوطنية الكبرى كما يتصور البعض؟!..

لقد أثبتت الحياة بكل وضوح أن الناهبين الأساسيين لقوت الشعب بفسادهم الكبير هم أحد اثنين: إما خائن أو مشروع خائن، والتعامل مع الخائن المكشوف أسهل بما لا يقاس من التعامل مع الخائن المحتمل الذي لن يكشف عن وجهه إلا مضطراً في اللحظة الحاسمة لتوجيه الطعنة في الظهر..

(العدد ٣٦٦ في ٢٠٠٨/٨/٣)

لكي يكون التغيير جذرياً

.. لقد أصبح واضحاً لكل من يريد الخير للبلاد، أنه لا وقت لدينا لنرف تجريب المشروع الليبرالي المنهار عالمياً وتاريخياً.. فاستمراره في ظل الظروف الخطيرة والمعقدة في المنطقة، واستمرار التهديدات للكيان الوطني هو خطر بحد ذاته على الأمن الوطني بما يحمله من أخطار خلخلة التركيبة الاجتماعية وزيادة تراكم الاستياء بين أوساط الشعب، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الوحدة الوطنية التي أصبحت نقيضاً مباشراً وعلى طول الخط للمشروع الليبرالي سيئ الصيت.

والخلاصة، أن أي تغيير حكومي إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الإخفاقات الكبرى التي تسببت بها السياسة الاقتصادية المتبعة، وإذا لم يكن نتيجة لتغيير شامل وجذري في طريقة التعاطي مع الشأن الاقتصادي والاجتماعي، فهو سيزيد الطين بلة، وسيوصل البلاد إلى طريق مسدود ينذر بأخطار شديدة يمكن ويجب تجنبها..

(العدد ٤٠٤ في ٢٠٠٩/٥/١٥)

هل للإصلاح آجال؟

... لذلك نعتقد أن الآجال ليست مفتوحة بشكل مطلق أمام الإصلاح، وهذه الآجال يتحكم بها من جهة نضج المشكلات الداخلية ونضج استحقاق حلها، ويتحكم بها من جهة أخرى تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي التي هي اليوم ليست بأحسن أحوالها بحكم ازدياد شراسة الهجمة الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية، بسبب الهزائم المتتالية التي تمنى بها..

■■

بمناسبة صدور العدد ٥٠٠

ستبقى قاسيون الأغلى على قلوبنا

◄ **ستيركوه ميقري**

بسرور وشغف بالغين قرأت نص المقابلة التي أجريت مع الرفيق الشاعر محمد علي طه بمناسبة بلوغ عمر جريدتنا قاسيون خمسمائة عدد، وقد حفزني لأكتب بهذه المناسبة العزيزة ما لم يتم التطرق إليه في المقابلة إياها..

بعد انتخاب اللجنة المنطقية لدمشق في صيف عام ١٩٨٦ كنت في عدادها، وتم بعدها تكليفي بمساعدة الرفيق أبو حسام بإصدار قاسيون، وأصبحت محرراً فيها ومشرفاً عليها وكانت تصدر بشكل دوري ومتواتر، وقد باشرت العمل في العدد ٨١ على ما أذكر، وكما قال الرفيق أبو فهد، فقد تم توزيع مسؤوليات الصفحات على الرفاق، وبدأنا بكتابة المقالات تمهيداً لإصدار العدد، وكانت الأدوات المتوفرة بين أيدينا متخلفة وليست كما هي اليوم، حيث الكومبيوترات والطابعات الحديثة والملونة، بل مجرد آلة كاتبة صغيرة استعرتها من أحد الرفاق، وكنا نكتب العدد على ورق حرير، ثم نقوم بسحب وطبع الصفحات على آلة السحب باللون الأسود فقط، ثم نرتبها ونقوم بخرز كل عدد على حدة، وكم كنا نعاني حتى يرى النور أي عدد جديد، فقاسيون كانت نشرة دورية، ولكنها كانت تفتقد التواتر في صدورها، لذلك لم تكن تصدر شهرياً تماماً، بل حسب استطاعتنا في التغلب على الصعوبات التي كنا نواجهها، وأهمها طبعاً كتابة المقالات على ورق الحرير حيث كان يجب اتخاذ الحيطة والدقة الضروريتين حتى لا نخطئ بكتابة أية كلمة فنضطر لاستعمال نوع خاص من دهان الأظافر النسائي ذي اللون الأحمر لتعبئة الفراغات التي تشكلها كتابة الكلمة الخطأ، ثم نعود لكتابة الكلمة الصحيحة فوقها، وكانت معاناتنا مضاعفة عند الكتابة على الصفحة الأولى التي كان يرسم عليها «لوغو» الجريدة وهو «المطرقة والمنجل» واسم الجريدة ورقم العدد وتاريخه، وكانت ترسم يدوياً، لذلك يجب ألا تتعرض الصفحة للتلف كي لا تعود لترسم من جديد نظراً للدقة الضرورية والوقت الطويل الذي يحتاجه هذا العمل، وكم كنا نسعد ونشعر بالراحة والاطمئنان عند صدور كل عدد، لنعود ونشعر بالقلق مجدداً حتى ننجز العدد الجديد، وهكذا حتى ١٩٨٩.

في أواخر عام ١٩٨٩ تم انتخاب لجنة منطقية جديدة، وتم تشكيل هيئة تحرير رأسها الرفيق د. قدري جميل، وضمت الرفاق الأعزاء محمد علي طه وأيمن بيازيد وياسر نجار وفايز برشة والمرحوم كمال مراد، الذي كان يساعدنا برسم لوغو الجريدة، وقد قمنا بتطوير طباعة الجريدة حيث صدر العدد الجديد رقم ١١٦ على ورقة واحدة مطبوعة آلياً وبصفحتين طبعاً، مع الصور التي كانت تفتقدها الطباعة بآلة السحب، ثم بعد ذلك بورقتين وأربع صفحات، وأذكر أنني كنت أكتب زاوية تحت أسم «حكايا أبو محمود» لاقت استحساناً من الرفاق، ولم تقتصر الكتابة على هيئة التحرير فقط، بل كان رفاق آخرون يكتبون فيها، كالرفيق محمد محسن أيوبي وكان سكرتيراً لمنطقية دمشق، والرفيق المرحوم سهيل قوطرش والرفيق وليد معماري، والرفيق د. نبيل مرزوق ورفاق آخرون، ولكن لم نكن نذكر الأسماء الحقيقية للرفاق، وكانت هذه القضية متفقاً عليها.. واستمر ذلك حتى أواخر عام ١٩٩١ حيث توقف صدورها مؤقتاً بعد المؤتمر السابع في أيار ١٩٩١ بسبب انتقال كل كادرها إلى الجريدة المركزية «نضال الشعب».

وفي منتصف التسعينيات أعيد صدورها، وتم تشكيل هيئة تحرير جديدة ضمت رفاقاً لهم باعهم الطويل في الصحافة، وتم تطويرها شكلاً ومضموناً حيث تم إصدارها بأربع أوراق و٨ صفحات ثم ٣ أوراق و١٢ صفحة، وأخيرا بـ٤ أوراق و١٦ صفحة، وأصبحت هيئة التحرير أكبر، وصار لها مراسلون جدد في كل المحافظات.

ومنذ العدد ١٤٩ الذي صدر في ٢٠٠١/٤/١٢، صدرت باسم اللجنة المنطقية بدمشق، وترأس تحريرها الرفيق د. قدري جميل مجدداً حتى الاجتماع الوطني التاسع الذي انعقد في ٢٠١٠/١١/٢٦، وبعد المؤتمر الاستثنائي في ٢٠٠٣/١٢/١٨ أصبحت ناطقة باسم الشيوعيين السوريين. وبعد تشكيل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وضعت الصحيفة نفسها تحت تصرف اللجنة، وفي الاجتماع الوطني الثامن أصبحت الناطقة الرسمية باسمها.

ولابد من الإشارة إلى أن قاسيون صدر لها عدة أعداد تحت اسم «قاسيون الثقافي» في أواسط التسعينيات، وكان الرفيقان توفيق البطل وشبلي خيزران مشرفين على إصدارها، ولكنها لم تكن تصدر بتواتر قاسيون نفسه.

وأكرر ما قاله الرفيق «أبو فهد»، فأؤكد اعتزازي أنني ساهمت مع العديد من الرفاق الذين ذكرتهم في إصدار الغالية على قلوبنا «قاسيون»، وها أنا مجدداً جزء من جهاز تحريرها المكوّن من رفاق شباب يافعين بعضهم مختص بالصحافة، ولا نألو جميعنا جهداً كي تصدر قاسيون بأحلى حلة وأكثر عمقاً وأمتع قراءة وأكثر قدرة على مواكبة الأحداث التي تجري داخلياً وعربياً ودولياً، فتحية عطرة لكل من عمل بها سابقاً، وأتمنى التوفيق للرفاق الذين يقومون اليوم بإصدارها، وإلى الأمام أيها الرفاق.. وشكراً لكم.

■■

كلامنا المحرم.. بكامل نكهته

◄ عبد الرزّاق دياب

اليوم، خطوات ليست بعيدة عما قلناه بالأمس وكان كفراً للبعض، وبالأمس القريب كانت الحكومة المنصرمة تذكرنا بموبقاتنا، تصنفنا بين شرير ووطني، ولعين ومأجور وابن بلد، وصرنا نصنف حسب موافقاتنا على خطواتها التي أوصلتنا إلى الفقر لدرجة الكفر.

بالأمس القريب جداً كانت تصريحات الحكومة تبعث على الإحباط، وتأخذ سفينة الوطن إلى مرساها المفقود.. ألم يكن تثبيت المؤقتين من تحولات الزمن القادم، ومن محرمات الخطة الخمسية العاشرة، ولا فرق بين مؤقت ومثبت وهذه الصيغة غير معمول بها في الدول الأخرى.

ألم تكن الحكومة المنصرمة قد وضعت في برنامجها خططاً لزيادات تصل إلى ١٠٠٪ خلال خمس سنوات متتالية تساهم في رفع دخل المواطن الذي سيشارك أمواله في التبادل مع أوروبا عند توقيع اتفاق الشراكة معها.. ومن ثم انقلبت هي عليه ووصلت في آخر مطافها إلى مجرد وعد بزيادة ١٧٪ وانصرمت عليه؟.

ألم تعدنا بالتخفيف من مشتغلي قطاع اقتصاد الظل الذي تفاقم في عهد خطتها الخمسية إلى حد تجاوز أحلام المنبهرين بإنجازاتها التي جندت لها جيشاً من المهللين والمصورين وكتّاب المدائح الاقتصادية؟.

أليست الحكومة التي جندت اقتصادييها ومنظريها وفريق عملها- الذي صرف الملايين على الدراسات والاستشارات والنصائح- من أجل القضاء على بطالة السوريين، أو على الأقل تخفيف حدتها ووطأتها على اقتصاد في مرحلة انتقال قسري إلى اللا (عام)؟.

المترو الذي سيسهل مرورنا في مدينتنا المزدحمة ألم يجعل منه رئيس تلك الحكومة أكبر من أحلام السوريين العاجزين عن دفع ثمن تذكرته بعد أن كان في مقدمة حلولها الإستراتيجية النقلية، ودفعت من أجل أن يرى النور على الورق ملايين الدولارات، وبعضها جاء من قروض وهبات، وشاورت فيه الفرنسيين والإيرانيين وسواهم، وبنت له مقراً خاصاً وعينت له إدارة وميزانية، ومن ثم أتحفتنا بالهدايا الصينية التي لم تزل تتوالى على شوارعنا.

ألم نحتفل بالسياحة بديلاً عن الزراعة في قيادة قاطرة النمو التي تضاربت قيمه وأرقامه حسب حماسة خطابات الفريق الاقتصادي، الذي طالما نقّل فؤاده حسب أضغاث أحلامه في بلد ينحدر من سلالة آسيوية ناهضة، وموروث علينا في وقتها إحصاءات الأسرة والفنادق والسياح والوافدين، وفي الوقت نفسه صار القمح السوري خارج خارطة الزراعة التي تحمل اسم اقتصادنا الذي يريد دحض هذه التهمة عنه فقط ليرضي فريقه الوردي؟.

وكذا كانت استثماراتها التي ستنقذ عاطلينا من الكفاءات، في حين كانت تشغل أنصاف الموهوبين مهنياً، وحملة الشهادات الدنيا، ومستخدمي مدرائها، وينتفخ يوماً بعد آخر القطاع الخدمي على نفقة قوة العمل الحقيقية، وفقط تزيد أرقام الاستثمارات التي تزيد من ثروة المستثمرين الذين لم يفكروا قط إلا بالحد الأدنى من العمالة، بينما يقف الشباب الجامعي على أبواب مكاتب التشغيل التي مارست شهوة الطوابير، واليوم نعد لها نشيد الإلغاء بعد سنوات طويلة من استثمار جيوب الباحثين عن فرصة أو شبه فرصة.

ألم تحقق الحكومة المنصرمة في عهدها الميمون أرقاماً قياسية في خلق الطوابير السورية، وترتيبها، وإضافة عناصر جديدة من حملة علب الكولا وطاسات المدافئ وكالونات العشرة لترات على أبواب الكازيات؟.

وهنا أسجل لها ضربتها القاضية في رفع الدعم عن المواطن، الضربة التي خلقت ما نحاول ردمه الآن من هوة بين المواطن والحكومة، ومن فقدان الثقة في قراراتها ونواياها، ألم تخلق تلك الحكومة مواطناً يكذبها في سره على الأقل؟.

ألم يصنع رفع الدعم عن المحروقات فقط.. مزارعاً بلا حقل، وفلاحاً بمعول مكسور، وعاملاً بأجر ذليل، ووطناً بقطاعه (العام) الأوسع مجرد حطام من آلات يسخر منها (الخاص) بابتسامة شامتة.

لهذا كله كانت أصواتنا نكرة.. واليوم كلامنا المحرم بكامل نكهته؟

■■

ما يختفي خلف الاحتجاجات الشعبية في الغوطة الشرقية..

الاستيراد والمضاربات قطعت أرزاق العاملين في صناعة الموبيليا والمفروشات

◄ يوسف البني

تعرضت المهن والحرف السورية وتحديداً في العقد الأخير، لمجموعة من الصعوبات والمعوقات والمشكلات التي قضت على الكثير منها، وجعلت الباقي منها يعاني من تهديد خطر الانقراض.. وبالتأكيد فإن استمرار السياسات الحكومية في تجاهل مصالح الشرائح العاملة في هذه المهن، ومحاباة كبار الناهبين والفاسدين والتجار والمستثمرين، على حساب لقمة عيش السواد الأعظم من الشعب السوري، ومن بينهم المهنيون والحرفيون.. هو ما أجج الاحتقان الاجتماعي، ودفع به إلى الانفجار.

تنويه ضروري

منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى منتصف الثمانينيات منه تعرضت الصناعة الوطنية وشركات القطاع العام للنهب والفساد، وظهر الأثرياء الجدد الذين ملؤوا جيوبهم بما سرقوه من المال العام، وبعد منتصف الثمانينيات وحتى مطلع هذا القرن ظهرت الصناعات المنافسة للقطاع العام من القطاع الخاص، والتي أسس معظمها ناهبو الشركات العامة والمال العام، لتبييض أموالهم، ومراكمتها عبر القضاء التام على الصناعة الوطنية والقطاع العام وشركاته الصناعية، مثل النسيج والسكر والأسمنت. وحين انتعش القطاع الخاص الصناعي وبدأ يشارك في الاقتصاد الوطني، ترك الصناعيون الكبار صناعاتهم واتجهوا للربح الأسرع الذي يعتمد على الجهد الأقل، فبدؤوا يستوردون من تركيا والصين بديلاً لمنتجاتهم التي كانوا يصنعونها محلياً، وأغرقوا الأسواق السورية بالبضائع المستوردة، ما أدى إلى توقف الكثير من الصناعات في القطاعين العام والخاص، ومغادرة الكثير من المواطنين السوريين لأعمالهم لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل الذي يزداد عاماً بعد عام، لتقطع لقمة عيش الكثير من الأسر السورية بسبب فقدانها عملها ومورد رزقها الوحيد. ومن هذه الصناعات والحرف التي هددها الاستيراد وقضى على جزء كبير منها وشرد عمالها وحرفييها، مهنة صناعة الموبيليا والأثاث والمفروشات، التي اشتهرت سورية بإتقانها والإبداع فيها فناً وجودةً وتنوعاً.

■ أكد عمال ورشات الموبيليا المغلقة الذين انقطع رزقهم أن المواطنين الذين خرجوا في تظاهرات الاحتجاج والمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد، كان سبب خروجهم الرئيسي هو قلة العمل وقطع أرزاقهم، واحتجاجاً على السياسات التي كانت تتّبعها الحكومة غير آخذه بعين الاعتبار مصلحة المواطن ولقمة عيشه

■ بدأ التجار يستوردون من تركيا والصين بديلاً للبضائع التي كانت تُصنَّع محلياً، وأغرقوا الأسواق السورية بالبضائع المستوردة، ما أدى إلى توقف الكثير من الصناعات في القطاعين العام والخاص، ومغادرة الكثير من المواطنين السوريين لأعمالهم، لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل الذي يزداد عاماً بعد عام

■ إن الضرر من إغراق السوق بالبضائع المستوردة قد طال المنتج المحلي والمستهلك معاً، وحتى الصالات التي تاجرت بالأثاث التركي لم تعد تطعم الخبز، لأن هناك تجاراً كباراً يطرحون بالسوق بضاعة بشكل غزير، ويبيعونها بأقل كثيراً من السعر الذي ترضى به الصالات، وهؤلاء هم شبّيحة التجارة، الذين يُدخلون البضاعة إلى البلد دون جمارك، ودون حتى أجور نقل وتخليص وشحن

حرفة الموبيليا عبر التاريخ

صناعة الأثاث (الموبيليا) هي حرفة قديمة تاريخياً، ومتنوعة ومتفرعة بشكل واسع، والسبب الأساسي في قدَمها واستمرارها هو توفر المادة الأولية الأساسية وهي الخشب، إضافة إلى الفن والتمدن والخبرة المهنية التي يتمتع بها الحرفي السوري، حيث أضفى عليها حساً مرهفاً وذوقاً رفيعاً، وقد برع الحرفيون السوريون في هذه الحرفة عبر التاريخ، وتدل على ذلك روائع القاعات الدمشقية. ويستخدم الحرفيون أخشاب الحور والجوز والزيتون والمشمش والتوب والعرعر والدردار والشربين والميس، وقبل ذلك استخدموا خشب الصنوبر والسرو والصندل، كما استوردوا الزان والأكاجو والشوح والسنديان.

وفي حرفة صناعة الموبيليا والأثاث يتم تنفيذ بعض الأعمال على الخشب لتحويله إلى أشكال نابضة بالحياة، مثل الحفر والتخريم والتخريق، وذلك بتفريغ الخشب على شكل لوحات تمثل رسوم نباتات وأزاهير معينة أو حيوانات أو طيور، أو عملية الخراطة الخشبية أو التطعيم بالصدف والعظم والقصدير والنحاس والفضة، أو التنزيل على الخشب مثل أعمال الموزاييك الشبيهة بالفسيفساء، والتي تعتمد على الزخارف الهندسية الدقيقة والكتابات المخطوطة، وأعمال المقرنصات والخيط العربي.

لم تتعرض هذه المهنة للنهب والفساد مثل باقي الصناعات السورية، ولكنها في مرحلة التدمير شاركتها المصير نفسه، بسبب المضاربات ومنافسة البضائع المستوردة. وواجهت هذه الحرفة، وخاصة في العقد الأخير، الكثير من الصعوبات والمعوقات والسياسات الاقتصادية الهدامة، التي كادت أن تتسبب بانقراض هذه المهنة الموغلة في أعماق التاريخ، والتي تُعتبَر المصدر الأساسي لأرزاق الكثير من العائلات السورية، التي فقدت مع تراجعها مصدر رزقها ومعيشتها..

وللوقوف على حقيقة هذه الصعوبات والمعوقات، زارت «قاسيون» تجمُّعاً لمشاغل الموبيليا والمفروشات في منطقة سقبا، القريبة من دمشق والتي شهدت العديد من الاحتجاجات الشعبية، وكانت لنا اللقاءات التالية:

إغراق السوق بالمستورَد قطع الأرزاق

- أحد أصحاب مشاغل تصنيع الموبيليا قال: «المشكلة الكبرى التي واجهتها صناعة الموبيليا والأثاث والمفروشات السورية هي استيراد المفروشات التركية الجاهزة، فعندنا في الورشة مثلاً، يستغرق تصنيع غرفة النوم ثلاثة أسابيع وحتى الشهر، يعمل فيها أربعة عمال على الأقل في التصنيع، أي معيشة أربع أُسَر، وأربعة أو خمسة عمال في الحفر، وبعدها يأتي دور البخّاخ، أيضاً يعمل فيها أربعة أو خمسة عمال، وفجأة التجار يستوردون الأثاث التركي الجاهز، حاوية واحدة تحوي خمسين غرفة نوم، وهذه العملية تخرب بيت أكثر من عشرين عاملاً استغنينا عن عملهم، يعني قطع رزق أكثر من عشرين أسرة. وهذا بالنسبة لمشغل واحد فقط، وفي سقبا وحدها هناك ما يزيد عن مائة مشغل، يعني مئات الأسر انقطع رزقها بسبب استيراد الأثاث التركي الجاهز. ومثلها الكثير في حمورية وعربين وداريا، وهنا أريد أن أؤكد حقيقة يعرفها الموجودون جميعاً: وهي أن المواطنين الذين خرجوا في تظاهرات الاحتجاج والمطالبة بالإصلاح، كان سبب خروجهم الرئيسي هو قلة العمل وقطع أرزاقهم، واحتجاجاً على السياسات التي كانت تتّبعها الحكومة غير آخذة بعين الاعتبار مصلحة المواطن ولقمة عيشه».

- صاحب معرض مفروشات قال: «المشكلة الأخطر التي ظهرت فيما بعد هي أن هذا الأثاث التركي ذو أمبلاج جميل، وأشكال تأسر العقول مباشرة، مع أنها رخيصة الثمن مقارنة بالصناعة المحلية، فسعر غرفة النوم المحلية بحدود ١٥٠ ألف ليرة سورية، والتركية بـ٧٥ ألف مع الربح، والزبون لم يعد مقتنعاً بالصناعة المحلية، ويقول: التركي أجمل، والتركي أرخص، والناس يحبون المظاهر ويتباهون أن أثاثهم تركي، ولكن البضاعة التركية لا تخدم أكثر من سنة أو سنتين على أكثر احتمال، وبعدها سيضطر المستهلك لشراء غيرها، بينما الصناعة المحلية مكفولة لأكثر من عشر سنوات، هذا يعني أن الضرر قد طال المنتج المحلي والمستهلك معاً، وحتى تجارتنا بالأثاث التركي لم تعد تطعمنا الخبز، فنحن أوقفنا التصنيع المحلي وبدأنا نستورد بشكل نظامي، وندفع الرسوم الجمركية، ونحسب هامش ربح معقول، ومع ذلك نجد هناك تجاراً كباراً يطرحون بالسوق بضاعة بشكل كبير وغزير، ويبيعون البضاعة بأقل كثيراً من السعر الذي نرضى به، وقد عرفنا أخيراً أن هؤلاء هم شبّيحة التجارة، الذين يدخلون البضاعة إلى البلد دون جمارك، ودون حتى أجور نقل وتخليص وشحن».

الدور المفقود للدولة

- صاحب مشغل آخر قال: «لحماية هذه الصناعة وغيرها من الصناعات الوطنية، على الدولة أن تتحمل المسؤولية وتستعيد دورها الرعائي، وتتدخل لتأمين الآلات والخشب وكل المواد الأولية بالسعر المقبول، وأهم من كل شيء أن تحمينا من مضاربات التُّجار وشبّيحة التجارة، وتخفف عنا الرسوم الجمركية على الخشب وتعفيه من جزء من الضرائب العالية. عندنا في سقبا وفي المنطقة المحيطة بشكل عام وحتى عام ٢٠٠٥ كان أكثر من ٩٠٪ من المواطنين يعملون في المفروشات، والآن بعد ضرب المهنة ودخول البضائع التركية والصينية، الكثير من العاملين بالمهنة انقطع رزقهم وقعدوا في بيوتهم بسبب توقف الحاجة للعمل اليدوي».

- أحد أعضاء الجمعية الحرفية قال: «عندنا في حرفة صناعة الأثاث والمفروشات الخشبية والموبيليا يوجد أيد عاملة ماهرة جداً، ولدينا كفاءات ممتازة من نجارين وبخّاخين وحفارين ومصممين، وهناك شريحة كبيرة من المهنيين في هذه الحرفة نشأؤوا عليها منذ طفولتهم، ومعظمهم لم يتعلموا في المدارس وورثوا هذه المهنة أباً عن جد، وتعلموها منذ سن السبع أو الثماني سنوات، فكانت هي لقمة عيشهم الوحيدة على مدى عشرات السنين. أول صعوبة بدأنا نواجهها هي أسعار الخشب الغالية جداً، والتي تصل في أغلب الأحيان إلى خمسة أو ستة أضعاف سعرها من مصدرها الأساسي، فسعر المتر المكعب من خشب الزان الذي يستورده التجار من رومانيا مثلاً ستة آلاف ليرة سورية، ولكنه يصل إلينا بأكثر من ٢٧ ألف ليرة سورية، لماذا لا تضبط الدولة أرباح التجار؟ مع أن الرسوم الجمركية على الأخشاب ليست عالية، لأنها مواد أولية، ولا تسمح الدولة باستيرادها سوى لأشخاص محددين، وهؤلاء التجار يحصلون على هوامش ربح خيالية».

- عضو آخر في الجمعية الحرفية قال: «المشكلة الثانية هي مشكلة المكنات، حيث كنا نحصل عن طريق الدولة على مكنات إيطالية متعددة الوظائف، فيها رابوب ومنقرة وكل أعمال تشكيل الخشب، وكان سعرها ٢٥ ألف ليرة سورية، وفجأة أُوقفت المكنات الإيطالية وظهر مكانها المكنات الحلبية، وكان فيها مشاكل كثيرة لا تؤدي الوظائف الشاملة، ولا تعطي عملاً دقيقاً، واليوم وصل سعر المكنة الإيطالية إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية، ومع ذلك فالدولة لا تستوردها ولا تسمح لنا باستيرادها بحجة أنه يوجد مثلها صناعة محلية».

مشكلات وصعوبات جانبية

- صاحب معرض مفروشات قال: «منذ فترة طويلة لم تول الدولة أي اهتمام لهذه المصلحة، ولا لهذه المنطقة بشكل عام، وهناك إهمال كبير في النواحي الخدمية، فمثلاً، نظراً لإهمال الدولة لهذا النشاط، اضطررنا في العام الماضي لتشكيل تجمُّع صغير لمشاغل الأثاث المتعددة، وأقمنا معرضاً مشتركاً محدوداً، بينما هذه المهنة تستحق أن يقام لها معرض سنوي لتعريف المستهلك بالصناعة الوطنية، ودعمها وتشجيعها، ومع ذلك فقد قامت البلدية بحفر الطريق أمام المعرض بحجة تمديد الصرف الصحي، وبقي الطريق محفوراً أكثر من ثلاثة أشهر، فكيف بهذا الشكل سيأتي الزبون إلى المعرض؟ واشتكينا كثيراً وماطلت البلدية، وبعد ثلاثة أشهر تم ردم الحفرة دون تزفيت أيضاً لأكثر من ثلاثة أشهر، وقد ذقنا الجحيم بسبب ذلك، ففي الأيام الماطرة وحول ومخاضات مقززة، وفي الأيام الجافة غبار وأوساخ لا تُحتمَل، وحين زفتت البلدية الطريق اتّبعت سياسة الترقيع، كما في كل شيء، فشوهت الزفت وشوهت الرصيف، وهذه التصرفات لا تخدم البلد بل تخلق روح الاشمئزاز عند المواطن».

حيتان الحرفة

ضربة أخرى لهذه الحرفة جاءتها من الداخل، حيث شهدت سوق المفروشات والأثاث في سورية، في العام الماضي، حركة مرتفعة جسدتها شركة (مدينة المفروشات) التي تعتمد على إنتاج المعمل الخاص بها، وتملك خمسة فروع في لبنان ومكتب تمثيل في قَطَر، وتسعى لافتتاح فرعين في السوق العراقية والمصرية، وتعمل الشركة في كل مجالات الموبيليا من غرف نوم الأطفال والمكاتب والتجهيزات المنزلية (الكلاسيك والمودرن)، وتُصنَع كل هذه الأنواع في بيروت ضمن معامل مدينة المفروشات، التي لا يعلم أحد من أين أتت الأموال التي يتم تبييضها عبر هذه الشركة التي تميزت بأنه لا يوجد لها مُنافسٌ، كونها تملك تشكيلة كبيرة جداً ومعملاً ذا إمكانية فريدة. بينما صناعة المفروشات السورية ومحترفاتها عموماً، لم تتطور إلى درجة تنافسية، رغم متانتها وجودتها، ومازال يعيبها قلة كمية الإنتاج ضمن ورشاتها».

باختصار شديد

يكمن تأثير البضاعة المستوردة على السوق الداخلية والصناعة الوطنية بوجود دخلاء يعملون ضمن المهنة، وليس همهم تطوير المهنة أو تشغيل اليد العاملة، بل تحقيق أكبر قدر من الأرباح الفاحشة ضمن أوقات قياسية، حتى ولو أدى ذلك إلى إغلاق الورش وصالات البيع وتشريد العاملين في المهنة وقطع أرزاقهم، فهل مازال هنالك من يستغرب لمَ وصل الاحتقان الاجتماعي والامتعاض من السياسات الاقتصادية وظاهرة الفساد إلى الحد الذي يتجلى التعبير عنه اليوم بالمظاهرات والاحتجاجات التي تملأ البلاد وتطالب بالحرية ومحاربة الفساد وتأمين لقمة العيش الكريمة؟!!

■■

تغير عادات الاستهلاك

تغيرت عادات الاستهلاك لدى السوريين، وبات الاستهلاك الغذائي الهاجس الأساسي، والذي تمثل بزيادة إقبال السوريين على شراء كميات كبيرة من السلع الغذائية الأساسية (خبز، زيت، سمون، حبوب، سكر)، وغاب عن الأذهان بشكل شبه كامل الإنفاق الثانوي لغياب النشاطات التي تتطلب إنفاقه، وهذا الإقبال ترافق مع شبه شلل في الحركة الاقتصادية، وارتفعت حالة الركود لضعف القدرة الشرائية عموماً، وهو عامل موضوعي ناتج عن ضعف الرواتب والأجور، والآخر يتمثل بخوف السوريين من المستقبل الغامض، والعمل على مبدأ «خبي قرشك الأبيض ليومك الأسود»، وهو ما يفعله السوريون اليوم، فالخوف ضارب أطنابه.. فعلى سبيل المثال، نجد في بعض الأوقات طوابير طالبي الرغيف، والتي أعاد للذاكرة ما يحكى عن مشاهد الثمانينات وطوابيرها، ليتدافع الناس بعدها لتأمين أكبر الكميات المتاحة من مادة الخبز، لأن الأزمة –وحسب اعتقادهم– وقعت، والشاطر «ينفد بجلدو»، ليتبين فيما بعد أنها أزمة مفتعلة، كغيرها من الأزمات التي يسعى البعض لافتعالها..

الاحتجاجات بدأت تؤثر سلبيا في الاقتصاد السوري، هذا ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله، ولكن التأثير لا يزال ضمن الأطر الضيقة والمُسيطر عليها، وهذه الأمثلة حول تأثر الاقتصاد بالاحتجاجات ليس الوحيد، فاقتصاد الظل تفاقمت مظاهره، وباتت أرصفة المدن والشوارع مرتعاً وساحة مشرعنة لأصحاب البسطات، حيث تضاعف عددها ونسبتها بأكثر من ١٠٠٪ في الأسابيع القليلة الماضية، وربما بات مطلوباً أن نكتب على أرصفتنا: «ممنوع مرور الموطنين»!! لأن لا مجال لذلك.. كما تعطلت التجارة الخارجية، وتجمدت النشاطات الإنتاجية، وتضررت عملية تسويق العديد من المحاصيل الزراعية في بعض المدن لإغلاق بعضها، وخوف البعض من تسويق إنتاجه إلى المدن في هذه الظروف الأمنية..

إذاً، فالمشهد الاقتصادي في سورية اليوم معقد، ومشكلاته متشعبة، وبالتالي، فإن هذه المشاكل المتشعبة تتطلب حلاً مركباً، وليس تقليدياً، لأن نتائجه ستكون سلبية بالتأكيد، أو في أحسن الأحوال غير ناجعة، فقبل أن تقع الفأس بالرأس، وتتحول المقدمات إلى نتائج، علينا أن نستفيق، ونسعى لحلحلة مشكلاتنا الآنية قبل أن تدخل مرحلة تعقيد، يصعب عندها حلها، وترتفع تكلفتها؟!

■■

عجلة الإصلاح.. والحُفر

تنتظر شوارع كثيرة في دمشق أن تطالها عجلات التزفيت الثقيلة، تمهيداً لمرور «عجلة الإصلاح» على أرضها دون أن تهتز، فمنذ سنوات والحفر تتكاثر في طرقات الأحياء الفقيرة كما تطال أحياء (مرمية بحجر كبير) مثل المهاجرين والجسر الأبيض وركن الدين ومساكن برزة وغيرها من المناطق السكنية التي أصاب جوانبها وطرقاتها الهرم.

طلبات الناس في هذه الأحياء– وغيرها– أكثر من أن تحصى، حتى وإن لم يعبروا عنها، ولكن الاستجابة لتطلعاتهم ستكون مقبولة فقط إذا أخذت شكل تدخل مباشر في أمور تمس صميم حياتهم اليومية، ويبدو أن الجميع في الحكومة وخارجها بات مدركاً اليوم لهذا المبدأ، ولكن إلى الآن لم تبادر محافظة دمشق بالدلالة رغبتها أو عزمها للسير باتجاه الإصلاحات المطلوبة، ولا حتى نحو أصغرها المتمثل بإصلاح حال الطرق، علماً أن إيرادات المحافظة من الضرائب والرسوم المتدفقة من «حمى» شراء السيارات ومواقف ركنها المأجورة فاقت كل تصور، وأصبحت على كل لسان.

إن ملامسة الحياة اليومية للمواطنين بإصلاحات جزئية أول الأمر– على ألاّ تهمل الإصلاحات الأساسية– تساهم إلى حد بعيد بتخفيف حدة التوتر التي يعيشها السوريون هذه الأيام، فبدل مطالبة الناس بالتزام الهدوء يجب على الجهات التنفيذية (المركزية والمحلية) أن تبادر إلى عرض عضلاتها الإصلاحية فوراً ودون أي إبطاء، ولتترك الأرصفة جانباً في هذه المرحلة، فعجلة الإصلاح تحتاج إلى طرق معبدة تسير عليها دون أن تتعرض لمطبات صغيرة بالشكل كبيرة بالمضمون.. فبادروا بالتي هي أحسن!.

■■

سورية.. والاستحقاقات الحقيقية

◄ خالد الشرع*

إن الوضع المركب وشديد التعقيد الذي تمر به سورية اليوم، يضعنا أمام مهمة تفكيك ذلك المعقد والمركب بدقة متناهية للخروج في المحصلة باستخلاصات ونتائج دقيقة وصحيحة من كل الزوايا، تساهم في إنقاذ البلاد وشعبها من كل من يخطط للإساءة لهما سواء من جهات خارجية أو داخلية.

ومن أولويات ذلك يقيناً تحديد الجميع الموقف من العدو الرئيسي - الخارجي المتمثل أولاً وأساساً بالدوائر الاستعمارية الغربية، وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية ورأس حربتها إسرائيل الصهيونية، والتبصّر جيداً في أهدافهما القريبة والبعيدة، مع ملاحظة أن المخططات الإمبريالية الخارجية هنا، الأمريكية تحديداً، لا تستهدف بالضرورة الدول الممانعة لمخططاتها فقط حتى يطالها التفتيت، بل حتى الدول السائرة في ركبها والتابعة لها كون المخططات شاملة واستراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل الشرق بأسره بالصورة التي تناسب أطماعها وتنقذها من الأزمة المستفحلة في صلب النظام الرأسمالي عموماً.

إن الإمبريالية بالمحصلة النهائية تفعل كل ما يلزم لتخدم مشروعها للسيطرة والهيمنة على مقدرات الشعوب، وتقوم في هذا الإطار بحرف كل المعارك الطبقية الدائرة في كل مكان، ومن ضمن ذلك سورية، إلى مسارات تغرق في الثانوي محولة إياه إلى رئيسي بشكل مقصود، لإعماء الناس عن المطالبة بالعدالة في توزيع الثروة، وهذا يضع كل الغيورين حقاً على سورية أمام استحقاق سياسي واجتماعي لإعادة تصويب الحراك الجاري عندنا بالاتجاه الصحيح.

وهذا يقودنا في المحصلة إلى التبصّر في الضرر الذي ألحقته السياسات الليبرالية بالمجتمع السوري، ويكشف لنا ذلك التحالف يبنى صناع تلك السياسات في بلدنا وبين الدوائر الإمبريالية، فصناع تلك السياسات الليبرالية في نهاية المطاف، أوطانهم في جيوبهم وهمهم أن يكدسوا المزيد من ثرواتهم المنقولة وغير المنقولة، وهذا يفسّر سلوكهم المخفي اليوم، فالقضية بالنسبة لهم تعني مسألة حياة أو موت، لذلك يستشرسون بالدفاع عن تلك السياسات وما حققته لهم من مكاسب، وهؤلاء يشكلون تأثيراً كبيراً بحكم الأدوات التي يملكونها لمحاولة حرف الحركة الجماهيرية الصافية ذات المطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن مسارها بواسطة أذرعهم، وهذا يقودنا بالضرورة لعنوان مهم طرحته جريدة قاسيون قبل سنوات في افتتاحيتها: «ما يبدأ بالفساد ينتهي بالخيانة».

أولئك الفاسدون الكبار، فسادهم هو الذي أوصل البلاد والعباد إلى هذه اللحظة، وفي مقدمتهم الفريق الاقتصادي الذي قاد العملية الاقتصادية في السنوات الماضية. والمطلوب وطنياً اليوم محاسبة قادة العملية الاقتصادية ومحاكمته علناً، وهي اليوم مهمة وطنية لتفويت الفرصة على أولئك المتربصين بوطننا سورية سواء في الداخل أو الخارج، وارتباطهم بمن قاموا باعتقال الأطفال في محافظة درعا، والمقصود هنا من أعطوا الأوامر لتفجير الوضع وارتباطهم بهؤلاء الفاسدين في الداخل المرتبطين بقوى الفساد العالمي.

إن طرح هذه القضية تسمح بتوسيع زاوية الرؤيا، وطرح سؤال مهم: لماذا كانت المهمة رقم واحد هي درعا؟.

أليس الجواب يكمن في أن درعا ذات موقع جغرافي حساس وتقبع على حدود المواجهة مع العدو الإسرائيلي، وربما هي أهم نقطة استراتيجية في وطننا الحبيب سورية؟.

إن مشروع التفتيت المطلوب أمريكياً بتفعيل كل الأدوات التي تخدم ذلك التفتيت سواء داخلياً أو بتأثير قوى خارجية أو إعلام مأجور أو إعلام متخلف، يزداد شراسة، ولتفويت الفرصة على هؤلاء يجب المسارعة في إطلاق عملية الإصلاح الشامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وذلك كله حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن.

***عضو رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وأمين لجنة محافظ درعا..**

■■

الشعب.. لقمته وكرامته

إن فهم ما يجري في سورية وربطه مع ما يجري في المنطقة والعالم، أمر ضروري وملح، خصوصاً عندما تكون اللوحة قاتمة وخطوطها متشابكة ومعقدة، وبالتالي فإن الموقف منها يبقى غامضاً بل ويزداد غموضاً عندما نرى أحداثا تجري هنا وهناك ونقف أمامها رغم ذلك عاجزين عن فهمها وتحليلها ومعرفة أسبابها والقبول بنتائجها، وهنا يبرز دور القوى الفاعلة في المجتمع لفك الغموض وتحليل الأحداث واتخاذ المواقف .

إن وطننا السوري يمر الآن بأوقات صعبة وخطيرة، ويقف أمام مفترق طرق يفرض عليه اختيار الطريق المناسب منها، والتي توافق تطلعاته وتلبي تقدمه على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويقف على رأسها، هذا الحراك الشعبي الجماهيري الرافع لقضايا مطلبية له أسبابه ومبرراته الحقيقية في رفعها، والتي يجب تلبيتها مباشرة ودون إبطاء، فمطلب الديمقراطية والحرية ليس مطلبا شكليا ولا مجردا، بل إنه مطلب ملح ويرتدي أهمية من الدرجة الممتازة، فللديمقراطية جناحان «محتويان» اقتصادي – اجتماعي، وسياسي، لا تطير إلا بهما، ويبرزان من خلال قدرتها على تلبية الحاجات كافة كحق العمل والتعلم والسكن والعيش الكريم وحق إبداء الرأي والاعتقاد والتظاهر والإضراب وغيرها..

وهنا لا بد من تبيان وتوضيح أن مزاج الجماهير وتطلعاتها تحول واختلف اختلافاً جذرياً عما كان في السابق، فإذا كان هذا المزاج سابقا يضحي بقضاياه المطلبية والاجتماعية لمصلحة القضية الوطنية فإنه الآن قد لا يقدم هذه التضحية لوقت طويل، بل ينظر إليها في نهاية المطاف كحزمة متلازمة مكتملة لا يمكن تجزئتها وتفضيل بعضها عن بعض، وإن التغاضي عن تحقيق هذه المطالب فيه من الخطورة ما يكفي لزلزلة وتهديد الأمن الاجتماعي وأركان الدولة والنظام، والحلول الجزئية أو الأمنية مهما كانت ضرورية أحياناً، فإن الشعب لن يجد فيها حلاً لقضاياه ومطالبه الأساسية وخصوصاً في مواجهة المخططات المشبوهة والمرسومة لهذا البلد المانع من قبل العدو الخارجي المتمثل بالتحالف الصهيوأمريكي الغاشم والمستمر.

إن إجبار الناس على القبول بالواقع المزري التي تعيشه، ، أصبح أمرا بعيد التحقيق الآن بل ومستحيلا، وإن صم الآذان على مطالب الجماهير المحقة والعادلة لم يعد أمرا مقبولا، لذلك فإن الإصلاحات المطلوبة ولو تمت تحت ضغط الجماهير وحراكها الاجتماعي لن يضعف النظام بل يقويه.

إن القوى التي ركبت أو تحاول موج الحراك الجماهيري، هي من يساوم على الوطن، وإن اضطرت تضعه على طبق من ذهب للعدو الخارجي..

إن الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن شرط للحفاظ على وطن قادر على أن يحافظ على كرامة شعبه وكرامة مواطنه، وهذا ما يريده الشعب تحديداً، فالبلاد اليوم تحتاج إلى ما يشبه الصدمة الكهربائية، فعندما يتوقف قلب المريض عن الخفقان أو يكاد تعيده الصدمة للعمل ثانية، وترجمة ذلك على الأرض تتمثل بإجراء إصلاحات جذرية تحسن الواقع المعاشي وتطلق الحريات السياسية على التوازي، وهذا مطلب جماهيري له طابع الإجماع وهذا التغيير يقتضي:

– تفعيل الدستور عبر إنهاء حالة الطوارئ، والتوقف عن تقييد الحريات العامة وعن القيام بالاعتقالات إلا بأمر قضائي على أساس ما حدده الدستور حيث لا جريمة بدون نص، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ سيادة القانون وتساوي الناس أمامه حكاما كانوا أم محكومين ،وإقرار قانون جديد للانتخابات تكون فيه سورية دائرة واحدة وتجري الانتخابات فيها باعتماد مبدأ النسبية، واعتماد حرية القضاء ونزاهته وتمكينه من حل النزاعات وإحقاق الحق وإقامة العدل بدون تدخل السلطة التنفيذية في تحديد قراراته وأحكامه الصادرة عنه.

– تفعيل الحياة السياسية عبر إقرار قانون للأحزاب وآخر للصحافة والإعلام والمطبوعات ،وإعادة ضخ الدم في شرايينها ..

–القطع الفوري مع السياسات الليبرالية، والتي أثبتت الوقائع فشلها، ووضع سياسة مغايرة جديدة يجب أن تعتمد الانطلاق من الضرورات وحشد كل الإمكانيات لتنفيذها وهي متاحة، عبر إلزام القطاع الخاص بدفع ما يتوجب عليه من الضرائب ومنعه من متابعة التهرب الضريبي التي يقوم بها، وتحسين الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي عبر تحفيز الاستهلاك وتحفيز الاستثمار في المجالات الإنتاجية وليس الريعية، من أجل إجراء تخفيضات جدية في حجم البطالة الهائل والحفاظ على «القطاع العام» ووقف خصخصته وتطهيره من الفاسدين، والحفاظ على ملكية الدولة واحتكارها للبنية التحتية ومنع القطاع الخاص من الدخول إليها والعبث بها، عبر تأميم كل المجالات التي دخل في استثماراته بها وخصوصا قطاع الاتصالات الخليوية وشركة التوكيلات الملاحية والمدارس والجامعات الخاصة، وتلبية مطالب الجماهير بتخفيض الأسعار وخصوصا المحروقات والكهرباء ومدخلات الإنتاج والأسمدة والأدوية الزراعية والأعلاف والحد من الغلاء وارتفاع الأسعار ولجم التضخم والتوزيع العادل للدخل الوطني وردم الهوة بين الأجور والإرباح وربط الأجور بالأسعار و الحفاظ على حقوق العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود في العمل والسكن والتعلم والطبابة وإعادة الدور الاجتماعي للدولة عبر إعادة سياسة الدعم وتحسين الواقع التعليمي والصحي والحفاظ على مجانية التعليم والطبابة والتي كانت تتميز بها سورية، وذلك مما يؤدي إلى تحسين الواقع المعاشي للشعب السوري كله.

إن تحقيق هذه المطالب وهي مطالب محقة وليست تعجيزية وممكنة وليست خيالية وواقعية وليست وهمية، لن يؤدي إلا إلى تقوية الموقف الوطني السوري وإعادة اللحمة الوطنية إلى أوجها، وستفتح الباب الواسع للوقوف في وجه المخططات الصهيو أمريكية المرسومة لهذا البلد، وإفشالها والتحول من الدفاع إلى الهجوم من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني لصالح العرب عبر إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية وعودة اللاجئين وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان الأبي.

■ **ستيركوه ميقري**

سورية على مفترق طرق..

د. قدري جميل لشام FM: لاستعادة رضى المجتمع يجب استباق مستوى المطالب التي يرفعها الناس

◄ حاورته: سهير الذهبي

أجرت إذاعة شام (م.ف) يوم الاثنين ٢٠١١/٥/٢ لقاء مطوّلاً مع الرفيق د. قدري جميل أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وحاورته في قضايا الساعة الساخنة.. وننشر مقاطع واسعة من الحديث

● كيف ترى ما يحدث في البلدان العربية منذ بداية العام، سواءً في مصر أو تونس أو ليبيا، والافتعال الذي يجري في سورية؟

أرى أنه يجب علينا النظر للأمور بهدوء وبشكل عميق..
مصر وتونس شهدتا ثورات شعبية حاول الأمريكيون أن يستغلوها، ولكن الأمر خرج من أيديهم، ومسار الثورة المصرية الحالي يؤكد ذلك، خاصةً محاكمات الفاسدين الكبار من رئيس الجمهورية وأولاده والطاقم معه، وأعتقد أن الأمريكيين لم يكونوا يريدون للأمور أن تسير في هذا الاتجاه، فالسلوك المصري يتغير الآن تجاه القضية الفلسطينية سواء من جهة المصالحة أو من جهة الغاز وفك الحصار عن غزة، أي هناك تغير نوعي تدريجي في السلوك المصري، ولكنه مستمر بثبات إلى الأمام. عموماً ثورتا تونس ومصر أخافتا الأمريكيين لأنهم رأوا أن الأمر خرج من أيديهم وبدأ تغير ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة، ولذلك حاولوا وضع حد لذلك وأقاموا لنا مثالين سيئين جداً للثورات الشعبية في ليبيا واليمن، وهناك قضية معروفة مفادها أنه في حال وقع حريق في الغابة ولم يكن بالإمكان السيطرة عليه فعادةً تقوم أجهزة الإطفاء بافتعال حريق آخر حوله، وفي ليبيا تم افتعال وضع هو أشبه بالحريق بالمعنى السيء والمقرف بحيث يكون الانطباع المعدي للثورات العربية بالوعي الاجتماعي العربي غير مستمر وإنما يتجه باتجاهات أخرى..
كان رأينا دائماً أن الأمريكيين والإسرائيليين بعد خسارتهم للمعركة بالمعنى الاستراتيجي في مصر، سينقلون مركز الثقل إلى منطقتنا وسيستهدفون سورية..

● لماذا؟

لأن سورية تلعب دوراً هاماً في الممانعة والمقاومة ضد المخطط الإمبريالي الأمريكي- الصهيوني في المنطقة، وتعرقله بالتحالف مع إيران وحزب الله وقوى المقاومة والممانعة، وحاولوا أخذ سورية بأشكال عديدة، فلو نجحوا في حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان لكانوا أكملوا لتتدحرج كرة النار من لبنان إلى سورية، ولكنهم لم يكونوا يتوقعون بأن يتغير ميزان القوى بهذا الشكل، لذلك حتى ٢٠٠٦ كانت هناك محاولات لأخذ سورية من الخارج، وحاولوا أيضاً أن يأخذوا سورية من الداخل بشبه انقلاب عسكري عندما ظهر تقرير ميليس وتسليم الضباط والحركة التي بناها عبد الحليم خدام ومن لف لفه في تلك الفترة، وفشلوا أيضاً.
لذلك ومنذ ذلك الحين أصبح واضحاً أنهم لم ينجحوا بأخذ سورية لا من الداخل ولا من الخارج، لذلك كان لابد من محاولة مرة ثالثة باستخدام كل الوسائل، وهو ما سميناه في حينه الحل المركب، وهذا الحل يعتمد على كل الثغرات الموجودة في الوضع الداخلي، والثغرات مع الأسف الشديد كانت تتسع لأن السياسات الاقتصادية الاجتماعية كانت قصيرة النظر وخلقت أرضية لزيادة الاستياء الاجتماعي بزيادتها للفقر والبطالة، والبعض كان يظن أنه لا علاقة للمؤشرات الاقتصادية بالاستقرار السياسي، ولكن في الحقيقة هناك علاقة خطية مباشرة بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي وارتفاع مستوى عدم الرضا في المجتمع- وخاصةً بعد إلغاء دعم المازوت.

> **السياسات الاقتصادية الاجتماعية كانت قصيرة النظر وخلقت أرضية لزيادة الاستياء الاجتماعي بزيادتها للفقر والبطالة**

● إذاً كان هناك ثغرات، ولكن كيف استطاعت الولايات المتحدة النفاذ عبرها؟

لا أدري إذا كانوا قد خططوا بالأصل لهذه الثغرات، وهذا يتطلب إعادة تفكير حول ما إذا كان الذي قام بهذه السياسات قام بها عن جهل أم عن قصد وسابق إصرار وتصميم، وهذا الملف يجب أن يفتح بكل شفافية حسب اعتقادي، وتحديداً من الناحية الأمنية الوطنية، وليس من الناحية الأمنية الضيقة؛ فهل هذه السياسات الاقتصادية الاجتماعية تعد اختراقاً للأمن الوطني؟، أم كانت مجرد جهل وقصر نظر؟، ولكن إذا كان أحد ما يرى الثغرات ويرى الأمور سائرةً في اتجاه معين، اتجاه يساعد في فرز استياء اجتماعي يعبر عن نفسه، ولكن لكي لا يعبر هذا الاستياء عن نفسه بالشكل المطلوب والصحيح دفاعاً عن المصالح المشروعة المرتبطة بالوضع الاقتصادي المعاشي، كان بكل بساطة هناك إمكانية لتحويل الموجة وتأريضها بتنظيم بعض القوى الصغيرة التي يمكن أن تأخذ هذا الحراك باتجاهات خاطئة، وتجيره لأهداف أخرى هدفه الأخير هو شل دور سورية، فإذا تم شل جهاز الدولة وعموده الفقري المتمثل بالجيش عبر إشغاله بمشاكل داخلية، فهذا يعني أن مهمته الأساسية التي هي الدفاع عن السيادة الوطنية ومهمة تحرير الجولان التي لابد من تحقيقها، وأعتقد أن تحقيقها يجب أن يكون في المستقبل المنظور- تم تعطيلها، وبهذا يفقد الجيش دوره الوظيفي وتخرج سورية موضوعياً- حتى وإن لم يتمكنوا من إسقاط النظام- من معادلة الممانعة والمقاومة، مما يحدث خللاً استراتيجياً يعوض عن الخلل الذي جرى نتيجة الثورة المصرية والتونسية.
هذا حسب اعتقادي كان المخطط بشكل عام، أما التعامل معه فقضية أخرى.

● كيف يجب التعامل معه، وخاصةً فيما يتعلق بتعطيل دور الجيش عن مهماته الاستراتيجية، كيف يجب أن تتصرف القيادة السورية حيال ذلك؟

حللنا في حديثنا حتى الآن المشكلة وفككناها، لدينا مشكلة اقتصادية -اجتماعية ومستوى من عدم الرضا عند الناس، هذا يتطلب استعادة مستوى الرضا، ونحن من هذا المنطلق مضطرون لإجراء إصلاحات اقتصادية اجتماعية تأخذ طابع الصدمة.

● ما الخيارات؟

هذا يتطلب دراسة ولا يمكن أن نعطي جواباً نهائياً في هذه اللحظة، ولكن يمكن طرح بعض الأمثلة، ومنها إلغاء رفع الدعم عن المازوت، وتخفيض أسعار الكهرباء.

● كان هناك حديث اليوم في هذا المجال في مجلس الوزراء؟

نعم، هناك حديث ولكن خجول وبأرقام بسيطة، برأيي يجب استباق مستوى المطالب التي يرفعها الناس، فالناس يطالبون بشيء ولإرضائهم لا يجب أن نقدم لهم ما يطلبون، وإنما أكثر مما يطلبون وقبل أن يطلبوه. فالتجارب السابقة أثبتت أن مسير الدولة خلف مطالب الناس أمر ضار وليس نافعاً، ويجب استباق مسيرة الناس، فإذا لم تستجب فهناك مشكلتان، وإذا استجابت بمستوى أقل فهناك مشكلة، أما استباق المطالب فهو الذي يحل المشكلة.
لذلك لدينا الملف الاقتصادي الاجتماعي يتطلب بحثاً تفصيلياً.

● ولكن هذا الكلام استراتيجي، ما الحلول العاجلة؟

ما الذي يمنع الآن من اجتماع مجلس الوزراء واتخاذ قرار بإلغاء رفع الدعم عن المازوت بالطريقة نفسها التي اتخذ بها قرار رفع الدعم؟ وهناك حزمة من الإجراءات المطلوب اتخاذها لطمأنة المجتمع السوري إلى جانب حزمة الإصلاحات السياسية التي برهنت الحياة أنه لابد منها.
لقد تحدثنا ذات مرة عن الأقنية المسدودة بين المجتمع والدولة. يجب فتح هذه الأقنية، وهذا لا يتم إلاّ عبر حياة سياسية صحية، لنترك الناس تتكلم وتعبر عن نفسها بشكل صحي وسلمي، لأن منعها عن التعبير بشكل سلمي يعطي قوى متطرفة فرصةً للدخول على الخط وتشويهه.

● على ذكر ترك الناس تتكلم، إن المشكلة التي تتفاقم يوماً بعد يوم لا تتعلق بالقيادة أو بالدولة، وإنما بالناس الذين لم يعودوا يقبلون بعضهم، هل لاحظت هذا الشيء المتفاقم من تخوين الأطراف لبعضها وعدم قبول الرأي الآخر؟

حتى يتمكن الناس من التحدث مع بعضهم، يجب أن نحدد القضايا الجامعة التي تستحق الحوار وندفع الناس إلى النقاش حولها، فما هي الملفات التي توحد الشعب السوري إذا تم طرحها؟ إنها إلى الآن غير مطروحة، ولنسأل الذين يتظاهرون عما يريدونه، غير كلمة الحرية هل يستطيعون منح هذه الكلمة محتوى؟ لا أحد يعرف ماذا يريد تماماً، ومازالت الحركة ناشئة وبرأيي يجب أن يتم الحفاظ على الحركة الناشئة والعناية بها وتطويرها بشكل سليم لأنها ضمانة للتطور اللاحق لسورية، ويجب حمايتها من التطرفات المختلفة وحمايتها من القمع المفرط.
إن ما يجري أحياناً هو أن يوجد في الحركة قوى متطرفة تستحق القمع، فمن يستخدم السلاح في حراك له علاقة بالشارع يستحق القمع، ولكن حين يخرج القمع عن الحدود

الضرورية المحدده له، أي عندما يتجاوز حدود الضروري، تصبح القضية في مكان آخر، ويؤدي إلى ردود فعل لدى الناس وتصبح لملمة المشكلة أصعب، لذلك لا أقول إنني ضد العمل الأمني، ولكنني ضد أن تكون الحلول أمنية بحتة، فالحلول يجب أن تكون متكاملة؛ سياسية- اقتصادية- اجتماعية، وأنا مع أن تقتصر الحلول الأمنية على حدود الكفاية بالهدف الذي يجب أن تكون مخصصة له ضد من يضر الحراك الاجتماعي ويحاول أن يحوله إلى أعمال مسلحة، فليس من المعقول أن نقول لقوى الجيش أو الأمن لا تستخدموا السلاح في الدفاع عن النفس ضد من يرفع السلاح، ولكن أن يستخدم السلاح بشكل مفرط خارج إطار هذه الدائرة يصبح مضراً لتطور الحركة اللاحق.
نعود لموضوع القضايا الجامعة للمجتمع السوري، ومنها مثلاً تحرير الجولان، كيف سنحرر الجولان؟ أقترح أن يفتح نقاش شعبي وأن تطرح هذه القضية على الاستفتاء الشعبي، ولا نقاش بأن الجولان أرض سورية ويجب تحريرها في نهاية المطاف، ولكن ألا يمكن اليوم فتح نقاش شعبي عام يمكن على أساسه أن يجري استفتاء عن كيفية تحرير الجولان؟ هل طريق المفاوضات طريق معقول لتحرير الجولان وهل يجدي بالظروف الحالية؟ وما هو طريق التحرير؛ مقاومة شعبية أم خيار عسكري أم خليط من الاثنين؟.

● هل ترى أن الحديث بقضايا من هذا الثقل الآن ممكن؟

هل جرب أحد ولم يعط الحديث فيها نتيجة؟ دعونا نجرب، وهناك قضية أخرى تعطي نتيجة وهي جامعة للمجتمع السوري والقوى السليمة فيه، وهي قضية الفساد، المجتمع السوري مزعوج جداً من الفساد ويرى أن هذه القضية لا تضر فقط بمستوى معيشته وإنما يرى أنها تمثل إهانةً لكرامته، لماذا لا يفتح نقاش حول طرق محاربة الفساد في سورية؟ ولتسم الأمور بمسمياتها.
...

● لنفتح نقطة جديدة إذاً، الإخوان المسلمون اتخذوا قراراً باستئناف نشاطهم في سورية، إلى أي مدى هذا الكلام قابل للتحقق، هل لديهم قدرة وأرضية وقاعدة تسمح بتحقيق هذا؟

طبعاً لديهم أساس لقول ذلك، فكل طبقة اجتماعية تبحث عن معادل سياسي لها، ومشكلة تخلف الحركة السياسية في سورية هي أن العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والمعادل السياسي أصبحت مفقودة، بمعنى- وبصراحة- من يمثل حزب البعث من الطبقات الاجتماعية؟ الإجابة تقول إن فيه من كل الطبقات، أي إنه ليس تعبير مباشر عن طبقة بحد ذاتها، وإنما هو تعبير عن مجموعة من الفئات والطبقات بالمعنى الوطني الجامع في مرحلة من المراحل، ولنأت على حزب يقول إنه حزب الطبقة العاملة فرضاً، كم يمثل هذا الحزب الطبقة العاملة؟ هو يعد نفسه ممثلاً لها ولكن الطبقة العاملة لا تعده كذلك، ولكن، من هو الحزب الذي يمثل البرجوازية السورية اليوم؟ لا يوجد!.

● لا يوجد لأن البرجوازية لم تعد تهتم كثيراً!

بالعكس، إنها مهتمة جداً، البرجوازية السورية الجديدة منها والقديمة يهمها تمثيل سياسي، ويهمها معادل سياسي، وبرأيي فإن الإخوان المسلمين ببرنامجهم- ولنترك جانباً برنامج الإصلاحات الدستورية- الاقتصادي الاجتماعي إنما يمثلون الليبرالية، فهو برنامج ليبرالي يريد الإخوان منه أن يمثل مصالح جزء هام من البرجوازية السورية، ويريد الإخوان أن يصبحوا المعادل السياسي لقوة اجتماعية محددة، ولذلك يجب ألا نستخف بالقول إنهم لا يمثلون أحداً، فبالنهاية لديهم من يمثلونه.

● ولكن سؤالي كان هل لديهم القدرة؟

إلى الآن هم لا يمثلون البرجوازية السورية، ولكنهم يريدون أن يكونوا ممثليها، خاصةً أن البرجوازية السورية تبحث عن معادل سياسي لها، ولذلك فإذا نشأ تلاقي ما في الفضاء في لحظة مناسبة بين قوى معينة اجتماعية وبين حزب سياسي يطرح نفسه كمعادل سياسي سيصبح الحزب ممثلاً لهذه القوى، ويريد اليوم هذا الحزب أن يستفيد من الوضع الجاري في البلد لكي يدخل على الخط ويعبر عن نفسه كممثل، وهنا يجب أن أتوقف عند نقطة هي أن الموضوع ليس بالإصلاح السياسي فقط، فالإصلاح السياسي هو الشكل فقط، وإذا نظرنا إلى القوى السياسية ابتداءً من حزب البعث وانتهاءً بالقوى المعارضة المتطرفة كلها متفقة بنسب مختلفة من التباين حول برنامج الإصلاح السياسي الذي سيأتي إن عاجلاً أم آجلاً، ولكن أحداً لا يتحدث عن الإصلاح الاقتصادي، أو عن جوهر الإصلاح السياسي الذي هو في جوهره اقتصادي، إلى أين سيذهب الإصلاح السياسي؟ لذلك اليوم يجري نقاش بلا مضمون حول الإصلاح السياسي بشكل عام- رغم أهميته القصوى للتطور اللاحق- ولكن لا يوجد نقاش حول الإصلاح الاقتصادي الذي يمثل مضمون الإصلاح السياسي، وبالتالي برأيي لئلا يضحك أحد على الآخر يجب أن يطرح كل واحد برنامجه ليس في الإصلاح السياسي وحسب وإنما في الإصلاح الاقتصادي أيضاً، وهذا يعني رؤيته للتطور الاقتصادي- الاجتماعي القادم إلى سورية.
فالآن يدور الكلام عن الديمقراطية والدستور والمادة الثامنة وعن قانون الأحزاب، كل الناس يتشابهون في هذه النقاط التي تعجبهم، ولكن هذا لا يكفي مالم يرافقه في آن واحد توضيح للموقف تجاه موضوع أساسي هو توزيع الثروة في المجتمع، وإلاّ فلن يؤدي الأمر إلى جديد، لأن هناك من يريد إعادة توزيع الثروة بين الناهبين، وهناك من يريد إعادة توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين، والبرنامجان مختلفان رغم اتفاقهما على الإصلاح السياسي المطلوب إلى حد ما. لذلك يجب أن نضع النقاط على الحروف ونفتح باب الحوار لتوضيح المواقف!!.

● برأيك، ما موقف القيادة السورية أو ردة فعلها حيال إعلان الإخوان استئناف نشاطهم؟

أنا لا أمثل القيادة السورية، أما قراءتي للأمر فأرى أن قانون الأحزاب المرتقب يجب ألاّ يسمح بقيام أحزاب على غير أساس الانتماء الوطني الشامل، أي لا يسمح بقيام أحزاب على أساس طائفي أو عائلي أو عشائري أو ديني، لأن سورية فيها مكونات كثيرة وإذا دخلنا في هذا الموضوع وأقمنا تكوينات حزبية على أساس تكوينات ما قبل الدولة الوطنية فهذا سيفتت المجتمع السوري، لذلك فإن الإخوان المسلمين في حال أصبحوا حزباً سورياً يجب ألاّ يكون هذا الحزب على أساس ديني.

● كيف ذلك؟

عبر نظامهم الداخلي، والقضية برأيي متعلقة بقانون الأحزاب الذي سيصدر، وأقترح أن يمنع القانون إقامة الأحزاب على أساس ديني. والسؤال متعلق بالموقف منهم بالمستقبل، ولكن يجب الانتباه إلى أن الوضع الحالي يشير إلى أن كل القوى تعمل في سورية، ومنها الداخلي كما منها الخارجي.
وإذا كان الإخوان المسلمين يريدون العمل كحزب سياسي على أساس سوري وطني فهذا أمر يختلف عن دخولهم على خط تطور الحراك الشعبي لتحويله باتجاه محدد فهذا أمر آخر.

● هل ترى أن الإخوان يقفون وراء ما يجري، هل كانوا المخططين له، أم من المستفيدين؟

لا يمكن القول إن هناك أحداً بحد ذاته يقف وراء ما يجري، ولا يمكن استثناء أحد، هناك عوامل موضوعية، هناك حراك شعبي له أسبابه الموضوعية، وتدخل على هذا الحراك قوى متعددة محاولةً تجييره لخدمة مصالحها.

● بالنسبة لنظرية المؤامرة التي تتأكد، هل كانت برأيك موجودةً من الأساس أم أنها دخلت على الحراك لاحقاً؟

ماذا تعني مؤامرة؟ ومتى توقف التدخل الأجنبي في سورية؟ إن التدخل موضوع مستمر ودائماً يتدخل الخارج على خط الداخل من أجل حرف المسارات بما يخدم مصالحه، ومنذ خمس سنوات كان قلقنا في اللجنة الوطنية من السير في خط التطور الاقتصادي الاجتماعي، وحذرنا مراراً من أنه سيفتح ثغرات تسمح لقوى الخارج بالدخول إلى الداخل، وللتأكيد هناك دائماً مؤامرة، ولكن لماذا تنجح المؤامرة أحياناً ولماذا تفشل في الأحيان الأخرى أو تنجح جزئياً؟.
ببساطة تنجح المؤامرات أحياناً لأن الداخل يكون ضعيفاً ومليئاً بالثغرات، وتفشل عندما يكون الداخل قوياً، وخوفنا من نجاح المؤامرات الخارجية جعلنا نستشرف باكراً أن طريقة التطور الاقتصادي الاجتماعي ستؤدي إلى ثغرات واستياء يسمح لمن يريد اللعب بالدخول إلى الداخل السوري، ولكن هذا لا يعني أن الاستياء غير مشروع، بل إن الاستياء مشروع ويجب تلبية مطالبه.
وأعتقد أن الحراك الشعبي ينمو حالياً من حيث الوعي، وهذا الحراك ينبذ القوى المتطرفة ويعزلها يوماً بعد يوم، فالقوى المتطرفة التي كان صوتها مسموعا أكثر عند بداية الحراك انخفض صوتها وتأثيرها في هذا الحراك الذي يعد ظاهرةً صحية يجب رعايتها وحمايتها، كما يجب العمل في الوقت نفسه على تخليص الحراك الشعبي من القوى المتطرفة التي تتجاوز حد السلوك الطبيعي.
لدينا الآن في سورية وليد جديد، هو الحراك الشعبي، يجب عدم رميه مع الماء القذر الذي ولد فيه.

سورية على مفترق طرق..

يجب حماية الحراك الشعبي الناشئ من التطرفات المختلفة

لا يمكن منع القوى المختلفة من محاولة التأثير في الحراك الشعبي، ولكن السؤال هو كيف يقطع الطريق على القوى المشبوهة؟ وما الملاحظة على الإخوان المسلمين؟ لقد وقعوا على «إعلان دمشق» وعلى «الخلاص الوطني» مع عبد الحليم خدام، ومشكلة «إعلان دمشق» تكمن في لحظة إعلانه تحديداً قبل تقرير ميليس، فهذا يدل على استقواء بالخارج، والسؤال الذي يجب طرحه هو ما مدى علاقة الإخوان المسلمين بقوى الخارج الإمبريالي؟ وما يزيد من إشارات الاستفهام حولهم هو وجود قياداتهم في أحضان الغرب الإمبريالي والإنكليزي بالدرجة الأولى- الذي يمتلك خبرةً كبيرة بأحوال الشرق العظيم-. وبالعودة إلى الماضي، إلى أحداث الثمانينيات في سورية تحديداً، كانت خطوط الاتصال والوصل بينهم وبين الخارج كانت واضحةً أيضاً، لذلك هناك شبهة يجب أن تنجلي، وهي علاقتهم وموقفهم من الخارج، ولهذا أشرت إلى القضية الوطنية كمحدد للموقف من الإصلاح السياسي في سورية، إذ لا يجوز أن تبقى هذه القضية بعيدة عن المحددات، فالقوى التي ترشح نفسها للعب دور في الحياة السياسية القادمة يجب أن توضح موقفها من الجولان والعدو الإسرائيلي بجلاء، فهذه القضايا هي قضايا مفصلية تحدد الموقف الوطني من أية قوة كانت. لذلك، من الآن فصاعداً، وإذا أردنا أن تأخذ الأمور مسارها الصحيح، أعتقد أن حزمة إصلاحات صادمة؛ اقتصادية- اجتماعية- سياسية هي المطلوب لحل الأمور، وإلاّ فإنها ستزداد تعقيداً.

● ماذا عن موقف تركيا غير الثابت مؤخراً، كيف تراه؟

تركيا ما زالت عضواً في حلف الأطلسي، ولذلك فتحديد مدى استقلالها عن هذا الحلف مايزال موضع بحث، فالموقف التركي من الأساس فيه التباسات عديدة، وهذه الالتباسات يمكن توضيحها عند تحديد مدى استقلال الموقف التركي عن الموقف الأوروبي والأمريكي، فالقواعد الأمريكية ما زالت في تركيا واتفاقيات التعاون مع إسرائيل توقفت من فترة قريبة.

ويجب التساؤل أيضاً عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وعلاقاته التاريخية، وتنسيقه مع الإخوان المسلمين، وعن نمط البنية الاقتصادية الاجتماعية في تركيا وبماذا تختلف عن البرنامج الذي يريده الإخوان لسورية.

● هل ترى أن تركيا تحاول التوصل لتسوية معينة بشأن الإخوان؟

أعتقد أنها كانت تلعب دوراً في السابق أيضاً من أجل الوصول إلى تسوية معينة، ولكن إذا غير الإخوان المسلمون برنامجهم وانتقدوا أنفسهم على استخدام السلاح في الماضي والاغتيالات التي قاموا بها في الماضي، وإذا غيروا نظامهم الداخلي ليتاح لكل سوري- سواء كان مسلماً أم مسيحياً- الانضمام إليه، فلا أحد سيكون ضده كحزب من الأحزاب.

● إذاً الإخوان المسلمون في شكلهم الحالي وبرنامجهم وبنيتهم الحاليين غير مقبولين في سورية؟

نعم، لأنهم يضرون بالوحدة الوطنية، ولكن إذا أجروا تعديلات جذرية وراجعوا ماضيهم وانتقدوه، فهذا يختلف لأنه يعني تغيير أساليبهم في العمل والانتقال إلى العمل السياسي السلمي.

● إذا غيروا أساليبهم إلى العمل السياسي السلمي لن يعودوا مصدر ضرر للوحدة الوطنية؟

كي أصدقهم أنا- كأمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين- وقد جرى اغتيال شيوعيين عديدين في الصراع الذي جرى في الثمانينيات، أي بيننا وبينهم هناك دماء، كي أصدق تحولهم إلى العمل السياسي السلمي كما يصرحون، يجب أن يجروا انتقاداً ذاتياً على ما جرى سابقاً ويقدموا اعتذاراً.

ولا يمكن أن أصدقهم- وقد قتلوا الشيوعيين على أساس أيديولوجي- مالم يقوموا بانتقاد لذاتهم ولم يقدموا اعتذاراً للضحايا التي سببها نشاطهم في الثمانينيات.

...اتصال هاتفي:

● فراس: أنا أؤيد ما جاء به د. جميل حول السؤال عن عفوية أو قصدية السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة السابقة،وفعلاً الإصلاحات الاقتصادية ضرورية ويجب أن تكون بالفعل خطوات استباقية، وأضيف إلى ما ذكره د. جميل فاتورة الخليوي فإذا قلنا إن كل مواطن في سورية يملك خط موبايل يدفع رسمًا شهرياً ٤٠٠ ليرة سورية.. كم سيكون إلغاء هذه الرسوم مريحاً؟ هذه إجراءات سيلمسها المواطن بشكل مباشر وتريح الجميع، يجب ألاّ نترك مجالاً للمعارضة الخائنة الجالسة بالغرب لتتاجر بدماء الشعب السوري، يجب ألاّ نترك للآخرين حجةً علينا، يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة مثلاً بأسعار السكر والمازوت وفاتورة الخليوي والكهرباء.

د. جميل: أعتقد أن موقف فراس ينطلق من حرص وطني عال، وعملياً كلامه يتقاطع مع كلامي حول الإصلاح الاقتصادي الصادم يلمسه المواطن بشكل مباشر، ومعه كل الحق فالإصلاح السياسي هو كلام عام وقد لا يهم كثيرا من المواطنين رغم أهميته في ضمان سلامة الإصلاحات الاقتصادية، فالإصلاح السياسي يضمن سلامة الإصلاحات الاقتصادية التي تعبر عن المواطن الذي يجب أن يعرف كيف يعبر عن مشكلاته قبل أن تتدهور الأوضاع. فمشكلة المرحلة الماضية هي أن المواطن رفع صرخةً لم يسمعها أحد لأن أقنية الاتصال كانت مسدودة، ولذلك فحين يرفع المواطن صرخة في الوقت المناسب يجب أن يكون هناك من يسمعه، وعندها لا نصل إلى حيث وصلنا اليوم.

بذلك إن الإصلاح السياسي هو الضمانة لأي تطور اقتصادي اجتماعي، والإصلاح السياسي دون محتوى اقتصادي اجتماعي لا معنى له، وإذا كان له معنى فسيكون بالنسبة للأقلية الفاحشة الثراء، واليوم هناك مشكلة في المجتمع السوري جوهرها هو إعادة توزيع الثروة التي يجب توضيح معناها، فيجب توضيح إحداثيات إعادة التوزيع هذه بين مَن ومَن؟ فإعادة توزيع الثروة يجب ألاّ تكون بين الناهبين أنفسهم، أما إذا كانت إعادة توزيعها بين الناهبين والمنهوبين.. بين الأغنياء والفقراء.. بين الأجور والأرباح فهذه إعادة التوزيع المطلوبة.

إن فراس كمواطن سوري حين يطالب بما يطالب به، كل هذا يعبر عن مطالبة بإعادة توزيع الثروة، فهو يطالب عملياً بالعمق ليس فقط بتحسين الوضع المعيشي للناس، وإنما بتحسين الوضع المعيشي للناس على حساب أصحاب الأرباح الذين يربحون من هذه القطاعات، وهذا هو لب العدالة الاجتماعية، فعندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية لا نتحدث بالعموم وإنما نتحدث بالملموس، فهي تعني إعادة توزيع عادلة بين الأجور والأرباح، وهذا الموضوع هو جوهر الإصلاح الاقتصادي المطلوب، ولذلك فإن الشيوعيين السوريين حين يتحدثون عن الإصلاح السياسي فإنما هم يقصدون تلك الضمانات لإصلاح اقتصادي يعبر عن مصالح الناس وهو ما يؤمن نموا اقتصاديا لاحقا والتنمية المطلوبة والتطور المطلوب والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية الضرورية لتحقيق مهامنا الوطنية الكبرى لتحرير الجولان بالدرجة الأولى.

اتصال هاتفي:

● ريم (مختصر): هناك شريحة كبيرة من الشباب تتمنى أن يكون هناك أحزاب مدنية أو علمانية تمثلهم، وتوصل شكواهم وتحمل همومهم، وتبعدهم عن الخلايا الخبيثة.

د. جميل: بحث الشباب عمن يمثلهم ويعبرون من خلاله عن ذاتهم هو قضية هامة جداً، والمشكلة تكمن في وجود حركة تتطور فرضها الواقع، حيث الناس تتحرك بالدرجة الأولى الشباب وهم القطاع الأكثر حيويةً في المجتمع ولا يجدون المنابر التي يستطيعون التعبير عن نفسهم عبرها، ولذلك فالحل بعيداً عن الخلايا الخبيثة هو أن ينظم الشباب أنفسهم بمختلف الأشكال عبر إيجاد الأطر اللازمة لذلك، فعملياً نحن مقدمون على حياة سياسية غنية في البلاد، والشباب الموجودون على الأرض يجب أن يجدوا الأطر اللازمة للاتصال والتنسيق بحيث يجدون لاحقاً- بعقل واع وذهن صاح- تلك المنابر التي يمكن أن يعبروا عن أنفسهم عبرها، أو أن يصنعوا منابرهم السلمية التي تعبر عن مطالبهم بعيداً عن إملاءات الخارج والخلايا الخبيثة التي تريد الذهاب بالحراك الشعبي باتجاهات مغايرة قد تخدم مصالح الخارج، أي أقول لهم: تنظموا ثم تنظموا ثم تنظموا.. فالحراك الشعبي لا يمكن أن يبقى هكذا دائماً على الأرض، بل يجب أن يجد أطره وسيجدها ويجب مساعدته في ذلك، ويجب على القوى الشريفة في جهاز الدولة والأحزاب النظيفة في المجتمع أن تساعد الحركة الناشئة في إيجاد طرق التعبير عن نفسها.

> **الإصلاح السياسي دون محتوى اقتصادي اجتماعي لا معنى له، وإذا كان له معنى فسيكون بالنسبة للأقلية الفاحشة الثراء**

إن ما يحاول البعض تسويقه، وعلى رأسهم الأمريكيون، من أن الحراك عفوي ويجب أن يبقى عفوياً هو خطأ كبير، فالعفوية تعني تسليم زمام المبادرة لقوى غير معروفة التوجهات لإدارة هذا الحراك، وعلى العكس يجب أن تتحول الحركة الشعبية إلى أشكال تنظيم تعرف ما تريد حتى وإن كانت بدائية، وذلك لتبقى ضمن إطار الوحدة الوطنية التي يعبر كل منا عن نفسه بها، وبأشكال مختلفة.

...

● المذيعة: في حال رغب الشباب الذين يتحركون في الشارع بتنظيم أنفسهم، إلى أي حزب سيذهبون ضمن كل هذه الاتهامات التي يوجهها المجتمع إلى الأحزاب الموجودة بما فيها الشيوعيين بأنها أحزاب بالية وهي تحتاج إلى تجديد نفسها، ماذا بإمكان هذه الأحزاب أن تقدم للشباب؟

أتفهم هذا الرأي، ولكن آمل أن المستقبل القريب بما سيحمله من تغييرات دستورية إلى جانب حزمة القوانين الإصلاحية السياسية سيفتح المجال لقيام أحزاب جدية متواصلة مع المجتمع.

● الأحزاب القائمة غير جدية؟

إن مشكلة الأحزاب القائمة هي أن الصلة بينها وبين المجتمع مقطوعة منذ زمن، والسبب يعود في جزء منه إلى مستوى الحريات السياسية السابق الذي أعاق تطور الأحزاب الطبيعي، وفي جزء آخر يعود السبب إلى بنية هذه الأحزاب نفسها، فمثلاً أحزاب الجبهة أصيبت بأمراض- رغم أنها أحزاب مناضلة تاريخياً وكان لها وزنها في الشارع- فعندما أصبحت هذه الأحزاب في الحكومة باتت تعمل من «فوق» وتوقفت عن العمل من «تحت»، فابتعدوا عن مطالب الناس ومشكلاتهم، وعندما ترى الناس الأحزاب غير قادرة على التعبير عنها ستنفض عنها.

وكذلك أصيبت الأحزاب بمرض الامتيازات، فأي جهاز دولة لا يحب أن تكون الأحزاب مستقلة عنه، وكذلك لا يحب أن يكون مجلس النواب مستقلاً عنه، ولذلك يعطي امتيازات لتعطيل دوره وإسكاته، ويجب أن نضمن مستقبلاً استقلالية الأحزاب ومجلس الشعب عن جهاز الدولة وامتيازاته.

ويضاف إلى ذلك مرض يتجلى بأن كل حزب لديه مشاكل ونقاشات وخلافات، وفي ظل الوضع الذي كان سائداً من منسوب الحريات السياسية المنخفض، أصبح حل المشكلات الداخلية لكل حزب يجري فيه الاستقواء بخارج الحزب، أي بالأحزاب الحليفة، وبالتالي انعدم التطور الطبيعي للحزب. أما الحلول فيجب أن تخرج الأحزاب للعمل مع الشارع، ويجب قطع امتيازات الدولة عن الأحزاب، فأي حزب يأخذ امتيازات يتعرض للأذى كحزب وتتضرر سمعته أمام الناس، فلماذا لا يثق المواطن البسيط بحزب ما؟ لأن أمينه العام مثلاً يركب سيارة «مرسيدس»، فالناس تفكر بهذه الطريقة، وقد انخفض مستوى الثقة، وعندما يشعر الناس بأن الأحزاب التي كانوا يثقون بها تستفيد من الامتيازات التي يقدمها جهاز الدولة سيفقدون الثقة بهذه الأحزاب ولو نسبياً، أما المرض الثالث فحله يكون عبر ترك الحراك داخل الأحزاب يأخذ شكله الطبيعي.

● وما الذي تنتظره الأحزاب للتخلص من هذه الأمراض؟

هذه الأمراض لا يتم التخلص منها بـ«حبة»، وإنما تحتاج إلى ممارسة على الأرض ووقت، والمهم حالياً هو صدور قانون الأحزاب، ولكن يجب أن يصدر قانون الأحزاب بالتزامن مع قانون انتخابات يدعم تكون الأحزاب بشكلها الطبيعي، وإلاّ فمن المستحيل أن تشفى الأحزاب من أمراضها، إذ لابد من معيار لتقييم الأحزاب وقانون الانتخابات الحالي لا يسمح بتقييم حقيقي لوزن أي قوة سياسية على الأرض، لأنه مفصّل على قياس جهاز الدولة وقوى المال.

...

● نعود إلى مشكلات الأحزاب!

ما هو الحزب بالنهاية؟ هو معبر عن مصالح الناس، فإذا كان منقطعاً عن الناس فلن يستطيع التعبير عن مصالحها، ولذلك يجب الرجوع إلى أقنية الاستقبال والإرسال في كل البنية السياسية للأحزاب وإصلاحها، وهذا ينعكس بمستوى الحريات السياسية، بمعنى أن التعديلات الدستورية وحزمة القوانين الإصلاحية السياسية ستؤمن ذلك المنسوب من الحريات السياسية بما يفتح الأقنية المسدودة بين الأحزاب والناس، وفي حال تحقق ذلك سيكون لدينا تكوينات سياسية حزبية جيدة.

والمستقبل سيحمل تكوينات سياسية وحزبية جديدة، نتيجة تكون فضاء سياسي جديد يحوي جزءاً من القديم ويحوي شيئاً جديداً بالضرورة، وإذا تكون هذا الفضاء السياسي الجديد بشكل صحيح سيكون هو المرجعية للمجتمع بتنويعاته المختلفة بما ينعكس في الانتخابات التشريعية التي يجب إصلاحها، وعندها يصبح لدينا بنية حقيقية قادرة على إنتاج تلك الأحزاب القادرة على التفاعل مع المجتمع.

● وما ضمانات تحقيق هذا الكلام؟

الحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية والحفاظ على مواقف الممانعة والمقاومة التي تقوم بها سورية حتى الآن بوجه المخططات الأمريكية والإسرائيلية، فأي سماح بالتدخل في شؤوننا الداخلية سيحولنا إلى شبيه بالعراق حيث سنعود بقضية الأحزاب إلى مكونات ما قبل الدولة الوطنية.

● بدأ بعض رجالات المعارضة يتكلمون مؤخراً عن أن تغيير النظام في سورية لا يستدعي بالضرورة تغيير أسماء أو أشخاص وإنما تغيير التعاطي الأمني مع الوضع، وتغيير التعاطي بشكل عام مع السوريين، هل يمكن القول إن المعارضة في الخارج بدأت تغير خطابها؟

هناك مؤشرات أولى، ولكن هل هذا الميل ثابت ولن يتم الارتداد عنه؟ لذلك علينا الانتظار، وقد قرأت اليوم عن أحد المعارضين في الخارج تخوفه من تطور الحركة التي كان يريدها، فالحراك الشعبي خف تسارعه خلال الأسبوعين الأخيرين، فقد شعر الناس بخطر التدخل الخارجي وبخطر العنف، ولذلك لم يكن التجاوب بالوتيرة التي كان يريدها البعض من الخارج، والخارج عملياً يقوم بنوع من التقويم رأى من خلاله أن الحراك لم يتطور كما كان يخطط لها، ويبحث الآن عن العوائق، وبرأيه أحد هذه العوائق هو شعار إسقاط النظام الذي طرح مبكراً، وبرأيي من الناحية السياسية العملية إن شعار إسقاط النظام لكي يطرحه أحدهم يجب أن يكون أول الأمر قوة ذات قدرة على الأرض في مجموع البلاد، فالشخص يرفع حجراً يمكن لعضلاته أن تتحمل رفعه، أما أن يرفع حجراً كبيراً على قدرته فلن يستطيع حمله، وبالتالي فإن هذا الشعار لا يتناسب مع حجم القوى التي كانت تطرحه، وهذا أثار استغرابي فمن يطرح هذا الشعار دون أن يحسب قواه بشكل جدي على ماذا يعول؟ إنه يعول على تطرف ما أو على تدخل ما لتحقيق هذا الشعار.

● أي يبحث عمن يساعده في رفع الحجر؟

لو كانت القضية قضية تغيير نظام كنا حللناها فيما بيننا، ولكن المشكلة ليست تغيير نظام اليوم، وإنما في أن هناك قوى في الخارج تريد عبر طريقة تغيير النظام أن تفتت سورية نفسها، فلدينا نظام ولدينا سورية، الأنظمة تأتي وتذهب فالتاريخ طويل، وإذا كان لدي نظام فليست مشكلة كبيرة إن ذهب أم أتى، وإنما المشكلة هي في طريقة ذهابه أو قدومه؛ هل ستحافظ على سورية كوحدة جغرافية سياسية أم ستهدد هذه الوحدة؟.

بالنظر إلى ما جرى بالعراق- وهي قضية شديدة الخطورة- اقتلع النظام بطريقة خلقت معها كل الظروف اللازمة لتفتيت العراق، بينما كان من الممكن تغيير النظام بالعراق دون كل هذه البلبلة مع الحفاظ على وحدة العراق المهددة اليوم بشكل كبير. لذلك الفوضى الخلاقة التي يعمل عليها الأمريكيون- وقد سألتيني بداية الحوار عن بن لادن- تعني في سورية تقسيمها إلى مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وهذا يتم عبر اقتلاع الدولة الوطنية وتكسير جهازها فهذا يؤدي إلى تفتيت بنية المجتمع.

● هل التغيير بلهجة المعارضة في الخارج جاء نتيجة انتباههم إلى ضرورة فصل أنفسهم عن التدخل الإخواني في سورية مثلاً؟

لدي ملاحظتان، أعتقد أنه تغيير في التكتيك ليس له علاقة بالخط العام الذي اتبعوه سابقاً، آخذين بعين الاعتبار معطيات الواقع الجديد الذي تكون على الأرض، وثانياً عندما يدور الكلام عن المعارضة بشكل عام فهذا مزعج، فأنا أعتبر نفسي معارضة ولكنني معارضة وطنية.

● أنا أتحدث عن المعارضة في الخارج!

اسألوهم عن برنامجهم الاقتصادي الاجتماعي، هناك برنامج للأخوان المسلمين الذي ظهر في الثمانينيات، هو برنامج ليبرالي طبق عملياً في دول العالم الثالث بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي كان الإخوان المسلمون قد طرحوا برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً لا يختلف أبداً عن الإجراءات التي تحققت لاحقاً على أساس البرامج الليبرالية الاقتصادية، أترك هذه القضية للتفكير والتأمل.

■■

> **المستقبل سيحمل تكوينات سياسية وحزبية جديدة، نتيجة تكون فضاء سياسي جديد يحوي جزءاً من القديم ويحوي شيئاً جديداً بالضرورة**

سورية على مفترق طرق..

هل سيتوقف الحراك؟!..

◄ مهند دليقان

بعد أكثر من شهر على ولادتـه، وبعد أن حاولت جهات مختلفة ولغايات مختلفة ركوب موجته.. هل سيستمر الحراك الشعبي؟، وهل سيتمكن من التغلب على معيقات تطوره، ويفسل عن جسده الغض وُحول الغرباء؟..

لنعد إلى ما قبل الحراك، ولنحاول مرة أخرى قراءته بعيداً عن حمأة الدماء وردود الأفعال..

أول ما يجب الاعتراف به هو موضوعية الحراك، أي إن القول والتعامل مع كل ما يجري على أنه مجرد مؤامرة ونقطة انتهى، لن يفعل سوى أنه سيغلق الباب أمام إمكانية حل حقيقي وسريع للأزمة، لأن غض النظر عن الأسباب الحقيقية التي خلقت الحراك يعني دفع الأمور نحو نهايات ما تزال مجهولة وغير متحكَم بها، وإن كان ظاهرها حتى الآن ينبئ بما لا تحمد عقباه..

موضوعية الحراك هي في الجوهر، تدني درجة رضا الناس عن النظام الذي يحكمهم، وذلك في جانبين أساسيين: الجانب المعيشي الذي تدهور خلال السنوات الأخيرة تدهوراً لا مثيل له في كل تاريخ سورية الحديث، والجانب الديمقراطي الذي وبالترافق مع الجانب الأول، ضيّق الخناق على قدرة الناس على بث آلامهم ومعاناتهم، وكتمَ إمكانية البوح الحر وحوّله همساً مترقباً ومحتقناً أكثر فأكثر..

حجر الزاوية فيما يشهده العالم اليوم ومن ضمنه سورية، هو اشتداد الأزمة الرأسمالية العالمية، وازدياد تمركز الثروة الذي فتك بالشعوب وحملها مسؤولية كبرى هي مسؤولية الحفاظ على النوع البشري!، لأن تمركز الثروة المستمر في التمركز وصل إلى حد أن (أغنى ١٠٪ يستهلكون ٥٩٪ من الناتج العالمي) الأمر الذي يضع البشرية بأكملها على مفترق طرق، فإما أن تقبل بإفنائها المحتوم إن هي رضخت لاستمرار التمركز، أي لاستمرار الرأسمالية، أو أنها ستقوم على ناهبيها وتعيد ترتيب الكرة الأرضية كما يليق بثلاثة ملايين سنة من عمر البشرية عليها..

استشرفت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومنذ اجتماعها الوطني الأول أن الجماهير ستعود إلى الشارع، حيث جاء في تقرير لجنة متابعة تنفيذ ميثاق شرف الشيوعيين السوريين في (٢٠٠٢/١٠/١٨) ما نصه: (التجربة الماضية أثبتت أن عمق الأزمة يتناسب طرداً مع درجة الابتعاد عن الجماهير، وإذا علمنا أن جدية مشاكل اليوم تدفع الجماهير للعودة إلى الشارع..) وبنت استشرافها على دراسة معمقة للأزمة الرأسمالية العالمية، وأضافت فيما يخص الوضع في سورية عنصر رؤية أساسياً وهاماًولا يمكن فهم ما يجري اليوم دونه هو ما أسمته الحل المركب.. وعنت بذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي محاولتها لإيجاد حلول للخروج من أزمتها المستعصية، ستسعى ما استطاعت للسيطرة على مناطق النفط من قزوين إلى المتوسط لتثبيت الدولار عملة عالمية تؤجل انهياره تحت ضغط منافسيه الجدد إلى حين. وفي سعيها إلى السيطرة صاغت سيناريوهات متباينة وفقاً لخصوصية كل بلد من بلدان المنطقة، فكان الحل العراقي مثلاً هو كسر العظم العسكري وكذلك الأفغاني وبالمقابل فالحل المصري هو السيطرة الاقتصادية الاحتكارية وتعميق السياسات الليبرالية في مصر إلى الحد الذي قيل فيه إن مصر التي كان لدورها امتداد عربي وإفريقي انحسر فأصبح عربياً فقط ثم عربياً محدوداً ثم مصرياً ثم لم يعد النظام المصري قادراً على تزفييت شارع من شوارع مصر. أما سورية ووفقاً لوضعها الخاص من حيث الموقع، التاريخ، والموقف من المقاومة، فقد كان مطلوباً وما يزال إحداث ثغرة في أكبر إقليم اقتصادي وديموغرافي في العالم يمتد من إيران والعراق إلى تركيا، فسورية لبنان ومصر، وسورية في قلب هذا الإقليم المطلوب السيطرة عليه، وتبعاً لذلك فإن رأس الشعب السوري ووحدته مطلب استراتيجي لأمريكا وكان من الصعب وفقاً لما سارت عليه الأمور في كل من أفغانستان والعراق والتعثر الذي أصاب المشروع الأمريكي في المنطقة، كان من الصعب حسم قضية سورية عسكرياً، يضاف إلى ذلك أن القارئ الموضوعي لتاريخ سورية لا يمكن أن يغيب عنه أن الشعب السوري وإن كان قد استُعمر لكنه تعامل مع الاستعمار كما لم تتعامل كثير من الشعوب الأخرى إذ لم تهدأ مقاومته يوماً في ظل الاحتلال وهذا ما أورث الأنظمة المتعاقبة مواقفها الوطنية التي ليست سوى تعبير عن مزاج الشعب السوري وهويته لذا فإن الحسم العسكري وحده باهظ التكلفة وربما غير مجد لذا كان الحل المركب أي أخذ سورية من الداخل ثم من الخارج..

من الداخل بتفتيت أساسات الوحدة الوطنية وخلق حالة من التوتر الاجتماعي وعدم الرضا توصل الشعب السوري إلى حد الكفر بنظامه وتمني الشياطين بديلاً عنه والوسيلة الأساسية للقيام بذلك هي تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية من خصخصة ورفع دعم واستهانة بحقوق العمال والفلاحين الأمر الذي نبهت اللجنة الوطنية مراراً وتكراراً لخطورته وتهديده لمستقبل سورية..كان ما كان وطبقت السياسات الليبرالية وتلقت ممانعة لا بأس بها من داخل جهاز الدولة لكن هذه الممانعة لم تستطع تغيير النتيجة النهائية لأنها افتقدت إلى دعم أصحاب المصلحة الحقيقية في وقف تلك السياسات، افتقدت دعم الجماهير الشعبية الواسعة التي غاب صوتها طويلاً تحت وطأة تدني مستوى الحريات السياسية وضياع تمثيلاتها الحقيقية على مسرح السياسة، وإذا أردنا الحديث عن مؤامرة فمن هنا تبدأ المؤامرة، أي من تطبيق السياسات الليبرالية. ويكتمل الحل المركب بالتدخل الخارجي بعد أن تكون السياسات الليبرالية خلقت جواً من الاحتقان والتهميش مع بعض البهارات السلفية والطائفية ونشر المصطلح اللبناني «خطوط التماس» على الأرض والمقصود خطوط التماس الجغرافية بين الطوائف.. يأتي حينها التدخل الخارجي ليحسم الأمور ويأخذها نحو نهاياتها«الأمريكية»..

هذا وفقاً للمخطط الأمريكي، وما نراه على الأرض اليوم هو خليط من الحراك الشعبي ذي الأساس الموضوعي ومن محاولات امتطائه أمريكياً ويجدر بالذكر أن التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الممثلين الداخليين للاتجاهات المختلفة، فالشكل الدموي الذي جُرَّ الحراك نحوه جراً سواء بالتعامل الخاطئ معه أم بتدخل قوى الظل أم بهما معاً فإنه يصب مصباً واحداً وهو ضرورة رفع منسوب الدم إلى أقصى الحدود وإجهاض الحراك سريعاً ليلي ذلك إعادة اقتسام الثروة دون أن ينال الحراك نصيبه منها والمقصود هنا هو أن الفساد الكبير داخل جهاز الدولة من جهة والبرجوازية الكبرى خارج جهاز الدولة والمتضررة من الفساد الكبير يتبارزان في الشوارع مستخدمين دماء المتظاهرين لفرض توازن قوى جديد يتم التحاصص على أساسه بين الناهبين، مع بقاء المنهوبين منهوبين وعلى حالهم وربما أسوأ. ومن مصلحة الطرفين ألا يستمر الحراك، لأن استمراره يعني بالضرورة نضجه وتالياً فإنه سيكنسهما معاً ويعيد توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين..

هناك اليوم من يتعامل مع الحراك كما يتعامل شارلوك هولمز مع الجرائم التي يحقق بها ويبحث دوماً عن رأس الأفعى التي تتحكم بكل شيء، وعلى أساس ما سبق فإن شارلوك هولمز لن يحل هذه القضية بالذات لأن الحراك الشعبي، وفي سياق تطوره المستمر، يبدل قياداته بشكل يكاد يكون يومياً بحثاً عن قيادات وطنية حقيقية توصله إلى بر الأمان.. وهذا الانعكاس الطبيعي لموضوعية الحراك، ومآلاته الوطنية.

للذين يريدون مصلحة سورية، ما تزال فرصة التغيير الوطني متاحة أمامهم، وكذلك فرصة قيادة الحراك على الأرض.. وذلك بإعلان التراجع الفوري عن السياسات الليبرالية وضرب الفاسدين الكبار المعروفين منهم والمتخفين، ومحاسبتهم على خيانتهم العظمى، وبإطلاق الحريات السياسية وحماية المتظاهرين والأخذ بيدهم، ورص الصف الوطني والاستعداد بكل جدية لتحرير الجولان كمهمة في المدى القريب..

الشعب السوري لن يضيع البوصلة، وهو لم يضعها يوماً، وسيقف إلى جانب من يؤمن بأنه يريد مصلحة سورية والسوريين!

■■

مصالح الشعب.. أولاً وأخيراً

المرحلة الحساسة التي تمر بها سورية اليوم، تفرض جدياً على كل من تهمه مصلحة البلاد ووحدة أرضها وشعبها، التعاطي مع جملة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعنوية الملحة للجماهير بمستوى عال من الصدق والعمق والتفهم، والمبادرة السريعة إلى إعلان تبني سياسات واتخاذ قرارات تكون غايتها تحقيق مصالح ومطالب الأكثرية الساحقة من المواطنين في المجالات كافة، بما يضمن المساهمة والمشاركة الفعلية للجماهير في المحافظة على أمن الوطن وسلامته ضد كل من يحاول النفاذ من أزمات ومشكلات بلدنا وشعبنا، ومن الاحتقان الاجتماعي القائم والمتزايد، لتحقيق غاياته الرخيصة بأقل ثمن.

إن المؤامرات الخارجية على بلدنا ووحدة شعبنا، بارتباطاتها وتحالفاتها ورموزها في الداخل من قوى النهب والفساد والتنفّذ والظلامية والفئوية، تزداد شراسة، وتكشف عن نفسها ومخططاتها بشكل سافر كل يوم، ولن يتصدى لها ويفشلها إلا تضافر جهود الشعب السوري برمّته، بلحمته الوطنية وقواه ومؤسساته الوطنية وجيشه العظيم، وهو ما يستدعي عدم المساس بكرامة هذا الشعب وحقوقه ومصالحه الأساسية العميقة مهما كانت المبررات والذرائع، بل إن شرط النجاح في إفشال كل المؤامرات وتجاوز الفخاخ المنصوبة هو ضرب واجتثاث كل أذرع التآمر في الداخل، والتي تعبر عن نفسها من خلال السياسات الليبرالية والشحن الفئوي والاستكبار والغطرسة في التعامل مع الجماهير..

■■

التظاهر السلمي ومرسومه.. عَود على بدء!!

◄ محمد عصام زغلول

صدر المرسوم التشريعي رقم ٥٤ تاريخ ٢١\٤\٢٠١١ م، ليسطر ولأول مرة الحق الدستوري المقدس، في مادته التاسعة والثلاثين الناصة على أن: «للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذا الحق».

وبعد صدور المرسوم جرت مقارنة بسيطة بينه وبين ما هو معمول به في بعض الدول العالمية، فلوحظ أولاً أن القانون السوري لم يميز بين المظاهرة وبين الاعتصام أو الاحتجاج، فهو بتعريفه للمظاهرة في مادته الأولى خلط بين المفاهيم الثلاثة..

فالمظاهرة كما عرفها القانون: تجمّع عدد من الأشخاص، أو سيرهم بطريقة سلمية في مكان أو طريق عام، أو بالقرب منهما بقصد التعبير عن رأي، أو الإعلان عن مطلب، أو الاحتجاج على أمر أو التأكيد على تنفيذ مطالب معينة.

ثم يزيد المرسوم الأمور تعقيداً بنصه على ضرورة:

- تشكيل لجنة تقدم طلبا إلى الوزارة، يتضمن تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة، ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها، وانتهائها وأهدافها وأسبابها والشعارات التي سترفع خلالها .

- ضرورة الحصول على تعهد موثق لدى الكاتب بالعدل، من منظمي التظاهرة يتعهد بموجبه بتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار التي قد يلحقها المتظاهرون بالأموال والممتلكات العامة أو الخاصة.

فهذا التعهد ينصّ على أن هؤلاء المنظمين يتحملون المسؤولية عن كافة الأضرار..إلخ.. وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي من الحصول على التصريح، والذي يعني بالضرورة أن تقوم قوات الشرطة بتأمين الممتلكات العامة والخاصة! وهو أيضاً تناقض وقع به المشرع حين نص في المرسوم ذاته ابتداءً على هدف القانون في:

«التوفيق بين أمن الوطن وسلامته وممارسة المواطنين حقهم في التظاهر السلمي وتمكين السلطات العامة من حماية الأموال والممتلكات العامة والخاصة واستمرار سير المرافق العامة والحفاظ على النظام العام».. فلماذا قد يلقي القانون بالمسؤولية على عاتق المنظمين، الذين لم ولن يستطيعوا حماية المظاهرة من انخراط أو «اندساس» عناصر قد يكون هدفها التخريب أو الإساءة إلى المظاهرة وأهدافها!

أما ما يذكره المرسوم من ضرورة التقدم بالطلب قبل مدة طويلة نسبياً للحصول على ترخيص للمظاهرة، وهي على الأقل خمسة أيام تسبق المظاهرة، والتي تتعارض بذاتها - وبنقطة أخرى - مع ما يليها من مدة الأسبوع الممنوحة للوزارة للرد قبولاً أو رفضاً، والذي يضمن بدوره للوزارة - وبكل بساطة - أن تقضي بالهلاك الحتمي على المظاهرة..موعدها ومواقيتها .

وهذا خلاف المعمول به في بعض دول العالم التي ربما تمنح التصريح خلال يوم على الأكثر!

وفيما يتعلق بحصر الترخيص بوزارة الداخلية، ما يُعقّد الأمور، في حين لو كان هذا من صلاحيات المحافظات المختلفة أو بعض دوائر الشرطة التابعة لوزارة الداخلية..لكفى!.

وجدير بنا أن نذكر - ما ألمحنا إليه قبلاً - أن التصريح بالمظاهرة هو المعروف عالمياً، وهو ما يختلف عن طلب الترخيص المنصوص عليه، فالقانون السوري اعتمد الترخيص، بخلاف التصريح أو الإعلان أو الإبلاغ.

فإبلاغ الجهات المختصة بالمظاهرة إنما يكون على سبيل الإحاطة، لحماية المتظاهرين، وحماية الممتلكات، مع التأكيد أن التظاهر حق أساسي.. والحق الأساسي لا يحتاج إلى ترخيص، إنما فقط إلى إعلام السلطات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المظاهرة.

ونحن نظن أن النص الوارد بإمكانية الرفض، حتى مع كون قرار الوزارة معللاً، هو مفهوم فضفاض للغاية، والذي يمكّن الوزارة من أن تتذرع بأمور مقبولة وغير مقبولة، وهو ما قد يضطر معه المنظمون للاعتراض أمام محكمة القضاء الإداري..

وبالتالي إماتة التظاهرة بوقتها، وتوقيتها، وضرورتها، وأهدافها، وأسبابها، مع إطالة أمد النزاع والتقاضي، وإجراءاته!

فضلاً عن أن المرسوم قد نص على أن للجهة المختصة الحق في تعديل موعد المظاهرة أو خط سيرها، وهو عود على بدء!

وعلينا أن ننبه إلى أن هذا المرسوم لم يحدد وسائل فضّ التظاهرة غير المرخصة، خلافاً للعديد من القوانين العالمية التي تلزم رجال الشرطة باستخدام العديد من الوسائل السلمية والتحذيرية قبل البدء بتفريق المظاهرة..بالرصاص الحي!.

ثم يهدد المرسوم بأنّ مخالفة أيّ من أحكامه ستؤدي إلى تطبيق المواد ٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩ من قانون العقوبات السوري، والتي تحوي عقوبات قاسية، وفضفاضة، في حين نصت بعض القوانين العالمية وبصراحة على عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر، وغرامة مالية تفرض بحق من يُنظّم مظاهرة غير مُعلن عنها، لا بحق من يشترك أو يتجمّع.

وفيما أكدت معظم تلك القوانين العالمية على فكرة المسؤولية الفردية عن الخروقات التي تحدث أثناء التظاهرة، وهو ما ينسجم مع المنطق القانوني السليم في المسؤولية وشخصيتها، يتبنى القانون السوري فكرة المسؤولية الجماعية، وإلقاء الحمل على المنظمين!

ولا نعلم حتى اليوم في أيّ من بلدان العالم التي تحوي قوانين للتظاهر، أو التي تبقي التظاهر على حالته الأساسية من الإباحة، وسواء كانت التظاهرة مصرحة أم لا أن قوات الأمن والشرطة، قد تتصرف بأي شكل من أشكال القمع أو العنف في مواجهة متظاهرين أو مطالبين أو محتجين عزّل!

مما يدعونا للتساؤل: هل كان أسلوب فض التظاهرات، والاعتقالات، إنما نتج عن حالة غياب القانون، أم هل بوجوده اليوم، وبالحصول على الترخيص اللازم، قد ينجو المتظاهرون من سياط العقاب!

صدر قانون تنظيم حق التظاهر السلمي، فهل - يا ترى - حصل المواطنون على حق التظاهر السلمي؟!

essamaldean@yahoo.com ■

سورية على مفترق طرق..

الليبرالية في خدمة الاحتكار والفوضى.. والمؤامرة!

◄ عشتار محمود

النظام الرأسمالي العالمي، ومنذ بدايات تبلور الرأسمالية الاحتكارية، أنتج فكرياً مدارس واتجاهات تتباين بشكل واسع من حيث بداية الحلقة المفرغة التي تدور فيها ونهايتها، إلا أنها لا تخرج عن الدائرة نفسها بمسلمات وبديهيات قائمة على هيمنة نمط الإنتاج القائم... فمهما تعارضت الكينزية مع النقدية الفريدمانية إلا أن المدرستين تعبران عن تكتيك تسيير مصالح الرأسمالية الاحتكارية، الأولى في وقت الأزمات، والثانية في فترات الازدهار والرواج.

تعود اليوم الكينزية بأشكال جديدة لتسوق لدور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي، وتحديداً دول المركز، نتيجة اشتداد الأزمة ومضاعفاتها، والحاجة إلى دور الدولة القوي القادر على فرض التمركز ضمن دوائر أضيق وإخراج اللاعبين الصغار من السوق، وتجييش كل الموارد الاجتماعية لخدمة القطاعات الكبرى المتهاوية، ما يشكل خطراً حقيقياً على المنظومة بأكملها.. بالمقابل، وعلى مستوى دول الأطراف بكل مستوياتها، يستكمل تسويق سياسات المدرسة النقدية، أو ما يسمى اقتصاديات العرض القائمة على منهجية أولوية التحفيز والاستثمار كمولد لحركة السوق العفوية المطلقة والقادر على خلق النمو والتشغيل، وربط هذا بريادة القطاع الخاص والانفتاح الواسع، مما يتطلب لجم دور الدولة وحصره بالدور الخدمي الإشرافي بأضيق حدوده، وهو ما يلبي تسريعاً وتعميقاً لعمليات النهب الممنهج والشرعي مساعداً بإعادة تركيز الموارد خدمة للاحتكارات والدول المتهاوية..

الأزمة الرئيسية للنظام الرأسمالي القائمة على التناقض ما بين الاحتكارات الرأسمالية وضرورات الربح الأعلى والأشد تمركزاً، مقابل جيوش من العاطلين والفقراء والمهمشين، تضع البشرية بأكملها أمام تبني المنظومة الحاكمة بكل مدارسها ونخبها ومؤسساتها لخيار الحرب، بأشكالها اللا متعددة، أو ما يمكن تسميته بشكل أدق «خيار الهدم الممنهج»، منظومة متينة يشكّل فيض المهمشين حطبها المتقد، وطفيليو الليبرالية الريعيون مشعلي نارها وحماتها، وصولاً إلى استكمال عوامل البناء الواعي للفوضى والعنف، ما يؤمن قتل احتمالات الاستقلال وخلق النماذج البديلة الخارجة عن المنظومة العالمية، ويؤمن بالضرورة الهيمنة الكاملة، وهو ما تم السير به منذ إعلانهم موت النماذج البديلة فكرياً وعملياً مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الليبرالية الجديدة على الفكر العالمي، وتوسيع دور المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية)، كلاعب أساسي في صياغة نهج العولمة الاقتصادية بأكثر أشكالها توحشاً واتساعاً عن طريق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي الذائعة الصيت. ويكفينا ما آلت إليه الحال في دول مثل مصر وتونس نتيجة الاتباع الممنهج لهذه السياسات، وهو ماسوّق له في المحافل الدولية على أنه خط اقتصادي يمثل معجزات في النمو والتنمية، بينما كان على أرض الواقع يخلق شروط الثورة بتوسيع الفقر والتهميش والفساد الطفيلي والقمع والعنف المرافق.

سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي

تبلورت هذه السياسات في اطار أزمة المديونية العالمية، كجملة من السياسات التي تشترطها المؤسسات المالية العالمية لتقديم القروض وجدولة الديون، وسرعان ما أصبحت بنوده وسياساته هي المنهجية المتبعة في كافة برامج الإصلاح الاقتصادي لدول الأطراف، والتي يتلخص أهمها بالتالي:

– تحييد دور الدولة الانتاجي عن طريق بنود تشمل جميع جوانب السياسات الاقتصادية مثل إلغاء مؤسسات القطاع العام الاقتصادية والاتجاه نحو خصخصتها، سياسات التحرير بكل جوانبها حرية التجارة، تحرير الأسعار، وما يتطلبه من إلغاء الدعم الانتاجي والاستهلاكي، تقليص الانفاق الحكومي، تثبيت الأجور، وتقليل التوظيف الحكومي.

– يقابلها توسيع دور القطاع الخاص وعدم تأطيره أو توجيهه، بتحفيز الاستثمار الأجنبي وتقديم المزايا الواسعة، والسماح بحرية خروج الأموال والأرباح، توفير بيئة نقدية ومالية قائمة على إزالة كافة القيود التي تعزل الاقتصاد عن الاقتصاد العالمي، من تحرير حركة النقد الأجنبي، إلى إقامة سوق للأوراق المالية المحلية، وتعويم للعملة الوطنية، وخصخصة القطاع المصرفي، وإزالة القيود على الاستيراد، والتراجع عن سياسات تصنيع بدائل الواردات.

– ثم اشتراط الدخول في الاتفاقيات الدولية والشراكات كخطوة هامة لتقسيم العمل الدولي وقطع احتمالات البدائل.

الإصلاح الاقتصادي في سورية ولادة قطبي الفوضى عن طريق الليبرالية

غابت المنهجية عن الاقتصاد السوري بشكل واضح، ومنذ رفع لواء الإصلاح الاقتصادي، لم يحمل اتجاهاً واحداً تمّ السير عليه بشكل دقيق، إلا أن خط السير العام كان يوضح تبني سياسات التكييف والتثبيت السابقة بشكل تدريجي، ويعكس توسع دور الليبراليين ودعاة الانفتاح، مقابل تضييق دور المانعين، والذين تحمل قلّة قليلة منهم منهجية بديلة، بينما أكثريتهم تحكمها المصالح الضيقة والعقليات المتكلسة لعدم تبني الاتجاه الجديد. هذه اللامنهجية، مع غياب التمثيل الجماهيري، وبالتالي غياب مصالح الجماهير، أعطت السيادة لأصحاب المشروع الليبرالي، وهو ما توضح بالتبني الممهنج لاقتصاد السوق «الاجتماعي» منذ عام ٢٠٠٥.

الإصلاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، الخصخصة، تحرير التجارة، الانفتاح الاقتصادي، الأسواق المالية، تطوير القطاع المصرفي، الدولة المشرفة، دولة الخدمات، تحرير الأسعار، ترشيد الانفاق الحكومي، مجتمع رجال الأعمال، التشاركية في المرافق الهامة، المناطق التجارية الحرة، الشراكات الأوروبية والأورومتوسطية، اللامركزية والتخطيط الإقليمي.. وغيرها من المصطلحات الاقتصادية الرنانة حمّالة الأوجه، التي أريد لها أن تحمل مع حامليها من أصحاب الياقات البيضاء وأبواق مجتمع رجال الأعمال ما يدّعى بأنه ثقافة جديدة على الاقتصاد السوري «المتكلس المؤدلج الرجعي الشمولي صاحب مبادئ التخطيط ودور الدولة المهيمن..»، لم تستطع هذه المصطلحات مع الفكر الذي حملها أن تخرج من إطار إدماج الاقتصاد السوري ضمن دائرة العولمة الشرسة، رغم أنها حاولت بضغط الواقع السوري ومفرداته أن تأتي بالثقافة الجديدة مشبّعة بأنغام عدم الافراط والحذر والحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة والقطاع العام، والشراكة معه.. ولكنها لم تقدر إلا أن تفرط نسبياً، وتعمل بتسارع مطلوب، لأن منتظري الثغرات في الخارج كانوا على إدراك تام بأن طريق النقيض في المجتمع السوري هم العناصر الرئيسية للخرق المطلوب، وهي الأرضيّة المعوّل عليها، والمتمثلة بأصحاب المليارات وربما (التريليونات) المنهوبة من جهة، ومن جهة أخرى المستوى المطلوب من الاحتقان الاجتماعي والفقر والمهمشين. فتأتي الليبرالية لتمثل الحل الأعمق والأمتن والأقل فضحاً وإثارة للتساؤلات، وكذلك الأطول أمداً والأعمق تأثيراً، متيحة شرعية النهب، بتوسيع اقتصاد السمسرة والريع، وتأريض الاقتصاد الانتاجي موّلد التراكم والنمو وفرص العمل، ومتبنية ما يمكن تسميته بالفكر الليبرالي «اقتصاد العرض» الذي يعتمد على حقيقة أن الأسواق هي الموّلد الذاتي للنشاط الاقتصادي، وآلية عملها العفوية هي الضمانة لتسريع مفاعيلها، وما علينا إلا أن نتخلص من تكلسنا وجمودنا ونفتح صدورنا الرحبة لكل «العروض»، فالمال هو السيد ونحن العبيد، ورجعي كل من يسأل من أين يأتي؟ ومقابل ماذا؟ وقصير النظر كل من يرى أن الاعفاءات المقدمة، والضرائب المخفّضة لن تعود على الشعب السوري واقتصاده رخاءً ونمواً وعمالة، وأحادي الرؤية كل من يدعي أن النمو يتطلب قطاعات انتاجية، فالمال يولد من المال ويوّلد المال، وهذا المهم...

وقررت الليبرالية وحاملو لوائها في سورية أن القطاع العام متهالك، وهو محكوم بهذا التهالك نتيجة طبيعة ملكيته، وحكمت كما حكم العالم أجمع على الملكية العامة بموقع في صفحات التاريخ، فبدأت بخلق مسوغات بيعه وتصفيته أو تشاركه، وخشيت على المرافق الهامة كالمطارات والكهرباء المرافئ من تعفن الملكية العامة، فاستشرست لابتلاعها!.. وأعيق تثبيت العمال، وطردت مجموعات من هنا وهناك بذرائع مختلفة، وفكّت الدولة التزامها عن تشغيل الخريجين في عدة فروع، وقلّصت إنفاقها على القطاعات الانتاجية.. أما في القطاع المصرفي، فكانت الحرب على احتكار الدولة لقطاع التسليف والإقراض والادخار، وتمخضت عن بنوك خاصة وفروع لمؤسسات مالية كبرى تساهم مساهمة فعّالة في تركيز الادخارات السورية الكبرى وتشغيلها في المؤسسات العالمية، محوّلة الكم الهائل من العرق السوري نحو التشغيل الريعي، وتاركة فتات القروض الاستهلاكية كمورد ربح عال، ومؤمنة لكبار المودعين آلية محلية للتبييض، إلى أن وصلت اليوم إلى إدانة الدولة بقروض محلية قصيرة الأجل، لتمويل قطاع الكهرباء في سورية..

أمّا الأخطر فكان على صعيد دور الدولة الداعم والراعي للفئات الفقيرة ومصادر رزقها، فإجراءات إلغاء الدعم وتحرير الأسعار، وتبني مصلحة السوق ومصلحة سادته، كانت عاملاً حاسماً في الإفقار الواسع الذي قابله غنى كبير ومركّز.

الليبرالية والمؤامرة

اللعب على القطبين الناتجين عن الليبرالية، أي الفساد الطفيلي والبيئات المهمشة المتوترة، لا يمكن أن يتم إلا بما تتيحه السياسات الليبرالية من خلق ما يسمى (الدولة الرخوة) غير القادرة على كبح جماح الفساد الذي يستشري في جميع المفاصل، ويتحول إلى منهجية ومنظومة تصبح عصيّة على الاختراق ومترابطة بقوة مشكّلة حصناً من المصالح، معيقة كل الحلول الجذرية التي تتحول إلى ضرورة وطنية في اللحظة التي تتفجر فيها الفئات المحتقنة والمغيبة، والقابلة أيضاً للاختراق والتسيير في ظل غياب العمل السياسي وتهميش لدور القوى الوطنية، وهو ما يرمي البلاد في دوامة الفوضى التي أصبح المجتمع السوري وسورية ككيان تحت رحمة مفاعلاتها وفي يد كل من يملك القرار لانتشالنا منها.

ما تحتاجه سورية اليوم، هو ذاك القرار الوطني السياسي الذي يصيب موطن الأزمة، أي الليبرالية، ليلغي كل مفاعلاتها الاقتصادية السياسية الاجتماعية، قاطعاً قطعاً تاماً مع كل السياسات التي تنتمي إليها، ومعيداً للفئات المهمّشة الكرامة والثقة الضائعتين ببتر كل يد تجبرت وحصّنت نفسها بالفساد وترابطاته، ومحاسبة كل من ساهم في التسويق والعمل الصريح لهذا النهج، والتراجع عن اقتصاد السوق الاجتماعي، والاعتذار عن انتهاجه. ذاك ما يعيد للدولة هيبتها وهيمنتها الحقيقية التي تأتي من ارتباطها بمصالح الشعب وفقرائه وتخليها عمن استقوى على المستضعفين وسرق أرزاقهم وحرمهم من حماية الدولة وتبنيها لهم.

من يعمل على أخذ هذا القرار إنما يعلن القضاء على منابع المؤامرة الداخلية، ويلفّ الشعب السوري حول الكيان الوطني بالقضاء على شعور المنفى داخل الوطن.

■■

الاستثمار في الأزمة على حساب الوطن والاقتصاد الوطني

يتجاهل الكثيرون أو يتناسون ذكر الاقتصاد بدلالاته ومعانيه، وبما يشكله من عمق لأي حراك شعبي قائم، فالتركيز يقتصر على السياسي مطالب وتداعيات، بينما يغيب الاقتصاد بكل تجلياته..

لا يراود الشك أحداً أن للاحتجاجات وللحراك الشعبي الذي يحدث الآن في الشارع السوري منذ أكثر من ستة أسابيع نتائج وتبعات سلبية على الاقتصاد، ولن نبالغ إن قلنا إن تراجعاً كبيراً أصاب معظم قطاعاتنا الاقتصادية، وفقدت معادلة الإنتاج والاستهلاك توازنها أيضاً، وأصبح ركود الأسواق سيد الموقف، والمترافق مع «غياب» الدولة عن مراقبة التجاوزات الحاصلة في هذا القطاع الاقتصادي أو ذاك، فالقضية عند البعض مناسبة لاستغلال الفرص واستثمار الأزمة على حساب الوطن النازف بشهدائه واقتصاده، هذا بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التخريب والتدمير لبعض المنشآت العامة أثناء الحدث.. إذاً فالاقتصاد في أزمة، أو في أحسن الأحوال يمكن القول إن هذه الارتكاسات هي مقدمات لأزمة اقتصادية قادمة لا محال، وبالتالي علينا التفكير بكيفية إدارة هذه الأزمة بشقها الاقتصادي وليس السياسي فقط..

اهتزاز الليرة السورية

على الرغم من تأكيد مصادر مصرفية في «سورية المركزي» أن سورية تتمتع باحتياطي نقدي كبير يتيح دعم الليرة الوطنية دون أن يسبب ذلك أي خلل في النظام المالي أو في السياسة النقدية المعتمدة في البلاد، إلا أن الواقع يقول إن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وصل لـ٥٥ ليرة سورية لكل دولار في السوق السوداء، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الأحداث في سورية، وهذا يعني أن الظروف الحالية أتاحت للبعض التلاعب بقيمة الليرة السورية، ولكن كيف تم هذا التلاعب؟! ومن يقف وراءه؟!

إن من يلعب بالليرة السورية يسعى دون شك لتخريب الاقتصاد الوطني، وشركات الصرافة في قائمة المتهمين، كما أن هناك شبكات، أو بالأحرى مافيات اقتصادية لا يمكن إنكار وجودها وسعيها خلال الشهرين الماضيين لسحب أكبر كمية من الدولارات من مصارفنا، مستغلين قرار المصرف المركزي الذي يتيح لكل مواطن سوري تصريف ١٠ آلاف دولار شهرياً. وتمثلت أشكال عمل هذه المافيات والشبكات في استغلال بعض الشباب، وسحب ١٠ آلاف دولار على أسمائهم شهرياً، مستعينة بصورة عن هوياتهم فقط، وأعدادهم ليست بالقليلة، مقابل إعطائهم ٥٠٠ ليرة سورية على كل عشرة آلاف دولار يصرف على اسم أي أحد منهم، أي يتم إغراؤهم وإعطاؤهم «من الجمل أذنه»، وهذه هي إحدى الأوجه التي أدت لتراجع قيمة الليرة لدينا..

لكن الإجراءات الرسمية لم تستشعر الخطر المحدق بالليرة إلا بعدما بدت واضحة للعيان، وقامت الحكومة السورية بإلغاء قرار سابق كان يتيح لأي مواطن شراء ١٠ آلاف دولار شهرياً للمصاريف الشخصية، لتخفض المبلغ إلى ٥٠٠٠ ل.س في الشهر. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: كيف أبقت الجهات المصرفية المركزية على حرية شراء دولار بهذه القيمة الكبيرة على الرغم من الأحداث التي تفترض محاولة البعض التلاعب بقيمة الليرة السورية وأخذ سورية إلى الهاوية اقتصادياً؟! كما لابد من التساؤل عن مدى تأثير وقدرة القرار الإيراني القاضي ببيع نفطها بالليرة السورية منذ ١ أيار ٢٠١١ على إعادة الاستقرار لليرة السورية؟!

فقرار المركزي كان يتيح تحويل ٢,٢ مليار دولار شهرياً للخارج، أو وضعه في أحسن الأحوال خارج البنوك والتداول في أن معاً، هذا إذا ما فتح ١ ٪ من السوريين حساباً من هذا النوع فقط؟! وبالتالي فإن القيمة تتحول تلقائياً إلى ٢٧ مليار دولار سنوياً، وهذا يشكل نصف ناتجنا المحلي الإجمالي، وسحبه وتحويله للخارج أو تجميده خارج مصارفنا يعني حدوث انهيار اقتصادي دون مبالغة، وهذا ما دفع ببعض الشباب للدعوة عبر موقع الواصل الاجتماعي (فيسبوك) لإيداع ولو ألف ليرة سورية لدعم العملة السورية لإعادة القوة لليرة السورية!..

تراجع التحويلات

التحويلات المالية من السوريين في الخارج ليست بالكبيرة بالطبع قياساً بناتجنا المحلي أو بالعديد من التحويلات في الدول المجاورة كلبنان ممثلاً، ومع ذلك فالأحداث التي تشهدها سورية أدت لتراجع هذه التحويلات بشكل واضح كما يؤكد البعض، وهذا التراجع مشابه للتراجعات في التحويلات التي ترافقت مع اندلاع الاحتجاجات في كل من مصر وتونس التي توقفت بشكل كامل أحياناً، حيث يؤكد العديد من المصرفيين السوريين أن التحويلات المالية للسوريين المقيمين في الدوحة انخفضت بنحو ٣٠٪ مثلاً، وهذا يمكن تعميمه بنسب أقل أو أكثر على أغلب الدول.. وهذا التراجع سيؤثر بدوره على الحركة الاقتصادية في سورية، حيث يعيش الاقتصاد السوري اليوم ركوداً وتباطؤاً لا سابق له..

للسياحة نصيب

لقطاع السياحة نصيبه أيضاً من التأثيرات السلبية للاحتجاجات والحراك الشعبي بكل تشعباته وتعقيداته على الأرض، إن لم نقل بأنه أكثر القطاعات تضرراً على الإطلاق، فالاضطرابات التي تشهدها عدد من المدن السورية ألقت بظلالها على قطاع السياحة، لأن أول ما يطلبه السائح هو الأمان، وبافتقاد هذا العامل يغيب السياح عن شوارعنا ومناطقنا الأثرية، حيث تؤكد أرقام الشركات السياحية السورية تراجع عدد السياح منذ مطلع هذا العام بنسبة ٨٠٪ قياساً بأعدادهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٠، والذي ترافق أيضاً مع إلغاء أغلب الحجوزات السياحية التي كانت مقررة، ويتضح هذا بشكل أكبر من خلال طلب بعض الدول الأجنبية (أمريكا، دول الاتحاد الأوروبي، الدول العربية) من رعاياهم عدم التوجه إلى سورية، بل إن البعض طلب من مواطنيه الخروج من سورية، مما خفض عدد الليالي السياحية في الفنادق وأدى لتراجع عدد السياح القادمين إلينا..

وكمؤشر آخر على عمق أزمة القطاع السياحي، تراجع حركة العبور البرية بين سورية ولبنان، حيث يشكل عدد القادمين من لبنان للتبضع أو للسياحة ما يتراوح بين ٢٠ – ٤٠٪ من مجمل الحركة السياحية الإجمالية، وهذا التراجع يتراوح بين ٢٠ – ٤٠٪ من مجمل الحركة السياحية الإجمالية، وهذا التراجع سيكسر ظهر سياحتنا بالتأكيد..

■■

مؤشرات ليست اقتصادية وحسب..

ظهرت مع بدء الحراك الشعبي في سورية، ثلاثة ملامح اقتصادية موازية، مترابطة عضوياً، شملت العالم.. النفط أخذ بالارتفاع باطراد، حتى وصل مؤخراً إلى سعر ١٠٩,١٥ $ للبرميل الواحد.. وهو في صعود.. الذهب راح يرتفع بدوره، حتى وصل هو الآخر إلى نحو ٤٨,٧٦ $، وهو في صعود مستمر أيضاً..

أما الدولار، وبتأثير من العاملين السابقين، فقد تراجعت قيمته الشرائية (الحقيقية) بشكل كبير، وربما غير مسبوق..

هذه المؤشرات تعني وصول أزمة الرأسمالية عموماً، والأمريكية خصوصاً إلى مرحلة متقدمة جداً، وما عرفناه عن تاريخ الرأسمالية، فإن وصول أزمتها إلى هذا المستوى، يعني أنها باتت محكومة بحرب وشيكة جداً، فالحرب أولاً وأخيراً هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها كلما أصيبت بضيق تنفّس حاد..

فهل شعوب العالم، وعلى رأسها شعوب الشرق، وفي مقدمتها شعبنا في سورية، يدركون ذلك؟ ثم ما مقدار استعدادهم للمواجهة وهو الأهم؟؟

■■

طنطاوي لوّح بانقلاب «لتصحيح أوضاع مصر»

كشفت برقية دبلوماسية أمريكية أن وزير الدفاع الرئيس الحالي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المشير محمد حسين طنطاوي كان مستاءً من جمال ابن الرئيس السابق حسني مبارك واحتمال خلافته لوالده، وأنه لا يستبعد القيام بانقلاب لتصحيح الأوضاع في حالة غياب مبارك.

يعود تاريخ البرقية إلى نيسان ٢٠٠٧ وسربها «ويكيليكس» مؤخراً، وتورد تفاصيل اجتماع بين نائب مصري (حذف الموقع اسمه لأسباب أمنية وقانونية) ومسؤولين بالسفارة الأميركية بالقاهرة.

وتبين البرقية أن البرلماني قال للأمريكيين إن جمال الذي يحتمل أن يخلف والده يرى في كل من وزير الدفاع، ومدير المخابرات عمر سليمان، تهديداً لبلوغه هدفه في الرئاسة، كما أكد أن طنطاوي قال له بصورة شخصية إنه في حالة استياء متزايد من جمال.

وحذر المتحدث المصري الأمريكيين من ازدياد ثقة جمال ومجموعته بأن الأمور ستسير وفق هواهم بعد تعديلات دستورية أقرت في آذار ٢٠٠٧ ويعتقد أنها أتت لتكريس خلافة جمال، وأنه سيعمل على إزالة العوائق التي تعترض طريق رئاسته (طنطاوي وسليمان).

وتقول البرقية إن المتحدث البرلماني أشار إلى أن طنطاوي قال له إنه لم يعد يستطيع احتمال فساد جمال «وحاشيته» وأنه «لا يستطيع تحمل ما حدث في البلاد وما يمكن أن يحدث بها». كما عبّر عن عدم ارتياحه للتعديلات الدستورية ورأى أن تنفيذ انقلاب في مرحلة ما بعد مبارك هو الحل الأفضل.

ويقول المتحدث عن طنطاوي «نحن في وضع مريع وبين خيارات أحلاها مر».

ويختتم كاتب البرقية السفير الأمريكي بمصر آنذاك فرانسيس ريكاردون برقيته إلى الخارجية الأميركية بواشنطن بالتعليق التالي:

«في الوقت الذي يعتبر (البرلماني المصري الذي تم حذف اسمه) مصدراً جيداً للمعلومات بوصفه نائباً برلمانياً له وضعه، فإننا نشدد بأنها المرة الأولى التي يثير فيها أحد مصادر معلومات السفارة مسألة انقلاب مرحلة ما بعد مبارك. وفي الوقت الذي تعتبر فيه مسألة الخلافة الرئاسية من المواضيع الساخنة والمفضلة لصالونات القاهرة السياسية، فإن مسألة الانقلاب موضوع حساس لا يتم عادة تناوله بانتظام في الأوساط المصرية».

● **موقع «ويكيليكس»**

«حماس» تقبل بدولة مستقلة في الضفة وغزة

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في احتفال توقيع وثيقة الوفاق الوطني أقيم الأربعاء في القاهرة إنهما عازمان على طي «صفحة الانقسام السوداء». وأعلن مشعل تمسكه بالهدف الوطني الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي كلمة افتتح بها احتفال المصالحة بين فتح وحماس قال عباس إن «صفحة الانقسام طويت إلى الأبد» واتهم «إسرائيل» بالتذرع بالمصالحة للتهرب من السلام.

وزعم عباس أنه يرفض التدخل الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية مؤكداً أن «حماس جزء من شعبنا» (!!) و«ليس من حق أحد أن يقول لنا لماذا تفعلون هذا أو ذاك» و«أقول لنتانياهو أنت يجب أن تختار بين الاستيطان والسلام».

وقال مشعل في كلمته إن حركته ستعمل على تحقيق «الهدف الفلسطيني الوطني» وهو إقامة «دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أرض الضفة والقطاع عاصمتها القدس الشريف ودون تنازل عن شبر واحد أو عن حق العودة»، موضحاً أن حماس مستعدة «لدفع أي ثمن من أجل المصالحة» وأن «معركتنا الوحيدة مع إسرائيل».

وعند بدء الاحتفال رسمياً جلس عباس على المنصة في قاعة الاحتفال إلى جوار وزير الخارجية المصري نبيل العربي ورئيس المخابرات المصرية مراد موافي بينما جلس مشعل في الصف الأول للقاعة إلى جوار الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى.

وحضر الاحتفال ممثلون عن ١١ فصيلاً فلسطينياً وقعت الثلاثاء الاتفاق في العاصمة المصرية بعد أن قامت حركتا فتح وحماس بتوقيعه الأسبوع الماضي على نحو مفاجئ بعد قرابة عامين من المفاوضات. وشارك ثلاثة من «النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي» هم أحمد الطيبي ومحمد بركة وطلب الصانع.

واجتمع عباس بعد ظهر الأربعاء في القاهرة مع مشعل والأمين العام لحركة الجهاد رمضان عبد اللّه شلح بحسب مصادر فلسطينية. وبدأ هذا الاجتماع فور انتهاء الاحتفال باتفاق المصالحة.

ويعود آخر لقاء بين عباس ومشعل إلى نيسان ٢٠٠٧ في القاهرة. وقال عباس خلال لقاء في صحيفة الأهرام المصرية مساء الثلاثاء إن «إسرائيل لا تريد المصالحة والتصعيد الإسرائيلي على أشده ضد هذه المصالحة وكأن إسرائيل مستفيدة من الانقسام» (!!!). وأضاف أن «رئيس الوزراء الإسرائيلي قال علينا الاختيار بين حماس والسلام ونحن نقول عليه الاختيار بين الاستيطان والسلام ونختار حماس باعتبارهم أخواننا ونختار إسرائيل باعتبارهم شركاء بالسلام(!!). لكنه أكد أنه «إذا وافق نتنياهو على وقف الاستيطان وتحديد مرجعية حدود عام ١٩٦٧ للمفاوضات لا نمانع في العودة لها».

من جهته اعتبر خالد مشعل أن «الأجواء الجديدة التي تشهدها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير» ساهمت في إنجاز المصالحة «بيسر». وقال للصحافيين إثر لقاء مع الأمين العام للجامعة العربية مساء الثلاثاء «إننا فخورون بالثورة المصرية العظيمة وبشعب مصر الذي قدم نموذجاً منيراً ونتطلع إلى مصر القائدة بدورها الإسلامي والإقليمي والدولي الكبير. وسعداء باحتضانها المصالحة الفلسطينية». وأضاف أن «الروح التي تسود مصر بعد الثورة ساهمت في انجاز المصالحة بيسر وانعكست علينا كفلسطينيين لندخل عصراً فلسطينياً وعربياً جديداً يمكننا من حشر إسرائيل في الزاوية من أن نعبر عن إرادتنا الفلسطينية التي على الكل أن يحترمها».

بدوره شدد موسى على الدعم العربي للمصالحة الفلسطينية. وأشار إلى أنه استقبل الكثير من ممثلي المنظمات الفلسطينية الذين أجمعوا على ضرورة تلك المصالحة من أجل وحدة الصف. مؤكداً أن العرب يؤيدون المصالحة الفلسطينية ويدعمونها «وسيحمونها».

في هذا الوقت قال رئيس حكومة الاحتلال إن اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس هو «ضربة قاسية للسلام». وصرح نتنياهو للصحافيين في لندن حيث من المقرر أن يجري محادثات مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون «ما حدث اليوم في القاهرة هو ضربة قاسية للسلام ونصر عظيم للإرهاب».

ودعا نتنياهو الثلاثاء رئيس السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن اتفاق المصالحة مع حماس و«اختيار السلام» مع الكيان الإسرائيلي، بعدما صرح مؤخراً أن على عباس الاختيار بين «المصالحة مع حماس وبين السلام»، معتبراً أن هذا الاتفاق يغلق الباب أمام ما يسمى بعملية السلام. ويقضي الاتفاق بتشكيل حكومة تكنوقراط تتولى إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية وبإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني بعد عام من إعلانه. وتبقى الملفات السياسية وخصوصا عملية «السلام» من اختصاص منظمة التحرير. غير أن الاتفاق ينص على تشكيل قيادة موحدة من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إضافة إلى الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية من اجل التشاور حول القضايا السياسية.

أمريكياً، أجرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون محادثات هاتفية مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ورئيس حكومة الاحتلال نتنياهو كلاً على حدة مساء الثلاثاء حول المصالحة الفلسطينية. وقال المتحدث باسم الخارجية مارك تونر إن كلينتون أثارت خصوصاً مسألة المساعدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية.

لكن مسؤولاً أمريكيا لم يكشف هويته قال إن وزيرة الخارجية لم تهدد بإلغاء المساعدة في حال تم الاتفاق بين فتح وحماس. ورفض تونر التكهن مسبقاً برد فعل واشنطن موضحاً فقط أن الولايات المتحدة «ستقيم سياستها في ضوء تشكيل الحكومة». وذكّر المتحدث أيضاً بموقف واشنطن التي تؤكد أنه «إذا كانت حماس تريد أن تؤدي دوراً سياسياً فعليها نبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود واحترام الاتفاقات الموقعة». ومن المقرر أن تبدأ المشاورات حول تشكيل الحكومة الجديدة بعد الاحتفال بالمصالحة.

في سياق متصل، تضمن تقرير داخلي وسري، نشرته صحيفة «هآرتس» العبرية، توصيات بشأن سياسة «إسرائيل» حيال إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ويعتبر التقرير أن هذه الخطوة الفلسطينية بالذات فرصة إستراتيجية إيجابية من الممكن أن تفيد «إسرائيل». كما يتضمن التقرير توصيات تتعارض مع ما يطرحه بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة بشأن اتفاق المصالحة الفلسطينية.

وبحسب التقرير فإن «الخطوة الفلسطينية ليست خطراً أمنياً فقط، وإنما فرصة إستراتيجية لخلق تغيير حقيقي في الساحة الفلسطينية، وأن هذا التغيير من الممكن أن يفيد المصالح الإسرائيلية على المدى البعيد. وجاء أن التقرير الذي تسلم نسخا منه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان ومدير عام وزارته رفائيل باراك ومسؤولون كبار آخرون، قد أعد من قبل الشعبة للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية، وهي هيئة تتألف من دبلوماسيين مهنيين وتقوم ببلورة توصيات للسياسة الإسرائيلية حيال قضايا مختلفة تتصل بعلاقاتها الخارجية.

وتضمنت توصيات التقرير بأن تتخذ «إسرائيل» توجهاً بناءً بحيث يحتد الصراع بين الفلسطينيين بشأن البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية وعدم جاهزية حركة حماس للاعتراف «بإسرائيل». ويعتقد معدو التقرير أن التوجه «الإيجابي» من قبل «إسرائيل» تجاه الخطوة الفلسطينية سوف يعزز العلاقات مع الولايات المتحدة، وأنه على «إسرائيل» أن تعمل كلاعب ضمن مجموعة وأن تنسق مع الإدارة الأمريكية الرد على حكومة الوحدة الفلسطينية، الأمر الذي يعزز دور الولايات المتحدة ويخدم المصالح «الإسرائيلية».

كما يدعو تقرير وزارة الخارجية «إسرائيل» إلى توخي الحذر في سياستها وتصريحاتها في هذه المرحلة الحالية قبل المصادقة على الاتفاق. وأنه يجب أن يكون الرد الإسرائيلي على تشكيل حكومة وحدة فلسطينية مدروساً ويأخذ بالحسبان ضرورة مواجهة النوايا الفلسطينية بشأن طلب الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول المقبل. كما يتضمن التقرير عدة توصيات أخرى أولها مواصلة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية ويدعو التقرير أيضاً إلى أن تطالب «إسرائيل» المجتمع الدولي بوضع معايير مفصلة بشأن الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ويقترح التقرير إيفاد بعثة لإجراء محادثات في القاهرة من أجل تعزيز التنسيق مع الحكومة المصرية المؤقتة، علما أن مستشار نتنياهو، يتسحاك مولخو، سوف يتوجه الأحد المقبل إلى القاهرة حيث يلتقي وزير الخارجية نبيل العربي ومسؤولين مصريين آخرين.

■■

السودان: قتلى بأبيي والجنوب يضمها «دستورياً»

اتفق ١٨ حزباً سياسياً في جنوب السودان على تضمين منطقة أبيي المتنازع عليها في دستور البلاد المقترح، في حين قتل ١٢ شخصاً في تجدد الاشتباكات بين الجيش الشمالي وشرطة الجنوب في هذه المنطقة، وسط تبادل اتهامات بين الطرفين بشأن مسؤولية بدء القتال. وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير قد هدد قبل أيام بعدم الاعتراف بدولة الجنوب المنتظر إعلانها إذا تضمن دستورها منطقة أبيي، التي شدد البشير على أنها شمالية وستبقى كذلك إلى الأبد.

وفي هذه الأثناء، قتل ١٢ شخصا في تجدد الاشتباكات بين الجيش الشمالي وشرطة الجنوب بمنطقة أبيي الواقعة على الشريط الحدودي بين شمال السودان وجنوبه.

وقال كبير المسؤولين الإداريين في أبيي دنغ أروب كول إن قافلة من الجيش الشمالي دخلت المنطقة المتنازع عليها واشتبكت مع شرطة الجنوب.

وأوضح أن كتيبة من جيش الشمال مؤلفة من ست مركبات تحمل مدافع آلية دخلت المنطقة الحدودية يوم الأحد، مؤكدا أنه «ليس لديهم تصريح»، في إشارة إلى اتفاق دولي يقضي بأن تسيّر قوة مشتركة خاصة بين الشمال والجنوب دوريات في أبيي.

ولفت إلى أن إطلاق النار بدأ بعدما أصر ضابط في الجيش على الدخول ومنعت الشرطة القافلة معتبرة أنها خطة غزو.

لكن وزير الداخلية إبراهيم محمود حامد دحض الرواية الجنوبية وشدد على أن شرطة الجنوب هي من بدأ القتال، مشيرا إلى أن قواته كانت تريد فقط الانضمام إلى قوة مشتركة بين الشمال والجنوب في المنطقة تنفيذا للاتفاق الدولي.

وقال إن القافلة أرسلت لتعزيز القوة المشتركة للشمال والجنوب بعدما أرسل الجيش الجنوبي مزيداً من القوات إلى المنطقة. ونفى الجنوب إرسال مزيد من القوات.

وتعتبر أبيي من أكثر أماكن النزاع المرشحة للاشتعال قبل انفصال جنوب السودان المقرر في تموز المقبل، حيث حشد الجانبان قوات وأسلحة ثقيلة حول المنطقة.

وكان يفترض أن يجري استفتاء بأبيي في كانون الثاني الماضي ليقرر سكان المنطقة الانضمام إلى الشمال أو الجنوب، وعرقلت الاقتراع خلافاتٌ بشأن من يملك حق التصويت، كما تعثرت المحادثات بشأن وضع المنطقة.

كما لم يحرز زعماء الجنوب والشمال تقدماً يذكر في محادثات بشأن العديد من القضايا، بينها كيفية تقسيم الديون والأصول، وكيف سيدفع الجنوب للشمال مقابل نقل النفط عبر أراضي الأخير عقب الانفصال.

■■

استعصاء متواصل في المشهد اليمني

تظاهر آلاف المواطنين في مدن عدة باليمن للتنديد باستمرار الاعتداءات على المواطنين العزل في منطقة يافع بمحافظة لحج، وطالبوا بتنحي الرئيس علي عبد اللّه صالح ومحاكمته.

كما شهدت مدينة تعز وقفة احتجاجية نسائية أمام منزل امرأة تعرضت لطلق ناري من قوات الأمن أثناء قيامها برش المياه على متظاهرين من شرفة منزلها لتخفيف وطأة حرارة الطقس.

وقال مراسلو الوكالات الإخبارية إن المتظاهرين اعتبروا أن ما يجري في يافع يكشف نية مبيتة لدى نظام صالح لتفجير الأوضاع وجرّ البلاد إلى دائرة العنف.

من ناحية أخرى استجاب أصحاب المحال التجارية في عدد من المدن لدعوة شباب الثورة للعصيان المدني يومي السبت والأربعاء من كل أسبوع لإجبار الرئيس على التنحي.

من جهة ثانية، تبادلت السلطات والمعارضة الاتهامات بشأن المسؤولية عن عمليات اختطاف متبادلة لناشطين على خلفية الاحتجاجات المطالبة بتنحي الرئيس.

وفي هذا الصدد، اتهمت وزارة الدفاع عناصر من اللقاء المشترك «باختطاف الشاعر وليد المريشي وقطع لسانه والقذف به في شارع تعز جنوب صنعاء».

واعتبرت الوزارة أن مثل تلك الاعتداءات التي تحيق بموالين للسلطة أمر يخالف القانون وكل الأعراف والتقاليد للمجتمع اليمني، مشيرة إلى أن مثل تلك الحوادث من شأنها «إقلاق السكينة العامة».

في مقابل ذلك، اتهم اللقاء المشترك جهاز الأمن القومي باختطاف ناشطة بعد خروجها من ساحة التغيير بجامعة صنعاء. وقال بيان المشترك إن الناشطة بدرية غيلان «اختطفت في أثناء خروجها من ساحة التغيير بصنعاء وأخفيت بصورة تتعارض مع نصوص الدستور والقوانين وأعراف وتقاليد المجتمع اليمني المحافظ».

واعتبر اللقاء المشترك أن الحادث «يكشف مدى الانحطاط الأخلاقي والقيمي الذي وصل إليه النظام باعتبار أنها ليست الأولى التي تطال ناشطين».

يأتي ذلك بينما يخيم الشك على فرص نجاح المبادرة الخليجية لحل الأزمة، حيث انتهى اجتماع استثنائي لمجلس التعاون الخليجي الأحد بالرياض دون اتفاق، بعد أن أصر صالح على ألا يوقع المبادرة الخليجية إلا بصفته رئيساً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم لا بصفته رئيساً للدولة، مما دفع لتأجيل التوقيع إلى أجل غير مسمى.

■■

الأول من أيار في العالم

◄ إعداد: علي نمر

تحتفل النقابات العمالية بعيد العمال منذ أكثر من مئة عام في مطلع مايو/ أيار في جميع أنحاء العالم إحياء لذكرى العشرات من العمال الذين قتلتهم شرطة شيكاغو الأمريكية أثناء إضراب عام نظمه عمال المدينة في عام ١٨٨٦ للمطالبة بحد أقصى لعدد ساعات اليوم الواحد لا يزيد عن ثماني ساعات.

وكما هي العادة فقد شهد الأول من أيار مسيرات احتجاجية في مختلف دول العالم إحياء لعيد العمال العالمي، حيث تظاهر الآلاف وسط إجراءات أمنية مشددة سجلت بعضها مواجهات وحوادث في بعض العواصم الأوربية.

ففي برلين قامت النقابات العمالية في ألمانيا بتنظيم مظاهرات في جميع أنحاء البلاد، وحسب رابطة نقابات العمال بألمانيا «دي جي بي» فإن عدد المسيرات التي تم تنظيمها هذا العام فاق مثيله في العام الماضي حيث قدر بنحو ٥٠٠ مسيرة حملت شعاراً واحداً «أجور عادلة، عمل جيد، تأمين اجتماعي، هذا أقل ما يمكن»، بالإضافة إلى مطالبة الرابطة بوضع حد أدنى للأجور بقيمة ٨.٥ يورو للساعة، وتساوي الأجر بين العامل الأساسي والمنتدب في حال كانت طبيعة العمل واحدة، والنضال من اجل إلغاء قانون التقاعد في سن الـ٦٧، وتعتبر مواجهات يوم الأول من مايو تقليدية بألمانيا وخاصة في مدينة برلين.

وشهدت مدينة اسطنبول التركية تظاهرة ضخمة بمناسبة عيد العمال وصل عدد المشاركين فيها إلى نحو ٢٠٠ ألف شخص طالبوا بتوفير ظروف عمل أفضل، ورفع أجور العاملين. وشاركت في التظاهرة التي جرت في ميدان تقسيم بالمدينة نقابات عمالية وتجمعات سياسية.

وفي المقابل نشرت الشرطة التركية نحو ٤٠ ألف عنصر لإغلاق الشوارع في قلب المدينة، ورغم ذلك لم تقع مصادمات كبيرة كما كان الحال في سنوات سابقة.

أما في اليونان فقد تمثلت الاحتفالات فيها بتنظيم مظاهرات ضخمة دعت إليها نقابات العمال والموظفين، احتجاجاً على إجراءات التقشف الجديدة التي من المتوقع أن تقرها الحكومة خلال أيام، في ظل زيادة نسبة البطالة في البلاد، والتي سجلت ١٥٪، كما ارتفعت نسبة تسريحات العمال بـ٨.٥٦ ٪ مقارنة بالعام الماضي بعد دخولها أزمة اقتصادية خانقة.

ونظمت النقابات المظاهرات بهذه المناسبة للمطالبة بإنهاء أنظمة العمل المرنة، التي تعني في نظرهم رواتب منخفضة، من أجل حماية ما يسمى بالاتفاقات الجماعية، وهي اتفاقات بين أرباب العمل والنقابات، وتعويض الخسائر التي تكبدها العاملون بسبب انخفاض الرواتب خلال الأعوام الماضية، ووضع نهاية للتعديلات التي يشهدها نظام الرعاية الاجتماعي. وقد انتقدت نقابات العمال هذه الإجراءات التي تعتبر غير مسبوقة في هذا البلد منذ حدوث الأزمة والتنديد بالشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لمساعدة اليونان على الخروج من أزمته المالية.

أما في روسيا فشارك عشرات الآلاف من الشيوعيين الروس والقوميين ومؤيدي الحزب الحاكم في تجمعات حاشدة في أنحاء موسكو احتفاء بعيد العمال، وخرجت حشود كبيرة اغلبها من المتقاعدين في مسيرات في أنحاء العاصمة المختلفة، مطالبين بالرخاء الذي كانوا يعيشونه في السابق وإعادة حقوقهم المهدورة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

وفي فرنسا المعروفة بقوة وحجم النقابات والإضرابات فيها، نظمت تظاهرات في المدن الكبرى بدعوة من النقابات للضغط على الحكومة من أجل الاتجاه لاعتماد إصلاح نظام التقاعد فيما لم يعرف نسبة المشاركة الحقيقية في الاحتفالات والمظاهرات.

وفي حالة لم يألفها الشعب المصري منذ عقود، وجو من حراك اقتصادي وسياسي ومجتمعي حر وديمقراطي، اتسم بالطموح والشفافية، احتفل عمال مصر بأول عيد لهم بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)، التي رفعت منذ اليوم الأول من قيامها شعارات «عدالة.. حرية.. كرامة إنسانية».

واعتبر المصريون أن العيد في هذا العام استعاد بقوة ذاكرة الأغاني الوطنية التي صعدت في نهاية الخمسينات في ظل ثورة ١٩٥٢، واحتفت بالعمال وتغنت بسواعدهم في بناء نهضة مصر، ليس هذا فقط بل ولأول مرة غاب عنه الخطاب التقليدي «الشهير» لرئيس الجمهورية الذي اعتاد أن يلقيه أمام حشد كبير من عمال وفلاحي مصر، ودون أن يقاطعه أحد العمال بالعبارة الشائعة عند المصاروة «البخشيشة يا ريس».

واختار العمال ميدان التحرير، مسرح الثورة بالقاهرة، للاحتفال والقيام بالعديد من الحفلات الفنية والفلكلورية لدعم الثورة ومساندة الطبقة العاملة في مصر، كما نظمت العديد من القوى العمالية والحقوقية مسيرات حاشدة لدعم العمال في عيدهم، والتأكيد على أنهم عصب التقدم الاقتصادي في مصر.

وأكد العمال المحتفلون على تحقيق العدالة الاجتماعية بما تتضمنه من حرية تشكيل التنظيمات واللجان النقابية في جميع جهات العمل الحكومية والخاصة وتفعيل دورها في تطوير منظومة العمل والتفاوض لتحسين الأجور، ومن المطالب التي طالب بها عمال مصر وضع حد أدنى للأجور بـ(١٥٠٠ جنيه)، بعد أن قضت المحكمة العام الماضي بـ١٢٠٠ جنيه، لكن الظروف والأسعار اختلفت، مع وضع حد أقصى ٢٠ ضعفاً لأجر أقل عامل، وإلغاء مرسوم تجريم الاعتصامات والإضرابات، تثبيت كل العمالة المؤقتة، إلغاء قانون العمل المعمول به حالياً بشكل يضمن الأمان الحقيقي للعامل، إلغاء قانون النقابات العمالية، وإنجاز قانون جديد يتفق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية والمواثيق العمالية التي وقعت عليها مصر، وعودة جميع العمال المفصولين عن العمل خاصة النشطاء السياسيين.

ورغم أنف الاحتلال ارتدى شارع السعدون، أحد أهم الشوارع المعروفة في قلب العاصمة العراقية بغداد اللون الأحمر، حيث نظم المئات من الشيوعيين العراقيين مظاهرة انطلقت من ساحة الفردوس، وحتى ساحة التحرير من ناحية الرصافة ببغداد كانت الأكبر بالنسبة لهم منذ الانتخابات التي جرت العام الماضي، وحمل الشيوعيون وأنصارهم وجماهيرهم خلال المظاهرة أعلاما وبالونات حمراء، ومكبرات صوت إضافة إلى علم الحزب «المنجل والمطرقة». ودعا الشيوعيون العراقيون الذين فقدوا الكثير من بريقهم خلال المسيرة إلى إعادة عمل النقابات، وحماية الصناعة الوطنية، وحمل أنصاره لافتات كتب عليها «التنظيم النقابي حق مشروع للعمال» و«نعم لإجراء انتخابات عمالية وفق النظام الداخلي للنقابات». وهتف أنصار الحزب: «احموا الصناعات الوطنية، ادعموا القطاع العام لبناء الاقتصاد العراقي». كما ردد المشاركون في المسيرة هتافات طالبت الحكومة بالقضاء على البطالة في البلاد، وتوفير فرص العمل للعاطلين.

■■

احتجاجات نسائية سعودية على الجور الانتخابي

بدأت مجموعات نسائية بالمطالبة بالمشاركة في الانتخابات البلدية في أنحاء المملكة العربية السعودية بعد استبعادهن من التصويت في هذه الانتخابات التي ستجري في أيلول المقبل، وذلك مع افتتاح مراكز انتخابية في الثالث والعشرين من نيسان أمام الناخبين للتسجيل للاقتراع.. وتعد هذه المحاولة واحدة من أوائل التحركات العلنية للحركة التي أطلقت على نفسها اسم «ثورة المرأة السعودية» أو Saudi Women Revolution، وهي حركة أنشئت بهدف القيام بتحرك لإنهاء قوانين التمييز ضدهن في السعودية.

وتهدف زعيمة التحرك إلى إنهاء وصاية الذكور على المرأة وإنهاء حاجة المرأة لموافقة الزوج أو الأب أو الأخ أو حتى الابن على أن تعمل أو تسافر أو تدرس أو الزواج أو التوجه إلى مراكز الرعاية الصحية بأنواعها وفقاً لمنظمة «هيومان رايتس ووتش»، كما ترغب المرأة السعودية بالحصول على حق قيادة السيارة.

وفي صفحتهن على الفيسبوك، كتبن عن أنفسهن: «نحن نساء سعوديات سنسترد حقوقنا الإنسانية التي حُرمنا منها باسم الخصوصية السعودية».

وكالات

بارجة أمريكية تغادر موريتانيا بعد إعلان مقتل بن لادن

غادرت بارجة أمريكية عملاقة على وجه السرعة ميناء نواكشوط بعد ساعات من إعلان قوات أمريكية خاصة تنفيذها عملية اغتيال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن فجر الاثنين الماضي في منطقة إبت آباد شمال العاصمة الباكستانية إسلام آباد.

البارجة الحربية الأمريكية، «يو أس أس روبرت برادلي» قطعت «مهمتها» المجهولة في موريتانيا ارتباطاً بحالة الاستنفار التي وضعت فيها الولايات المتحدة قواتها ورعاياها ومصالحها الخارجية بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وكان من المفترض بحسب أنباء من موريتانيا أن يقوم طاقم البارجة «بترميم مدرسة ابتدائية وتنظيم زيارة تلامذتها للبارجة»، كما كان مقرراً أن يزور بعض طاقمها المجموعة الحضرية للعاصمة (بلدية نواكشوط)، من دون إيضاح أسباب هذه الزيارة.

وقال مصدر مسؤول في المجموعة الحضرية إن فريقا من المارينز كان من المقرر فعلاً أن يزور المجموعة يوم الثلاثاء لكنه قدم زيارته اضطرارياً إلى يوم الاثنين، وهي زيارة يقول المسؤول إن المارينز دأبت على تنظيمها للمجموعة بشكل سنوي.

وكانت قوات من المارينز قد قامت عام ٢٠٠٨ بتدريب مكثف لمدة أشهر لوحدات من الجيش الموريتاني على طرق وأساليب «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة».

ولا يعرف هل كانت هذه البارجة هي نفسها التي أقلت قوات من المارينز أشرفت مؤخراً بمشاركة إسبانية على تدريب قوات موريتانية وأفريقية من السنغال، والمغرب، وغامبيا، والرأس الأخضر.

وتهدف تلك التدريبات بحسب ما قالت السفيرة الأميركية في دكار إلى «حماية المحيط الأطلسي»، وتطوير قدرات الدول المشاركة فيها ضمن اهتمام أمريكي بدول أفريقيا المطلة على الصحراء الكبرى أو القريبة منها.

وتزامنت تلك التدريبات مع تنسيق عسكري وتحرك أمني تقوده الجزائر على مستوى دول الساحل المطلة على الصحراء (الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر) من أجل تضييق الخناق على تنظيم القاعدة وحصره في زاوية ضيقة في رمال الصحراء المترامية الأطراف.

وتقول مصادر إعلامية موريتانية إن قادة أركان تلك الدول الذين اجتمعوا أخيرا بمالي قد ألزموا كل دولة عضو باكتتاب ٥٠٠٠ جندي لدعم الوحدات المرابطة على الحدود مع مناطق الصحراء الكبرى تفاديا للتداعيات الأمنية الجديدة.

ويسود ترقب وحذر في الأوساط الأمنية والعسكرية الموريتانية بعد «إعلان مقتل» بن لادن خوفاً من أعمال انتقامية قد يقوم بها فرع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

وقامت السلطات الأمنية والعسكرية الموريتانية عقب هذا الإعلان بتشديد وتكثيف الإجراءات الأمنية قرب السفارات الأجنبية وفي محيط المقار العسكرية، وتركزت تلك الإجراءات بشكل أكثر قرب السفارات الأميركية والفرنسية والألمانية.

■■

تأملات فيدل:
نار يمكنها أن تحرق الجميع

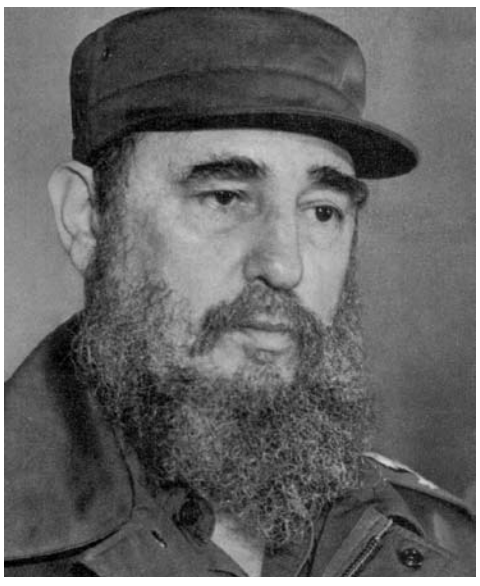

لم يصل العالم بعد إلى ما يشكّل من وجهة نظري مسألة أساسية بالنسبة لجنسنا البشري: وهو أن تكون الموارد المادية للكوكب بمتناول كل الشعوب. ليس هناك من كوكب آخر في النظام الشمسي تتوفر فيه الشروط الأساسية للحياة التي نعرفها.

الولايات المتحدة نفسها سعت دائماً لأن تكون بوتقة كل الأعراق وكل الأديان وكل الأمم: البيضاء والسوداء والصفراء والهندية الحمراء والخلاسيّة، من دون فوارق أخرى غير الفارق بين أسياد وعبيد، وبين أغنياء وفقراء؛ ولكن كل ذلك ضمن إطار الحدود: في الشمال، كندا؛ وفي الجنوب، المكسيك؛ وإلى الشرق، المحيط الأطلسي؛ وإلى الغرب، المحيط الهادئ. أما ألاسكا وبورتوريكو وهاواي فلم تكن إلا عوارض تاريخية لا أكثر.

الأمر المعقد في القضية هو أن المسألة ليست مسألة نية نبيلة عند الذين يكافحون من أجل عالم أفضل، وهو أمر يستحق من الاحترام ما تستحقه المعتقدات الدينية عند الشعوب. فيكفي أن تنبعث بضعة نظائر إشعاعيّة من اليورانيوم المخصّب الذي تستهلكه المحطات الكهرونووية بكميات قليلة نسبياً– إذ أنها غير متوفرة في الطبيعة– لكي ينتهي الوجود الهش لجنسنا البشري. وإن الإبقاء على هذه النفايات بأحجام متزايدة في نواويس من الاسمنت المسلّح والفولاذ هو أحد أكبر التحديات التي تواجه التكنولوجيا.

بعض الوقائع كحادثة تشيرنوبيل أو زلزال اليابان دلّت على هذه المخاطر القاتلة.

ليس هذا هو الموضوع الذي أودّ أن أتناوله اليوم، وإنما الدهشة التي غلبتني عندما رأيت، عبر برنامج التلفزيون الفنزويلي «دوسيير»، لوالتر مارتينيز، مشاهد مصوّرة للاجتماع بين وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس، ونظيره البريطاني، ليام فوكس، الذي زار الولايات المتحدة لبحث الحرب الإجرامية التي يشنها حلف الناتو على ليبيا. كان أمراً يصعب تصديقه، لقد فاز الوزير البريطاني بجائزة «الأوسكار»؛ فقد كان كتلة من الأعصاب، متوتراً، يتحدث كالمجنون، وأعطى انطباعاً بأنه يبصق الكلمات.

طبعاً، وصل أولاً إلى مدخل البنتاغون، حيث كان غيتس بانتظاره باسماً. رايتا البلدين، راية الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية سالفاً، وراية وليدتها، إمبراطورية الولايات المتحدة، كانتا تخفقان في أعلى الطرفين، بينما كانت تُعزف أنغام النشيدين الوطنيين. اليد اليمنى فوق الصدر، والتحية العسكرية الصارمة والمهيبة لمراسم البلد الزائر. كان هذا احتفال الاستقبال. بعد ذلك دخل الوزيران إلى مبنى وزارة الدفاع الأمريكية. يفترَض أنهما تحدثا بإسهاب حسبما أوحت المشاهد التي رأيتها بعدما عاد كل منهما وهو يحمل خطاباً بين يديه، لا شك بأنه قد تم إعداده مسبقاً. إطار هذا المشهد كله تمثّل بالطاقم العسكري. ظهر في الجهة اليسرى شاب عسكري طويل القامة ونحيف، يبدو أنه أصهب، حليق الرأس، يرتدي قبعة متوشحة بالسواد، متدثر حتى الرقبة تقريباً، وهو يحمل بندقية ذات حربة، لا يرف له جفن ولم يبدُ بأنه يتنفّس، بمظهر الجندي الجاهز لإطلاق عيار من بندقيته أو صاروخ نووي ذي قدرة تدميرية تبلغ مائة ألف طن من «تي أن تي». غيتس تحدث بابتسامة وطبيعة صاحب الأمر. خلافاً لذلك، البريطاني تكلّم بالطريقة التي ذكرتُها.

نادراً ما رأيت شيئاً أكثر ترويعاً من هذا؛ بدا عليه الحقد والإحباط والغضب، وتحدث بلهجة تهديدية ضد الزعيم الليبي، مطالباً إياه بالاستسلام غير المشروط. بدا عليه الامتعاض لأن طائرات حلف الناتو الجبّارة لم تتمكن من إلحاق الهزيمة بالمضادات الليبية خلال ٧٢ ساعة.

لم يبقَ إلا أن يصيح: «دموع وعرق ودم»، على غرار ونستون تشرشل عندما كان يجري حساب الثمن الذي يتعيّن على بلاده أن تدفعه في عراكها ضد الطائرات النازية. في هذه الحالة، الدور النازي– الفاشي يقوم به حلف الناتو من خلال آلاف مهمات القصف بواسطة أحدث الطائرات التي عرفها العالم.

وبلغ السيل الزبى بقرار حكومة الولايات المتحدة السماح باستخدام الطائرات بدون طيّار من أجل قتل رجال ونساء وأطفال ليبيين، كما في أفغانستان، على مسافة آلاف الكيلومترات عن أوروبا الغربية، ولكن هذه المرة ضد شعب عربي وأفريقي، وأمام ناظر مئات الملايين من الأوروبيين، وكل ذلك باسم منظمة الأمم المتحدة.

رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، صرّح أن هذه الأعمال الحربية هي أعمال غير قانونية وتتجاوز إطار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي.

الهجمات الفظة على الشعب الليبي، التي تكتسب طابعاً نازياً– فاشياً يمكن استخدامها ضد أي من شعوب العالم الثالث.

(..) حلف الناتو يسعّر ناراً يمكنها أن تحرق الجميع.

٢٧ نيسان ٢٠١١

■■

أزمة الرأسمالية: الخطة السرية من أجل عملة عالمية

◄ إلين براون
ترجمة: سامي عزيز جرجس

أصدرت مجموعة الدول العشرين الكبرى (G20) في ختام اجتماعاتها بلندن، بياناً بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ تضمن الإعلان عن عزم هذه الدول على السعي مجتمعة للخروج بالاقتصاد العالمي من حالة الكساد والحيلولة دون وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلاً، وأعلنت الالتزام باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لاستعادة التدفقات الطبيعية للائتمان من خلال النظام المالي وضمان سلامة المؤسسات التي تلعب دوراً محورياً في هذا النظام، وأن تقوم دول مجموعة العشرين بتنفيذ سياساتها في إطار ما تم الاتفاق عليه بشأن استعادة أنشطة الإقراض وإصلاح القطاع المالي. وقد تم الاتفاق على إجراء تخصيص عام لوحدات حقوق السحب الخاصة، والذي يمكن من خلاله توفير سيولة للاقتصاد العالمي بنحو ٢٥٠ بليون دولار.

بنك مركزي عالمي؟

هنا يثار التساؤل حول ما إذا كانت مجموعة الدول العشرين الكبرى (G20) تسعى إلى إنشاء بنك مركزي عالمي، وما هي الجهة التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، والتي يمكن أن تتوافر لها السلطة لإصدار عملة عالمية، وأن تفرض سياسة نقدية على كل دول العالم.

عندما التقى مسؤولو البنوك المركزية في واشنطن في سبتمبر ٢٠٠٨، وقت حدوث الانهيار المالي، تناولوا بحث ماهية الكيان الذي يمكن له أن يقوم بدور البنك المركزي القادر على مواجهة هذه الأوضاع.. وقد ذكر محافظ بنك انجلترا أن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تتمثل في بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements – BIS). وأشار محافظ بنك انجلترا إلى أن صندوق النقد الدولي غالباً ما يوجه تحذيراته بشأن المشكلات الاقتصادية بأسلوب يتسم بالدبلوماسية، في حين أن بنك التسويات الدولية يتمتع باستقلالية أكبر وهو مؤهل بدرجة أكبر للاضطلاع بهذا الدور إذا توافرت له الصلاحيات التي تؤهله للقيام بذلك.

وإذا كانت الرؤية المتعلقة بإنشاء عملة عالمية بعيداً عن سيطرة الحكومات غير كافية لتهدئة مخاوف أصحاب نظرية المؤامرة، فإن إسناد جهة إصدارها إلى بنك التسويات الدولية من شأنه أن يهدئ من هذه المخاوف. وقد أنشئ بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل بسويسرا في عام ١٩٣٠. وقد عرف هذا البنك بأنه من أكثر المؤسسات فوق القومية التي تتمتع بالحصانة والسرية على المستوى العالمي. وكانت اتهامات قد وجهت إلى بنك التسويات الدولية بأنه كانت لديه ميول نازية خلال ثلاثينيات القرن الماضي. وقد تبنت الحكومة الأمريكية قراراً أثناء مؤتمر بريتون وودز يطالب بتصفية بنك التسويات الدولية، ونجح ممثلو البنوك المركزية الأوروبية في هذا المؤتمر في سحب القرار الأمريكي بهذا الشأن.

وقد كشفت كارول كويجلي في كتابها « In Tragedy and Hope: A History of the world in Our Time-1966) عن حقيقة الدور الذي يقوم به بنك التسويات الدولية في مجال التمويل الدولي. وقد عملت الدكتورة كويجلي أستاذاً للتاريخ في جامعة جورج تاون، وتعتبر المعلم الخاص للرئيس بيل كلنتون، كما عملت ضمن مجموعة المصرفيين الدوليين (International Bankers-): وبرهنت على مصداقيتها من خلال تبنيها لأهداف هذه المجموعة، حيث كتبت تقول بأنها على علم بطبيعة المعاملات التي تجري من خلال بنك التسويات الدولية، وقامت بتتبعها على مدى ٢٠ عاماً، و سُمح لها لمدة عامين في أوائل ستينات القرن الماضي أن تقوم بتفحص أوراقه وسجلاته السرية. وأوضحت الدكتورة كويجلي أنه ليس لديها اعتراض على الجانب الأكبر من هذه المعاملات وأغراضها وأدواتها. وتبقى نقطة الخلاف الأساسية حول الرغبة في إحاطة هذه المعاملات بالسرية، حيث يلعب هذا البنك دوراً مهماً في النظام المالي العالمي مما يستدعي التعرف على هذا الدور.

تشير كارول كويجلي إلى أن الرأسمالية المالية تسعى من خلال بسط نفوذها إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، ليس أقلها العمل على تكريس نظام عالمي للسيطرة المالية في أيد خاصة تكون قادرة على إخضاع النظام السيادي في كل بلد واقتصاد العالم ككل. إن مثل هذا النظام قد تشكل على النمط الإقطاعي بواسطة البنوك المركزية من خلال جهود منسقة على المستوى العالمي، وذلك من خلال اتفاقات سرية تم التوصل إليها عبر العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة. ويمثل بنك التسويات الدولية رأس هذا النظام بإعتباره بنكاً خاصاً تمتلكه وتديره البنوك المركزية التي نشأت منذ البداية كمؤسسات خاصة. ويعتمد نجاحهم في هذا الصدد على مدى سيطرتهم وتأثيرهم على النظام النقدي في أي بلد في الوقت ذاته الذي تبدو فيه الأمور كما لو كانت تحت سيطرة الحكومة.

> **يمسك بنك التسويات الدولية بخيوط النظام النقدي العالمي ويستطيع خلق حالة من الازدهار المالي أو الأزمة في بلد معين.. وعندما لا ينفذ ذلك البلد ما يريده المقرضون يعمد إلى بيع عملة ذلك البلد!!.**

روتشيلد.. التحكم المالي التاريخي

يأتي ما ذكر سابقاً كصدى لما تم وضعه من أسس في القرن الثامن عشر على أيدي مؤسس أعرق العائلات المصرفية في العالم، وهو «ماير امشيل بور روتشيلد» الذي صرح في عام ١٧٩١ بالقول «دعوني أصدر وأتحكم في عملة بلد، ولن يهمني بعد ذلك أمر من يضع القوانين في ذلك البلد». أرسل ماير أبناءه الخمسة إلى أهم العواصم الرأسمالية في أوروبا وهي لندن وباريس وفينا وبرلين ونابولي. وكانت المهمة الأولى لكل منهم إنشاء نظام مصرفي يكون بمنأى عن سيطرة الحكومة، وبذلك تكون النظم الاقتصادية والسياسية في هذه الدول تحت سيطرة المصرفيين ولمصلحتهم بعيداً عن سيطرة مواطنيها. وعلى هذا الأساس، تم إنشاء بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة في كل بلد. وأصبح نظام البنوك المركزية هذا مسيطراً على اقتصادات العالم، حيث تتمتع البنوك المركزية بسلطة إصدار النقود، وتلجأ الحكومات إلى الاقتراض من البنوك المركزية لتسديد الديون المستحقة عليها وتمويل المعاملات الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد العالمي، بما فيه القطاع الصناعي والحكومة، يعتمد على الائتمان (أو الدين) الذي يوفره القطاع المصرفي بشكل احتكاري، تقوده شبكة من البنوك المركزية الخاصة، ويقوم على رأس هذه الشبكة بنك التسويات الدولية (BIS)، الذي يعتبر البنك المركزي للبنوك المركزية ومقره بازل بسويسرا.

حافظ بنك التسويات الدولية (BIS) على صورته في الظل لسنوات عديدة، وظل يقوم بأعماله متخذاً فندقاً معزولاً مقراً له. وفي ذلك المكان تم اتخاذ قرارات لتخفيض قيمة عملات أو الدفاع عن عملات، واتخاذ قرارات لتثبيت سعر الذهب، وتنظيم الأنشطة المصرفية فيما وراء البحار، ورفع أو خفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وفي عام ١٩٧٧، تخلى بنك التسويات الدولية عن أسلوب التستر في ممارسة أنشطته ليتحول إلى إدارة هذه الأنشطة من خلال مراكز أكثر كفاءة. ويشغل البنك حالياً مبنى يتكون من ١٨ طابقاً على شكل ناطحة سحاب دائرية، تشبه مفاعلاً نووياً أقيم في غير موضعه في (بازل). ويتمتع بحصانة حكومية، ولا يدفع ضرائب، وله قوة بوليس خاصة به. وهو بالضبط كما أراده ماير روتشيلد، فوق القانون.

يتكون بنك التسويات الدولية من ٥٥ دولة عضواً. ولكن الأعضاء (النادي) الذين يلتقون بصورة منتظمة في بازل هم أقل من ذلك بكثير. فداخل هذه المجموعة يوجد تدرج في المستويات (hierarchy)، والأعمال الحقيقية يجري إنجازها من خلال (نادي ضيق) يتكون من نصف دستة (ستة) من مسؤولي البنوك المركزية القوية جداً الذين يدركون أنهم في قارب نقدي واحد، وهم مسؤولو البنوك المركزية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا وايطاليا واليابان وانجلترا.

وفي عام ١٩٧٤ أنشأ محافظو البنوك المركزية في الدول العشر الكبرى(G١٠) لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي أصبحت الآن (G٢٠). ويتولى بنك التسويات الدولية أمر تعيين الاثني عشر عضوا الذين يمثلون سكرتارية لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتقوم هذه اللجنة بوضع القواعد المنظمة للأنشطة المصرفية على المستوى العالمي، ومن بينها ضوابط الاحتياطيات ومتطلبات رأس المال.

في عام ٢٠٠٣ كتب Joan Veon مقالاً بعنوان بنك التسويات الدولية يدعو إلى إنشاء عملة عالمية، وأشار في مقاله إلى أن بنك التسويات الدولية يمثل كياناً يلتقي من خلاله كل البنوك المركزية في العالم لتحليل الاقتصاد العالمي وتحديد مسارات العمل التي يمكن لهم من خلالها تكديس المزيد من الأموال في جيوبهم، حيث أنهم يتحكمون في كمية النقد المتداول ومستوى الفائدة التي تتحملها الحكومات والبنوك التي تلجأ إليها هذه الحكومات للاقتراض.

وعندما نكتشف أن بنك التسويات الدولية يمسك بخيوط النظام النقدي العالمي، ندرك أنه يقدر على خلق حالة من الازدهار المالي أو الأزمة في بلد معين، عندما لا ينفذ ذلك البلد ما يريده المقرضون، يعمدون إلى بيع عملة ذلك البلد.

فخ قبول الاقتراض

إن القواعد التي يضعها بنك التسويات الدولية هي فقط من أجل تقوية النظام المصرفي الخاص على المستوى العالمي، وحتى لو كان ذلك على حساب الاقتصادات الوطنية. وفي هذا الإطار يعمل كل من صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية كفريق واحد، حيث تقوم البنوك العالمية بتقديم القروض إلى المقترضين في الأسواق الناشئة غير عابئة بما ينجم عن ذلك من أزمات الديون بالعملة الأجنبية، وعندئذ يأتي دور صندوق النقد الدولي (حامل الفيروس النقدي) ليوصي هذه الاقتصادات باتباع سياسات نقدية سليمة، ويتبع ذلك انقضاض البنوك العالمية كالجوارح المفترسة للاستثمار في تلك الاقتصادات في إطار ما يسمى بالإنقاذ المالي، حيث يتم الاستحواذ على البنوك الوطنية التي تم تصنيفها من بنك التسويات الدولية (BIS) بإعتبارها متعثرة ولا تلبي معايير كفاية رأس المال.

ومما يثير السخرية أن الدول النامية بما يتوافر لديها من موارد طبيعية لا تحتاج فعلياً إلى الاستثمار الأجنبي الذي أوقعهم في مصيدة الدين الخارجي. وإذا طبقنا نظرية الدولة في النقود، التي تقوم على افتراض أن الأمة ذات السيادة تكون لها السلطة لإصدار النقد، فإن أية حكومة تستطيع أن تمول بعملتها كل الاحتياجات التنموية المحلية لتحافظ على مستوى التشغيل الكامل دون ارتفاع معدل التضخم. وعندما تقع الحكومات في فخ القبول بالاقتراض بالعملات الأجنبية، تصبح عندئذ «دولاً مدينة» يحق لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية أن يطبقا على هذه الدول قواعدهما. وبموجب هذه القواعد تلتزم هذه الدول بتوجيه الإنتاج للتصدير حتى توفر النقد الأجنبي اللازم للوفاء بالالتزامات المترتبة على الدين الخارجي. وحيث أن البنوك الوطنية في هذه الدول قد اعتبرت غير مستوفية لمعايير كفاية رأس المال فينبغي عليها أن تخضع لقيود أشبه بالشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة.

ومن أبرز القيود التي تُفرض على البنوك الوطنية في الدول المدينة، رفع متطلبات رأس المال، وشطب الديون، والتصفية وإعادة الهيكلة من خلال إجراء تخفيضات سعرية أو الإغلاق أو تقليل الحجم أو تخفيض التكلفة أو تجميد الإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الخصوص، أكد هنري ليو على أنه وعلى عكس المنطق الذي يقتضي أن يؤدي النظام المصرفي السليم إلى التشغيل الكامل والنمو المقترن بالتنمية، فإن الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية (BIS) يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة وتراجع مستويات التنمية في الاقتصادات النامية كجزاء عادل للحفاظ على نظام مصرفي سليم على المستوى العالمي.

في الوقت ذاته الذي تُعاقب فيه البنوك الوطنية في الدول النامية بسبب عدم استيفاء متطلبات رأس المال التي وضعها بنك التسويات الدولية، نجحت البنوك العالمية الكبرى في تجاوز هذه القواعد، وذلك على الرغم مما تتعرض له هذه البنوك من مخاطر هائلة بسبب الانكشاف الناتج عن المراكز المدينة للمشتقات المالية. وقد استطاعت البنوك العملاقة أن تجد مخرجاً تستطيع من خلاله أن تتحمل تكلفة أدنى لرؤوس الأموال من خلال الأنشطة التي لا تعكسها ميزانيات هذه البنوك، حيث تستطيع هذه البنوك أن تحصل على قروض لا تنعكس كالتزامات ضمن ميزانياتها، وذلك عن طريق إدماج هذه القروض في أوراق مالية لبيعها بخصم معين إلى مستثمرين، وذلك بعد فصل المخاطر المرتبطة بالتعثر عن سداد هذه القروض وبيعها أيضاً بخصم معين إلى مستثمرين آخرين، وذلك من خلال أداة من أدوات المشتقات المالية يطلق عليها اسم «عقود التبادل» لسد العجز في المراكز الدائنة.

التقييم على أساس السوق

ينبغي التنويه بأن البنوك الأمريكية لا يمكن لها أن تتفادى الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية بصورة تامة. فقد أدت الشكاوى بشأن وجود ثغرات فيما يتعلق بمقررات بازل إلى الإسراع بوضع مجموعة جديدة من القواعد التي أطلق عليها (بازلII)، والتي تضمنت وضع أساس لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق وفقاً للمعيار المحاسبي «القيمة المحملة بالمخاطر». وقد تم التوصل إلى القواعد الجديدة في عام ٢٠٠٧، ولكنها لم تُفرض على البنوك الأمريكية حتى نوفمبر ٢٠٠٧، وهو الشهر التالي لوصول مؤشر داو جونز للأسهم الأمريكية إلى أعلى مستوى له في تاريخه، حيث تجاوز ١٤٠٠٠ نقطة. وفي أول نوفمبر ٢٠٠٧ وافق (مكتب الرقابة على العملة) على تنفيذ مقررات بازل (II)، بعد إدخال التعديلات النهائية عليها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧، وذلك ضمن حزمة معايير المحاسبة المالية (١٥٧ معيار) التي تبناها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). وكان تأثير تطبيق هذه المعايير على البنوك الأمريكية مشابها لتأثير تطبيق معايير بازل على البنوك اليابانية، حيث دخلت البنوك الأمريكية في مرحلة الصراع من أجل البقاء منذ ذلك التاريخ.

بموجب قاعدة التقييم على أساس السوق فإن البنوك تكون مطالبة بتعديل قيمة الأدوات المالية المتداولة لتعكس سعر السوق لتلك الأدوات. وعلى الرغم من المزايا النظرية لتطبيق مثل هذه القاعدة، فإن المشكلة تكمن في توقيت هذا التطبيق، حيث تم تطبيقها بعد فوات الأوان، وانعكست بالتالي القيمة السوقية المتدنية للأصول على قيمتها في سجلات البنوك. وبموجب هذه الأوضاع، تحول المقرضون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ذوي ملاءة رأسمالية جيدة إلى معسرين. وفي هذا الخصوص، كتب المحلل المالي جون بيرلو في أكتوبر ٢٠٠٨ مشيرا إلى الأزمة المالية التي وصفوا انتشارها بإعتباره «عدوى الأنفلونزا الأمريكية» حيث أرجع انتشار العدوى إلى القواعد الدولية لمقررات بازل. وقد تم تطبيق القواعد نفسها من جانب الاتحاد الأوروبي، وأدت إلى تسارع الأزمة المالية أيضاً.

أدى فرض تطبيق قاعدة التقييم على أساس السوق على البنوك الأمريكية إلى تجميد قدرة هذه البنوك على تقديم الائتمان، وأدى ذلك بدوره إلى تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي وغيره من اقتصادات الدول على المستوى العالمي. وفي نيسان ٢٠٠٩، بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تخفيف القيود المتعلقة بتطبيق قاعدة «تقييم الأصول على أساس سعر السوق، وذلك بفضل الضغوط التي مارسها بعض السياسيين ورجال المصارف، إلا أن هذه التغييرات لم تمس جوهر القواعد المحاسبية التي وضعها بنك التسويات الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية.

وفي تعليق رسمي من جانب بعض الاقتصاديين على مقررات لجنة بازل بخصوص الرقابة المصرفية، أشاروا إلى أن «مبدأ القيمة المرجحة» يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد ويحدث انهيارات كان يمكن تجنبها إذا لم تطبق تلك المقررات. وقد دعا هؤلاء الاقتصاديون إلى التصدي للآثار السلبية لتطبيق مقررات اللجنة، وإعادة النظر فيها قبل فوات الأوان. ولم يستجب بنك التسويات الدولية لهذه المطالبات، بل أنه في ظل الخراب الواسع الذي نتج عن تطبيق القواعد التي وضعها بنك التسويات الدولية، وما أشار إليه بوضوح أصحاب نظرية المؤامرة، يبرز التساؤل: لماذا يقف بنك التسويات الدولية متفرجاً وهو يرى الاقتصاد العالمي ينهار، أم أن الهدف هو إحداث هذا الخراب الاقتصادي الكبير ليدفع العالم للارتماء بلا مقاومة بين ذراعي المنقذ الاقتصادي بعملته العالمية التي تستند إلى القواعد الخاصة التي أرساها؟.

مقتطفات من عرض لفصل من كتاب «الأزمة الاقتصادية العالمية: الكساد العظيم للقرن الحادي والعشرين» لمؤلفيه «ميشيل شوسودوفيسكي» و«أندرو جيفن مرشال».. والنص كاملاً منشور على موقع قاسيون الإلكتروني www.kassioun.org.

■

قريباً من الأدب، بعيداً عن السياسة

سقوط الصدّامية والبورقيبية والساداتية

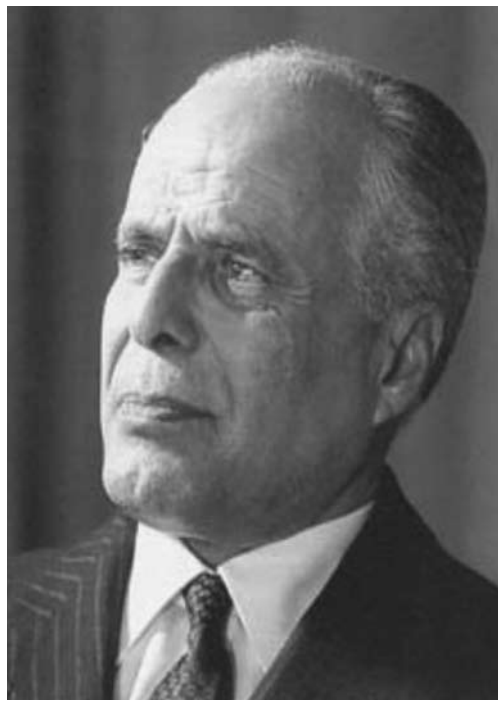

ليس من المبكر القول إن ثلاثة اتجاهات، لنقل أيديولوجيات، صارت تحتضر في العالم العربي وقد تموت قريباً . الأول منها الصدامية التي تعبر، بغض النظر عن مزاعمها القومية، عن سقوط فكرة البطل الفردي، الواحد، مُخلّص الأمة بشجاعته الخالصة. لقد قاد انهيار البطل الفريد إلى شرخ نفسي عميق، ظل يعتمل ببطء في وعي العرب جميعاً فاكتشفوا، في نهاية المطاف وبحسرة، البطل مهزوماً على يد الغزاة، وتيقّنوا منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ أن البطل الحقيقي هو الشعب المتشعب، بل فئاته الأصغر سناً المتهمة بإشاحة الوجه عن الواقع وبضعف التجربة السياسية والوجودية. ما زالت لفكرة البطل الجبار، امتداداتٌ في ليبيا واليمن، اليوم على الأقل، وكلا البطلين لن يخرجا من الوهم إلى الواقع إلا بعملية قيصرية مُكلفة، لعلها أقل كلفة من احتلال أمريكي مثلما حدث في العراق.

◄ شاكر لعيبي

ثم سقطت بعد ذلك البورقيبية، بصفتها اختزالاً فاحشاً للمشكلات السياسية والثقافية في البلاد عبر التمترس خلف النضال ضد الاستعمار وتحرير المرأة وإشاعة تعليم الصبيان والبنات على طول البلاد وعرضها، مع نفي كامل بارع، مداور لكل معارض، وبالتالي للروح الديمقراطية برمتها، نجم عنه انغلاق بورقيبي صريح لتونس عن محيطها العربي والإسلامي وإرثها التاريخي استهداء بتجربة أتاتورك. عندما صارت قضية النضال ضد الاستعمار في حكم الماضي، في سنوات بن علي العجاف، برزت بالضرورة الطبيعة الواحدية للحزب الدستوري ونفيه الكامل للفاعلين الآخرين: أمر كان يعتمل دائما في وعي وممارسات بورقيبة منذ البدء. ما كان مطموراً برز إلى النور. ومثلما قادت التجربة الأتاتوركية بعد قرن تقريباً إلى بزوغ نجم حزب الرفاه الإسلامي، تقود الثورة على التجربة البورقيبية إلى الاعتراف بحزب النهضة الإسلامي بصفته شريحة اجتماعية جوار الاشتراكيين والديمقراطيين والشيوعيين والمستقلين التونسيين.

لم يفعل البطل القومي العراقي سوى اختزال الدولة بحزب البعث، ومثله الإرث البورقيبي الذي اختزلها بالحزب الدستوري. ومثل صدام المحتشد عبر أولاده وقبيلته وإخوانه بالرضاعة وغير الرضاعة بالثروات والسلطات المطلقة، تكدّست السلطات في تونس والأموال بين يدي زين العابدين بن علي وزوجته وعائلتيهما، الماطرية والطرابلسية وما بينهما. الاجتثاث كلمة تكررت أيضاً على ألسنة التوانسة بمرادفات أخرى. محاولة تخريب تونس «بالخرطوش الحي» على أيدي الأزلام السابقين بعد الثورة المبجلة ظلت تحدث دائما في العراق «بالمفخخات» على أيدي الصداميين الذين يسخر الصحفي العراقي العامل في قناة الجزيرة من تكرار حضورهم على ألسنة ساسة البلد. بين هذا وذاك الحزب الوطني المصري وأبناء مبارك: جمال وعلاء، أي قصي وعدي العراقيين، أي سيف الإسلام والساعدي الليبيين، أي أبناء علي عبد الله صالح اليمني الذين يمسكون بزمام الجيش وغيره. تكررت أيضا نبرة اجتثاث الحزب الوطني في مصر مثلما في العراق وتونس. وسيحدث بالنسبة للجان القذافي الثورية التي ليست سوى الحزب الواحد نفسه. لقد طفح الكيل منها كلها.

ثم سقطت أو تكاد الساداتية التي هي التقليص الفادح لمصر العظيمة إلى محض عائلة فقيرة تستقبل المعونات، ومن أجل ذلك تستهدي حرفيا بالسياسة الأمريكية وتحمي إسرائيل. سقوط الفكر الساداتي يعني عودة مصر إلى ضميرها التاريخي العريق ثم إلى مواجهة ما مع إسرائيل، حريرية أو حديدية. لكن عودتها قبل ذلك إلى الحديقة الإنسانية والعربية التي طالما أعلنت حبها الصافي لمصر.

سقط إذاً البطل القومي العراقي الفرد لمصلحة فكرة «الشعب يريد..» وليس هو. ثم انسحب هارباً بالمال العام ظلُ الطاغية التونسي، مزوّر التاريخ وقاتل أبنائه باسم النضال القديم ضد الاستعمار. وهوى حاوي مصر وفرعونها ومستبعد البلاد عن مجالها الحيوي الذي هو مجال للعرب والعالم.

لقد سقط هذا الفكر كله سقوطا مدوياً.

ربما..!

موطني.. موطني

مترنحاً يمشي الوطن خطواته الأخيرة.. مترنحاً ألماً وتعباً فالجميع أوغلوا سهامهم في جسده النظيف، نعم الجميع..

نتجمهر ونحيطه دائرةً من الحيارى.. ما الذي يعيد إلى هذا الجسد الجريح نضارته العالية والرونق الجليل؟ ومن يستطيع ضخه بالدم، وإزالة الكدمات، وإيقاظه من الغيبوبة؟

أتراها القصائد الحماسية؟ لا.. كيف لها ذلك وهي خناجر لا عمل لها سوى الطعن؟

الخُطب العصماء؟ يستحيل..! هي ضرب من العربدة فوق الجثث!

الإستديوهات الإخبارية؟ المحللون السياسيون بالغو الأناقة ملبساً ولغةً وعطراً؟ ياااااه..! الإستديوهات مشانق.. المحللون فصائل إعدام..

هل نتركه للسقوط إلى قعر الأنين، كي يصرخ ويصرخ حتى نهايته، أو حتى يتكرم عابر برصاصة رحمة؟

هناك تميمة إبراهيم طوقان «موطني.. موطني»، عليكم بها، بخّروه بدخانها، اسقوه منقوعها، رتّلوها حوله..

«موطني.. موطني» النشيد الذي ظنناه مجرد وظيفة مدرسية، ثم راح يرافقنا كملامح الوجوه.. النشيد القدري الذي حافظ على شبابه وعبر كل المراحل كما هو، قوياً جميلاً، بنبل الإرادة الإنسانية، وعمق المعاني الكثيفة، مختصراً فكرة الوطن بأبسط أبسط الكلمات.

«موطني.. موطني» النشيد الصلاة.. النشيد الدستور.. النشيد الحكاية.. النشيد التاريخ.. ولأنه كذلك يصلح لكلّ أوطان ومواطني العالم..

«الجلالُ والجمالُ والسَّنَاءُ والبَهَاءُ
في رُبَاكَ في رُبَاكْ
الحياةُ والنجاةُ والهناءُ والرجاءُ
في هواكْ في هواكْ
هلْ أراكْ؟؟ هلْ أراكْ؟؟
سالماً مُنَعَّماً، وغانماً مُكَرَّماً
هلْ أراكْ؟؟ في عُلاكْ؟؟
تبلُغُ السَّمَاكْ..تبلغُ السَّمَاك
مَوطني مَوطني
مَوطني مَوطني».

بمجرد الاستماع إليه، وترديده مسرنمين تحت سحر الكلمة واللحن.. بمجرد ذلك ننتبه كيف نشفى ونقف، بينما يراقبنا الطب مشدوهاً أمام المعجزة..

بمجرد استجلابه تزول الغشاوة عن العيون ونرى الوطن صحيحاً سليماً.. آه، إذاً نحن من كنا نترنح، إذاً نحن المرضى!

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

مراكش

طه عدنان / بوزيد حرزالله

مراكشُ.. ما لرَوْنَقك المَثيلُ
ونجمُك ليس يُدركُه الأفولُ

لقد طعنوك غَدْراً ذاتَ جُبْن
بُغاةٌ مايُعاشرُهمْ أصيلُ

ويقتُلُهم بأنّك كُنْت دَوْماً
إلى الأمجاد فرساناً تصولُ

يقودُك سبعةٌ.. أفذاذُ علم
لهم في كلّ نازلَة حُلولُ

مراكشُ هم حُماتُك لا تُبالي
ستُقْرَعُ - إنْ دَنَوْا منك - الطّبولُ

بجامعك البهيّ يصومُ عُرْسٌ
ويُدعى الشعرُ فيه ولا يقولُ

فتَنْحبُ في مباهجه الصّبايا
وتبكي موتَ شاعرها الطُلولُ

وقبل اليوم شمسُك إنْ تناءَتْ
ضياؤك يا مراكشُ لا يزولُ

ربيعُك في الزّمان يفوحُ عطراً
وسحرُك في الخلود لَهُ أصولُ

أفيك وأنت أمنٌ للّيالي
يُروِّعُ آمنٌ ويُهَدِّدُ حيلُ

أيَفْنى جامعٌ ما كان إلاّ
دروباً للحضارة إذْ تجولُ

به الآيات تُتْلى كُلَّ حين
مآذنُهُ يُباركُها النّخيلُ

مراكشُ كم حَنَوْت على غريب
على كفّيْك حطّ به الرّحيلُ

أتاك من الجزائر ذاتَ تَيْه
فصار براحَتَيْك هو الدّليلُ

أتاك فلا السياسةُ أعْجَزَتْهُ
ولا شكٌ ولا قالٌ وقيلُ

فيا حمراءُ حُبُك كم تسامى
وإنّ غداً لناظره جميلُ

نُحبّك ملْءَ قافية ووَزْن
ببحر ليسَ يعرفُه الخليلُ

بروكسل / الجزائر ٣٠ نيسان ٢٠١١

كتاب مدهش حول تأريخ فلسطين من خلال الطوابع

كتاب «تاريخ فلسطين في طوابع البريد» لمؤلفه نادر خير الدين أبو الجبين الصادر في طبعته الثانية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية رام الله – فلسطين في نيسان الماضي باللغتين العربية والإنجليزية مع شرح عن كل طابع .

ويتضمن الكتاب المدهش ذو الحجم الكبير المكون من ٥٠٠ صفحة ملونة ويزن حوالي ٣ كغم كل ما يتعلق بفلسطين من طوابع ابتداء من العهد العثماني في فلسطين وانتهاء بالعام ٢٠١٠، ومن ضمنها الطوابع التي تصدرها السلطة الفلسطينية. ويشمل كذلك الطوابع العثمانية والمصرية في قطاع غزة، والأردنية وطوابع الانتداب البريطاني، والمقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطوابع الاتحادات والجمعيات والانتفاضتين الأولى والثانية والمجازر التي ارتكبت بحقه، والطوابع التي أصدرها مؤيدو الشعب الفلسطيني في الدول العربية والأوروبية وأمريكا اللاتينية، وطوابع التضامن مع الشعب الفلسطيني .

ويمكن القول إن هذا الكتاب يؤكد عروبة فلسطين عبر التاريخ مرورا بكل محاولات تقسيمها، بدءا بغرس المستعمرات الصهيونية الأولى في سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى وقتنا .

مؤلف الكتاب مهندس مدني اعتمد في كتابه على كل ما جمعه من طوابع شخصية، على مدى أربعين عاما، حيث تكونت مجموعته الشخصية من كل الطوابع التي تتعلق بفلسطين على مدار قرن من الزمان تقريبا، وهي تؤرخ لفلسطين على مدار هذه الحقبة الزمنية الطويلة.

قال المؤلف أبو الجبين إنه سعيد لإنجاز هذا العمل، وسعيد جدا لإشهار كتابه هدا في وطنه فلسطين. وأشار المؤلف إلى رغبته في إصدار كتاب عن طوابع الوحدة العربية والعمل العربي المشترك عسى أن تتجسد يوما ما .

يذكر أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت في بيروت وقدم له المرحوم الأستاذ أنيس صايغ.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/05/04) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

لماذا نحبّك يا دمشق؟؟

◄ طارق العربي/ نابلس

١

لماذا يحب الفلسطينيون دمشق؟ لا أدري ولا أدري لماذا أحبها، أنا الذي لم أزرها!!

كلما سمعت الموسيقا قلت: دمشق.. وكلما سمعت صوت الجنود تحت بلكونة البيت قلت: دمشق.. وكلما مرت فتاة تحتضن ديواناً لمحمود درويش صرختُ: دمشق.. وحين التقيت زياد خداش على باب المقهى قبل قليل، يحمل كيس الخبز وما بروحه من ماء، فكرتُ وقلت: نصوص زياد خداش تشبه دمشق، هو «تزوج غيابها» يعيش ويتنفس ويكتب كأنه شرب كل الماء الذي في دمشق.. لماذا نحب دمشق يا زياد؟

٢

يكفي أن أسمع سائق التاكسي في محطة الباص في إربد يقول: «إربد دمشق- إربد»، أو العكس، لأتفقد روحي، لعلها تكون هي التي تنادي، أو ربما أكون قد نسيتها في المقعد الخلفي من السيارة ورجعت دونها إلى فلسطين.

٣

يكفي أن يشرب فلسطيني وحيد الماء من دمشق، لأعرف أن شجرة التين في حديقة زياد خداش قد رويت.

٤

لماذا يحب الفلسطينيون دمشق؟؟

نحن الحالمين الذين ركبنا الحافلة وتوقفنا منتصف الجسر، دخلنا في حب الشام ولم يخرج أحد منا سالماً، لم نعرف شيئاً عن دمشق، لكننا أحببناها، أحببناها لا مبالية وحيادية وغاضبة، وأحببناها ظالمة، لا ندري سبب الحب.. يكتوي العاشق بالهجر ولا يدري السبب، ربما نحبها لأنها تصنع لنا هويتنا التي نشتهي، أو ربما لأنها تصنع تاريخنا بكل حالاتها، كانت قاسية أو ودودة، طيبة أو هاجرة، وإلا لم قال محمد درويش: «أيّها المستحيل.. يسمونك الشام!!».

٥

هل تعرفون الجارات في الصبح؟؟ نحن وسورية جيران، نتبادل التحيات كل صباح ونسأل عن أحوالنا، تماماً كما تسأل الجارة جارتها: «ماذا ستطبخين غداً؟؟».. هكذا تسأل فلسطين سورية: «ماذا ستصنعين للأولاد في الغد؟»، أو ربما تدعو الجارة جارتها لشرب القهوة، فتنادي سورية على فلسطين: «يا فلسطين.. ألا تأتي إلي لشرب القهوة عصراً».. فتجيبها: « حسنٌ.. سآتي بعد قيلولتي!!».

٦

كنا منتصف الجسر، لم نر شيئاً، كانت أغصان الروميات تلمع فنقول هذا طريق الجليل، ونرى لمعان الياسمين في الدم فنقول هذا طريق دمشق.. أحببناها كما العجوز في جبهة بيروت، حين يغمض العينين يرى شجرات الزيتون الرومية في الجليل فيهذي: «هذه شجرات أبي الناصري».. يغمض مرة أخرى فيرى دمشق كما الزرع ينبت على الندى فيهذي: «الشام تحبل من الندى»..

الشام تحبل من الندى، إذاً.. نَدُوا ما استطعم لتحبلني دمشق..

٧

لا أعرف لماذا أحب دمشق..!

أن أعرف يعني أن أمسك بالغزالة في السهل، يعني ألا أجرب النوم والحلم مرة ثانية.. أن يفقد الشّعر معنى التجربة، وأفقد لذة الهدم.. أن أفقد حلمي في هوية علمانية لفلسطين، أن أعرف يعني أن يكون كل شيء بلا خلل ومثالياً، المواصلات والتوقيت والسياسة والإعلام والأصدقاء والعمال.. يعني أن كل شيء مثالي ولا حاجة لنا لنبي جديد.

حب دمشق هو النبي، حب دمشق هو الحب.

٨

لا أعرف لماذا يحب الفلسطينيون دمشق..!!

يكفي أن أستحضر صديق الظل هناك، لأكتشف ذاكرة أخرى لي، أو لأقول «أنا من هناك ولي ذكريات».

فماذا يعني أن تكون فلسطينياً وليس بك شيء من دمشق؟؟ ماذا يعني؟؟

■■

لم نعطهم حقّهم..

◄ نور أبو فراج

شهداء اليوم ليسوا صوراً في كتب التاريخ، أو تماثيل جامدة في الساحات العامة.. هم أناس عاشوا بيننا، ربما صادفت أحدهم عند البقالية، أو لمست كتف آخر في الباص طالباً منه أن يوصل نقودك إلى السائق..

هم كانوا أزواجاً وآباء وأخوة وأصدقاء لآخرين فينا، كان لكل واحد منهم وجه، وطريقة في الكلام أو المشي، وعادات صباحية.

أما لنا- نحن الغرباء عنهم- فهم مجرد قوائم طويلة تصلنا على صفحات الانترنت، تحتوي أسماءهم ومكان استشهادهم، أو رقماً يزيد أو ينقص في الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية، ونشرة الأخبار، وجريدة الصباح.

شهداء اليوم، مدنيون وعسكريون، ماتوا على أرض معركة وهمية، دون أن يتعرفوا وجه قاتلهم أو اسمه.. دون أن يعوا أنهم في معركة.. دون أن يتخذوا قرارهم بالموت أو يودعوا عائلاتهم ويلغوا مخططاتهم المسائية..

دفعوا حياتهم ثمناً لحياتنا.. لكن ماذا فعلنا نحن؟ أقل ما يمكن أن يقال هنا إننا لم نعطهم حقهم...

لم نعطهم حقهم عندما سمحنا بموتهم على أرض بلادهم دون وجود عدو واضح يقاتلونه فعلاً.. دون أن نفضح قاتلهم أو نحاسبه، ليكتب في شهادات موتهم «قتل في ظروف غامضة من قبل جماعات مسلحة، أو قنّاصين مجهولين!! وليسموا بعد ذلك شهداء الإصلاح، كما لو أن من الطبيعي أن يموت أناس في سبيل الإصلاح!.

لم نعطهم حقهم مرة ثانية عندما سمح البعض لنفسه أن يلوم قسماً منهم على الفوضى والخوف والحزن الذي نعيشه الآن، كما لو أن ذلك ذنبهم.. أو أن يُلعن «بو عزيزي» ذاك الشهيد الأول الذي أضرم ناراً في جسده وبموته ذاك اشتعلت بلدان بأكملها..

لم نعطهم حقهم عندما سلبناهم وعائلاتهم لحظات الموت الأكثر خصوصية وسلاماً، لتتحول لحظة الموت تلك إلى مقاطع فيديو يتاجر فيها البعض أو نشاهدها على التلفاز مراراً وتكراراً، معتقدين أننا بمجرد رؤيتها، واحتمال مشاهد القتل والدماء، نقوم بواجبنا نحوهم ونريح ضميرنا المذنب.

لم نعطهم حقهم عندما صادرنا حقوقهم الأخيرة حتى بعد موتهم، عندما سمحنا لبعض وسائل الإعلام أن تقسمهم في قبورهم بين «شهداء» و«قتلى»، لتسلبهم المساواة في الموت، بعد أن سلبوا المساواة في الحياة.

لم نعطهم حقهم نهاية عندما انشغلنا عن موتهم، بخوفنا على حياتنا، ما أنسانا من أجل ماذا استشهدوا ولأي هدف..

لكي نعطيهم بعض حقهم لابد لنا أن نحول الأرقام وجوهاً، والأسماء المجردة قصصاً تروي حكاية الشهداء ومن كانوا، وأن نثأر لموتهم بإصرارنا على إكمال ما بدؤوه أو ما لم يستطيعوا أن يبدؤوه، وأن نتعلق بالحياة، حياة نصنعها نحن دون مساعدة من أحد، ونبني عالمنا على النحو الذي نختاره.. والذي يخلّدهم..

■■

إعلانات الأزمة.. وحيتان كل الأزمات

انضمت لوحات الإعلان الطرقية إلى حملة التعبئة العامة في البلد، فحيثما مشى المرء طالعته لوحات عن القانون والحرية والوحدة الوطنية ومحاربة الفتنة..

لا شك أن لا أحد يتعارض مع الشعارات من حيث المبدأ، ولكن أن تعرف أن وراء بعض لوحات هذه الحملة حيتان المال الفاسدين، فهذا وحده قد يشكل سبباً جدياً لإشاحة النظر عنها، ما يجعلها وقلّتها واحداً، كما يقال..

أنا مع القانون

في هذا السياق، من اللافت حقاً سلسلة «أنا مع القانون» التي تقرؤها في شارع ما تقول: «أنا مع القانون... هادئ أو متوتر»، وفي شارع ثان: «أنا مع القانون... كبير أو صغير»، وفي شارع ثالث: «أنا مع القانون... يسار أو يمين»..

بغض النظر عن الخطأ اللغوي الوارد في هذه «الشعارات» حيث ينبغي نصب الكلمات لتصبح «هادئاً، متوتراً، كبيراً...إلخ»، لأنها حال منصوبة.. بغض النظر عن خطأ غير قانوني لغوياً علينا أن نسأل: ماذا يريد أن يقول كاتبها؟ أمر واحد فقط ما يقوله إن الماء هو الماء.. وسوى ذلك من منا ليس مع القانون؟

كلنا مع القانون، والقانون معنا.. ولكن أين هو القانون يا أولاد الحلال؟ أليست إحدى مشكلاتنا الكبرى غياب القوانين أو عدم الالتزام بها؟

وهناك شعارات الحرية.. حيث نقرأ منها الكثير، وكلها تبدأ بكلمة الحرية:

وهذه الحرية:

لا تبدأ باللامبالاة، تبدأ باحترام العادات والتقاليد..
لا تبدأ بالطائفية، تبدأ بالوحدة الوطنية..
لا تبدأ بالفوضى، تبدأ بالالتزام بالقوانين..
لا تبدأ بالفوضى، تبدأ بالمسؤولية..
لا تبدأ بإطلاق الشعارات، تبدأ بالعمل..
لا تبدأ بالآخرين، تبدأ بالنفس..
لا تبدأ بالخراب، تبدأ بالوقوف إلى جانب القانون..
لا تبدأ بالجهل، تبدأ بالوعي..
لا تبدأ بالعنف، تبدأ باحترام الرأي الآخر..
لا تبدأ بقتل رجال الأمن، تبدأ بالتفاهم..
لا تبدأ بإرهاب الآخرين، تقف عند حرية الآخرين..
لا تبدأ بتخريب الممتلكات العامة، تبدأ بالنظام..

إن هذه العبارات الموجهة للمواطن السوري وكأنها تدينه أو تتوعده، يجب أن توجه لمن وضعها أولاً، فربما لو التزم بمضمونها لما تفجرت هذه الأزمة.

■■

بين قوسين

اصطفافات مؤقتة

◄ جهاد أسعد محمد

إهداء إلى الرفيقة لينا محمد.. وبقية الرفاق والأصدقاء...

يمكن الآن، الآن فقط، لأي كان أن يجور على أي كان، وأن يتهمه بالتخاذل أو الجبن أو الخيانة... فمساحة تقاذف الاتهامات واسعة ومغرية، واللوحة معقدة، والرؤية ضعيفة، والغبار والأوحال والدخان وحتى الدماء، تعيق البصر وتعمي البصيرة، وتفسح المجال لحدوث اصطفافات مؤقتة لن تلبث أن ينفرط عقدها مع انتقال الحدث الجاري إلى إحداثيات ومناخات أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً..

يمكن الآن، الآن فقط، أن يقف اثنان من موقعين مختلفين، ومصالح متباينة لدرجة التناقض، في رتل واحد طويل، ويهتفان للحرية، الأول، السائر في المقدمة بصدر مكشوف، يريدها لأنه مخنوق ومنهك ولا يملك أي شيء سوى الحلم، والثاني المتواري في الخلف أو خلف الحدود، والحاصل على كل شيء إلا السيادة المطلقة، يبتغيها مطلقة، لكي يتسنى له سريعاً أن يبقيها للأول مجرد حلم قصيّ المنال..

ويمكن الآن، الآن فقط، أن يقف اثنان في جهاز الدولة أو خارجه، مختلفا المراتب والغايات والصفات والحالة العامة، في موقع واحد للدفاع عن الدولة، الأول، الواقف على الخط الأول، يقوم بالمهمة بالطرق والأساليب التي يحسب أنها الأفضل آملاً أن يحمي الدولة كياناً وشعباً وعلَماً، ليستمر في إطعام أولاده ويحافظ على سلامة أهله واستقرار مجتمعه، والثاني، المتربع فوق ترفه، طمعاً في استمرار نهبه للدولة والتنفذ فيها وإبقاء الأول محدود الدخل والرأي والشعور بالطمأنينة..

كما يمكن الآن، الآن فقط، أن يقوم الإعلام الأساسي والرديف بخلط الأوراق، فيخوّن هذا ويبرّئ ذاك، ويرى هذا شهيداً وذاك مجرماً، وهذا مواطناً وذاك مندساً، ويؤلّب الناس بعضهم على بعض، ويوزّع شهادات بالوطنية وحسن الانتماء والسلوك، تاركاً خط رجعة ومبررات جاهزة للانتقال إلى أي ضفة أخرى إذا دعت الحاجة وتغيرت الموازين.. بينما من يدير لعبة الموت بارتباطاته وأجنداته، يستمر بالعبث بالكرامات والأحلام البريئة بعيداً عن الأضواء والكاميرا النزيهة الذكية.

بل يمكن الآن، الآن فقط، أن يُفرَز الناس إلى فئات «قروسطية» لتضليلهم عن ذواتهم وإدخالهم في دوامة التناحر، بينما يقف من قام بفرزهم على تلة من المال المنهوب والعرَق المكدود والدماء المراقة، ليساوم منافسيه وشركاءه على حصص التهام لحمهم ومص دمائهم..

ويقيناً، يمكن الآن، الآن فقط، أن يبدو العدو صديقاً، أو ينساه البعض تماماً، كما يمكن أن يصبح الأخ عدواً، وأن يُختزل الوطن إلى مساحة قد لا تتجاوز مرمى البصر، فالبلدان الصغيرة في «الشرق الأوسط الكبير» أو «الجديد» أقل طموحاً وأكثر انقياداً.. هذا ما استنتجه من وضع الخرائط قبل مائة عام.. لذلك يريد تصحيحها اليوم..

الآن، الآن فقط، يمكن أن يتداخل الخصم والصديق، والأخ والغريب، والقاتل والمقتول، والمجرم والضحية، واللص والشريف، والناهب والمنهوب، والمصلح والمفسد، والصادق والمخادع، والإعلاميّ الوطني والبوق المأجور.. ويمكن أن يضيّع الكثيرون بوصلة الدرب إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية، ولكن مؤقتاً، وعمّا قليل، سيكتشف المدفوعون إلى الخديعة أن الدم الواحد لا يمكن أن يصير طلاء أرصفة، وأن الوطن أكبر وأوسع من التجييش الفئوي والانفعالات اللحظية والاصطفافات الوهمية والغباء الإعلامي.. سيتذكر الناس ميسلون العزة، والثورة السورية الكبرى، والشاطئ الأزرق البديع، وشلالات تل شهاب، ومسرح بصرى، وقلعة الحصن، وصلاح الدين، ونهر الفرات، والسن، وبردى، والعاصي، ودجلة، والكبير الشمالي، وانتصار تموز، والجولان المحتل، وقاسيون، والتين والزيتون والبرتقال والقمح.. سينتبهون أن الفقر واحد، والنهب واحد، والحلم واحد.. وأن من طرد الفرنسيين في ربع قرن فقط، وصمد في وجه الحصار الأمريكي عشر سنين، لن يسقط في أول اختبار حقيقي بالوحدة الوطنية بعد وضع مشروع «الفوضى الخلاقة» موضع التنفيذ..

mjihad@kassioun.org

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 550.069 زائراً